الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة وهـــــران 2

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

نظرة المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988
"مخابر البحث في الجامعة الجزائرية أنموذجا "

إعداد الطالب: إشراف:

دكتور زاوي مصطفى

العراجي عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

1- أ.د عدة بوجلال عبد المالك ،أستاذ التعليم العالي ،جامعة وهران 2 .....رئيسا

2- أ. زاوي مصطفى ،أستاذ محاضر أ ،جامعة وهران 2 .....مقررا

3- أ.د كوبيبي جيلالي معاشو ،أستاذ التعليم العالي ، جامعة معسكر .....مناقشا

4- أ.د سيكوك قويدر ، أستاذ التعليم العالي ، جامعة مستغانم ،.....مناقشا

5- أ. الزين محمد ، أستاذ محاضر أ ، جامعة سيدي بلعباس .....مناقشا

6- أ. بومحرات بلخير ، أستاذ محاضر أ ، جامعة وهران 2 .....مناقشا

السنة الجامعية :2017-2018

شكر وعرفان

أتقدم بفائق الشكر والتقدير للأستاذ "مصطفى زاوي" الذي ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة وأشكره على دعمه المعنوي وتوجيهاته القيمة.

أشكر لجنة المناقشة وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل والشكر موصول لكل من ساعدني في هذا البحث طيلة مسارنا الدراسي والعلمي.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى "والدي الغالي" الذي كان حلمه أن أكون دكتور وأهديه كذلك إلى "أمي الغالية".

وأهدي هذا العمل إلى روح أخي الغالي "مختار خالدي" الذي اعترف لي بالدكتوراه وهو على قيد الحياة لكن الموت غيبه من أن يحضر تخرجي.

أهدي كذلك هذا العمل إلى "إخوتي، وعائلتي، والزوجة الكريمة وأبناء أختي خديجة وعمران".

وأهديه كذلك إلى صديقي الإنسان "سيد أحمد بختي".

وفي الأخير أهدي هذا العمل العلمي كنوع من الإحترام والتقدير للوفد الجزائري الذي شارك في مؤتمر باندونغ في أندونسيا سنة 1955 والذي ناضل عن القضية الجزائرية من خلال العمل الدبلوماسي.

الفهرس

مقدمة عامة..... 2

الفصل الأول: البناء المفاهيمي والمؤسساتي للدولة

تمهيد..... 52

1-1 مفاهيم حول الدولة..... 53

1-1-1 **المفهوم السوسيولوجي للدولة**..... 53

1-1-2-المفهوم القانوني للدولة..... 57

1-1-3- المفهوم الفلسفي للدولة..... 58

1-2- الأصول السوسيو تاريخية لنشأة الدولة..... 59

1-3- الدولة بوصفها مؤسسة سياسية..... 64

1-4- الدولة والدبلوماسية..... 72

خاتمة الفصل..... 78

الفصل الثاني: سوسيولوجية العلاقات الدولية والمؤسسة الدبلوماسية

تمهيد..... 80

2-1 الإطار النظري لسوسيولوجيا العلاقات الدولية..... 81

2-2 التأصيل السوسيولوجي لسوسيولوجيا العلاقات الدولية..... 83

2-3 المقاربة التفاعلية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية 91

2-4-الحاجة لهذا التخصص..... 95

2-5- المفهوم السوسيولوجي للدبلوماسية..... 101

2-6- الدبلوماسية كمؤسسة..... 103

2-7- مهام ووظيفة الدبلوماسية..... 106

2-8- الدبلوماسية الجزائرية والمراكز الفكرية..... 111

خاتمة الفصل..... 114

الفصل الثالث: الإطار السوسيولوجي والنظري للمراكز الفكرية

تمهيد..... 116

3-1 المفهوم السوسيولوجي للمراكز الفكرية..... 118

3-2 مخابر البحث كظاهرة تنظيمية 126

3-3 البعد السوسيولوجي لمخابر البحث..... 132

3-4 وظائف المراكز الفكرية (مخابر البحث)..... 135

3-5 واقع مخابر البحث في الجزائر..... 138

3-5-1 النقص في عدد الباحثين..... 141

3-5-2 التمويل..... 142

3-5-3 الإنتاج العلمي و النشر..... 143

3-5-4 البنية البحثية 143

3-5-5 الاتصال و التواصل..... 143

خاتمة الفصل..... 145

الفصل الرابع: نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988(دراسة ميدانية)

تمهيد..... 147

4-1 خصائص مجتمع الدراسة..... 149

4-2- الإطار المنهجي للدراسة..... 152

4-3 المدخل النظري للدراسة..... 159

4-4 الدراسة الميدانية..... 168

4-4-1 نظرة مخابر البحث لبنية الدولة الجزائرية..... 168

4-4-2 تأثير بنية الدولة على توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية..... 172

4-4-3 تأثير مخابر البحث على بنية الدولة 174

4-4-4 نظرة مخابر البحث للدولة الجزائرية..... 178

4-4-5 تقييم المخابر الفكرية لأداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988..... 181
4-4-6 نظرة مخابر البحث لواقع العلاقة بينها وبين المؤسسة الدبلوماسية..... 185
4-4-7 تصورات مخابر البحث للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية 189
4-4-8 نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية 192
4-4-9 الدبلوماسية من منظور مخابر البحث هل هي مؤسسة دولة أم جهاز؟..... 195
4-4-10 نظرة مخابر البحث للفعل الدبلوماسي كمعيار قوة أو ضعف للدولة الجزائرية 197
4-4-11 نظرة الباحثين لمهام مخابر البحث في الجامعة الجزائرية..... 202
4-4-12 مخابر البحث من منظور النخبة الباحثة هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي؟..... 206
4-4-13 نظرة الباحثين لواقع المخابر والبحث العلمي في الجزائر..... 209
4-5-نتائج الدراسة..... 212
خاتمة الفصل..... 219
مطابقة نتائج الدراسة بالفرضيات..... 221
قائمة المصادر والمراجع..... 227
الملاحق

مقدمة عامة

لم تكن العلاقة بين الخطاب السياسي و الخطاب الأكاديمي تحظ بأي نوع من الاهتمام من طرف الباحثين وحتى المؤسسات البحثية وهذا راجع ربما للسياق السياسي و الثقافي الذي تعيشه المجتمعات العربية بشكل عام والجزائر بنحو خاص وهذا ما أفرز فجوة عميقة بين السياسي le politique بالمفهوم الأصلي في علم الاجتماع السياسي و الأكاديمي l'académicien فهذه الفجوة لم تكن مفتعلة وإنما يمكن إرجاعها إلى الظروف التي ساهمت في تشكل وبناء الدولة الوطنية التي كانت نتيجة حتمية فرضها خروج المستعمر .

وهذا ما ساهم في بروز تراكمات متنامية لدى النخب العلمية التي رأت نفسها تعيش على هامش مشروع بناء الدولة ولم تشارك لا بتصوراتها وسواعدها في بناء مشروع الدولة كمخلص للمجتمعات العربية التي عاشت الإمبريالية الاستعمارية ولكنها سرعان ما سقطت في براثن الرجعية السياسية الاستبدادية التي تبنتها الأنظمة العربية الحاكمة

فالنخبة العلمية والأكاديمية في المجتمعات العربية لم تكن مساهمة بشكل مباشر في صياغة السياسات العامة للأنظمة العربية مع العلم أن هذه النخب التي اكتسحت الجامعات والمعاهد بهدف حمل وعي وتطلعات الجماهير[1] رغم التعارض الإيديولوجي بينها وبين السلطة السياسية الحاكمة فهذا الصراع جعل النخبة العلمية حبيسة تصوراتها وأفكارها لصناعة غد مشرف و مشرق للجماهير لكن الظروف الخارجية والتي كانت تتعدى المجال السياسي لكل قطر عربي جعلت النخب العلمية تعيش انكسارات و إخفاقات معنوية وحضارية بل جعلتها تتخلى عن الممارسة وتلجأ للخطاب كوسيلة للحشد والتوعية ومن بين النكسات التي عاشتها هذه النخب أو بمعنى المثقفين هي النكبة الأولى سنة 1948و حرب 67 و اتفاقية كامب دايفد 1978 هذا فيما يخص النخبة العلمية في العالم العربي ككل و في سياق متصل بالنخب العلمية في الجزائر فلقد عاشت نكسة سياسية

1- ندىم البيطار ،المثقفون والثورة ، الأنتلجنسيا كظاهرة تاريخية ،بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام ، ط2 كانون الثاني 2001،ص.63

وإيديولوجية وهي بناء دولة وطنية بعد الاستقلال تجسدت في هيمنة الحزب الواحد على المجال السياسي و إلغاء التعددية الفكرية و الحزبية وهذا ما فرض منطق الإقصاء للنخب البرجوازية التي كانت تؤمن بمشروع الحركة الوطنية و وتهميش النخب اليسارية والشيوعية التي ككتلة تاريخية[1] تنادي باشتراكية إنسانية تعتمد على العدالة الاجتماعية و تنظر إلى الحزب الواحد كطليعة مستنيرة للطبقات العاملة لكنها سرعان ما تفاجئت ببزوغ نجم اشتراكية ستالينية سوفياتية تكرس الفكر الأحادي و تتبنى أجهزة للترغيب أو القمع فكانت هذه النخب بين مفترق طرق لا يمكن لأحد أن يعينها في اختيار طريقها سوى ضميرها المجتمعي و مبدأها الذي يرتكز على الالتزام لذلك كان خيارها إما الحصول على منصب إلى الدولة أو المعتقل .

وبخصوص النخب العلمية في الجزائر فلقد عاشت المخاض العسير لولادة الدولة الوطنية التي أعقبت الاستقلال وعاشت مرحلة البناء السياسي و المجتمعي للدولة بسلبياته و إيجابياته و كانت جزء من الركيزة التي كانت تستند عليها الدولة في توجهاتها السياسية الداخلية والخارجية وكانت هذه النخب العلمية تتابع توجهات سياسة الدولة عن كثب ذلك أنها كانت شريك في المشروع المجتمعي الذي كانت تتبناه الدولة الوطنية فهي بدورها كانت تنظر للمنظومة السياسية القائمة في تلك الفترة .

وبما أن الدولة الوطنية في تلك الفترة كانت تتبنى الطرح الاشتراكي ودعم الشعوب وتخندقها في خندق دول عدم الانحياز كانت النخبة العلمية مهتمة بتوجهات السياسة الخارجية للجزائر ومهام مؤسستها الدبلوماسية بل كانت نخب علمية أجنبية بل حتى من فرنسا [2]عدو الأمس اهتموا بنشاط وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية .

1 - Maria-Antonietta Macciocchi, pour Gramsci ,édition du seuil, Paris p.203

2 -Berg Eugène , Nicole Grimaud. *La politique extérieure de l'Algérie* ,revue de politique étrangère Année 1984 49-3 .p. 714

وفي السياق العلمي والبحثي كانت الدبلوماسية الجزائرية وتوجهاتها محط اهتمام الباحثين و حتى المفكرين فلقد عرفت مكتبات الجامعة الجزائرية العديد من الرسائل والمذكرات العلمية الأطروحات التي درست المسار التاريخي للدبلوماسية باعتبارها نقطة محورية في تاريخ الثورة الجزائرية .

وعايشت هذه النخب العلمية كذلك مرحلة تعطل هذه المؤسسة الدبلوماسية ودخول الدولة في نفق العشرية السوداء و الذي افقدها التواصل والتفاعل مع العالم الخارجي وجعلها مكتوفة الأيدي وتراقب من بعيد الشلل الذي أصاب المؤسسة التي تنتمي إليها والتي تعبر عن مصالحها ووجودها بل حتى النخب العلمية والأكاديمية تأثرت بشكل مباشر بسبب تعطل الدبلوماسية تراجع صورة الجزائر في الخارج وتشكل مخيال سلبي في الخارج عن الجزائر و شعبها .

ومع بزوغ نجم الإستقرار السياسي و الاجتماعي في المشهد الجزائر تجلت معالم دبلوماسية ليست متجددة ولكنها تحافظ على ماضيها التاريخي ولا تتدخل في المتغيرات الدولية فأصبحت تتميز بدبلوماسية اللا موقف و عدم التدخل والتصريح و مع بداية الألفية و صعود أسعار النفط بعد حرب الخليج الثالثة بمعنى بعد حرب الولايات المتحدة الأمريكية مع النظام العراقي السابق عرفت الجزائر نوع من البحبوحة المالية فرضت عليها إيجاد حلول استثمارية خارج قطاع المحروقات وقامت بدعم الجامعات والبحث العلمي بل قامت الدولة بإصدار مراسيم و لوائح تنظيمية تسير عملية إنشاء مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية و قد خصصت المرسوم التنفيذي رقم 99-244المؤرخ في 21رجب عام 1420الموافق ل31 أكتوبر 1999و الذي ينظم عملية تنظيم المخابر و تسييرها وهذه الامتيازات كانت مجرد شكليات و هذا ما لامسناه عند نزولنا للواقع بل أصبحت هذه المخابر

رهينة أسوار الجامعات فقط ولم ترتقي لكي تكون شريك في عملية صناعة القرار السياسي وخصوصا في فترة العشرية السوداء [1] وما أعقبها من تغيرات .

ومع المستجدات التي عرفتها المنطقة العربية خضعت الدبلوماسية الجزائرية لامتحان جديد وهو كيفية التعامل مع الربيع العربي كظاهرة احتجاجية جماهيرية بل أوصلها حيادها إلى العزلة وجعلها عرضة للانتقادات من الطرف الهيئات المدنية والسياسية بل كانت محط نظر وتحليل من طرف المخابر والمراكز الفكرية الخارجية ولم تلقى أي اهتمام من طرف المخابر الجزائرية ويبقى هذا السبب غير معروف بل عرفت الدبلوماسية الجزائرية عدة منعطفات جعلتها تخلق شرخ بين المجتمع والدولة بسبب مواقفها الغامضة والمتذبذبة فهذا الظرف خلق لنا نوع من التساؤل عن واقع العلاقة بين المخابر و المؤسسة الدبلوماسية بل فرضنا علينا هاجس علمي و هو كيف يمكننا أن نعرف كيفية صناعة القرار السياسي في الجزائر وما هي المهام المنوط بهذه المخابر وهل كان بإمكاننا اعتبارها كمدخل إنتاجي في العملية السياسية في الجزائر فهذه الرؤى جعلتنا نحاول تحديد معالم العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية و مخابر البحث في الجامعة الجزائرية وعملنا على البحث في تقييم هذه المخابر لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية وهل هي عامل تأثر بالنسبة للدبلوماسية أم مجرد هياكل علمية بدون روح فاعلة في المجال العام و السياسي .

هذه التراكمات و المؤشرات فرضت علينا انجاز أطروحة علمية محكمة تبحث في كنه العلاقة بين الخطاب الأكاديمي والخطاب السياسي ومع العلم أننا قمنا بمحاولة من قبل في هذا الصدد حيث أنجزنا مذكرة ماجستير في نفس التخصص بمعنى علم الاجتماع السياسي والموسومة " موقف الأساتذة الجامعيين من تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع أحداث الربيع العربي وهذا ما ألزمنا التعمق في دراستنا في مرحلة الدكتوراه وتعمقنا في حقل جديد فرض علينا الخروج عن المعتاد في مجال علم الاجتماع السياسي و هو حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية حيث قمنا بزيارة بحث لفرنسا على نفقتنا الخاصة وزرنا المخابر التي تعمل في هذا التخصص و أحضرنا مراجع أصلية في

2- كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ،دراسة حالة :الأردن – الجزائر – السعودية – السودان – سورية – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن /أحمد يوسف أحمد ....و آخرون ، تحرير وتنسيق نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،2001ص103

تتعلق بموضوعنا و عملنا كذلك على التنقيب في البعد السوسيولوجي لمخابر البحث أو ما تتعرف بالثينك تانك باعتبارها مصانع للأفكار و عامل موجه لسياسات الدولة ومؤسساتها و بحثنا في العلاقة التداخلية بين عناصر دراستنا ولذلك كانت أطروحتنا مقسمة إلى عدة فصول وهي كالتالي :

المقدمة العامة و هي عبارة عن إطار منهجي وتقني عام

الفصل الأول خاص بالدولة ككيان مؤسساتي مركزي

الفصل الثاني خاص بالدبلوماسية كفل مؤسساتي

الفصل الثالث خاص بالمقاربة و السياق السوسيولوجي للمراكز الفكرية

الفصل الرابع خاص بالدراسة الميدانية

بداية المقدمة العامة وهي تشتمل على الفصل المنهجي و الإطار التقني العام و هي تستند على عدة عناصر من بينها مقدمة حول موضوع الدراسة الإشكالية و الفرضيات و أسباب اختيار الموضوع و ركزنا على الأسباب الذاتية والموضوعية و وضحنا المقاربات والمناهج المعتمدة وذكرنا الدراسات السابقة لذلك قمنا بصياغة الإشكالية والفروض وحددنا المفاهيم لكي نحدد معالم دراستنا و قمنا كذلك باختيار عينة البحث والتي تجسدت في مخابر البحث على مستوى الجامعة الجزائرية وبخصوص الدراسات السابقة وبحكم جدية أطروحتنا لم نجد دراسات تعالج العلاقة بين مخابر البحث والمؤسسة الدبلوماسية وقمنا كذلك بذكر العوائق التي تعرضنا لها في عملية البحث

ففي الفصل الأول تناولنا فيه موضوع الدولة كمؤسسة سياسية مركزية و ركزنا على المفاهيم التي تتعلق بمفهومها و السياقات السوسيو تاريخية و قمنا بعملية مسح مفاهيمي و حددنا الإطار النظري و المعرفي والمرجعيات الفكرية

للدولة ككيان مؤسساتي وفي السياق المتعلق بالمسح المفاهيمي اعتمدنا توصيفات وتعريفات للدولة منها المفهوم السوسيولوجي و المفهوم القانوني و الفلسفي .

وركزنا على الدولة بوصفها مؤسسة سياسية يقترن وجودها بوجود التنظيم العقلاني والقانوني وتطبيق روح المؤسسة و أكدنّا العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية و الدولة ككل وهذا لكي نؤكد على عمق العلاقة بين موضوع أطروحتنا وتخصص علم الاجتماع السياسي

أما في الفصل الثاني قمنا بتعريف الحقل الجديد الذي تعرضنا له في دراستنا و هو حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية حيث قمنا بصياغة مدخل نظري لهذا التخصص الذي يندرج في حقل علم الاجتماع السياسي و ركزنا على البعد المؤسساتي للدبلوماسية ولم نعتمد مفهوم السياسة الخارجية لأن هذا المفهوم يدخل في الحقل التخصصي للعلوم السياسية وهذا بهدف تقيدنا بجدية الموضوع .

وبخصوص الفصل الثالث قمنا بتوضيح الإطار النظري والسوسيولوجي للمراكز الفكري وقمنا بتحديد وصياغة المفهوم السوسيولوجي للمراكز الفكري و قمنا بدراسة هذه المخابر باعتبارها ظاهرة تنظيمية و درسنا واقع المخابر و البحث العلمي في الجزائر .

أما الفصل الرابع فكان عبارة عن دراسة ميدانية قمنا بها في مجتمع دراستنا والمتمثل في مخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية وقمنا بالتعمق والتخصص في هذه الدراسة حيث قمنا بصياغة الإطار النظري للدراسة وكذلك الإطار المنهجي بهدف التوثيق العلمي والمنهجي للدراسة ثم الإطار الميداني الذي كان عبارة عن مقابلات مباشرة مع الباحثين في المخابر التابعة للجامعة الجزائرية وفي الأخير توصلنا لصياغة نتائج الدراسة وعملنا على مطابقتها مع فرضيات الدراسة لكي نتأكد من صحة الفرضيات .

ثم حددنا الخاتمة كحصيلة للدراسة التي وضحنا فيها نتائج الدراسة مع تحديد أفاق جديدة للبحث في هذا البحث وفتحنا أبواب أخرى لكي نتيح المجال لباحثين آخرين إضافة إلى قائمة المراجع والملاحق الذي تحتوي عليه هذه الأطروحة .

وبادئ ذي بدء ، سنمر مباشرة إلى المقدمة العامة للدراسة

الإشكالية :

عرفت السوسيولوجيا السياسية العديد من التغيرات من حيث الفهرس المفاهيمي بسبب تعّقد ميادين اهتماماتها إذ كانت منحصرة فيما قبل بواقع الدولة من حيث البنية المؤسساتية والشرعية وعلاقاتها المتشعبة مع المجتمع دراسة كل الأمور المتعلقة بالسلطة السياسية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية .

ولكن مع المستجدات التي عرفها المجتمع الدولي وظهور باراديغمات جديدة في حقل علم الاجتماع السياسي برز تيار معرفي يسمى بسوسيولوجيا العلاقات الدولية [1] فهذا الاختصاص الأكاديمي بقوم بدراسة الدول كفاعلين سياسيين داخل المجتمع الدولي ويحلل مواقع الدول داخل النسق الدولي من خلال تفكيك وتحليل وظائف الدول ومهامها من حيث البنى المؤسساتية لكل دولة وما تحققه من مصالح عامة لمجتمعاتها وما تفرزه كذلك من انعكاسات على مجتمعاتها والمتجلية في المواقف والتصورات تجاه الأداء المؤسساتي للدول .

وفي هذا السياق المعقد الذي تعيش فيه السوسيولوجيا السياسية وبحكم المتغيرات الدولية ظهرت معايير جديدة تساهم في ضبط المكوّنات الأساسية للدول ليس بتحديد مفهوم الشرعية فقط داخل مجتمعاتها بل مدى فاعليتها داخل المجتمع الدولي وهذا ما يمكنها من إفتكاك دور أو وظيفة داخل النسق السياسي الدولي .

[1] MERLE .MARCEL. Sociologie des relations internationales .Paris. DALLOZ.19974.

وبهذا ومن منظورنا للدولة كونها مؤسسة سياسية مركزية أو كما تعرف بمؤسسة المؤسسات سنهتم بدراسة دور المؤسسات السياسية للدولة [1]والتي تساهم في تفعيل الدولة ككيان شرعي وقانوني معترف به في المجتمع الدولي ولكن من خلال توجهاتها في المجال الدولي وتعاملها مع الأزمات ومدى تأثير ذلك على بنيتها المؤسساتية ونظرة المؤسسات الدولية لها باعتبارها كدولة أو كفاعل سياسي داخل المجتمع الدولي ممثلة من طرف مؤسساتها السياسية

وفي في هذه الدراسة البسيطة التي سنعتبرها مغامرة علمية أوصلنا إليها الفضول المعرفي والعلمي سنحاول البحث في المؤسسات الفكرية باعتبارها أهم عامل أساسي مؤثر في صناعة القرارات السياسية وكذلك باعتبارها معيار تقويم لمهام الدول وتحليل أداءها في التموقع داخل المجتمع الدولي وكيفية تعاملها مع الأزمات الدولية .

وبهذا سوف نحصر دراستنا في نظرة المراكز الفكرية للمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية كونها فاعل إقليمي يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الدولية أو كما نسميها بالظواهر السياسية التي تحدث في المجتمع الدولي .

وتعتبر المؤسسة الشكل الإجرائي للدولة من حيث تأدية الوظائف والمهام لذلك هي نموذج مصغر لها أما على مستوى الدور فهي تعد بمثابة مرآة للوضع أو الهيئة التي تكون عليها الدولة من حيث القوة والضعف وكدا من حيث الدورة النسقية للمؤسسة داخل المجال العام للدولة .

لا يمكن فهم أو تفسير طبيعة أي دولة من حيث البنى والتوجهات التي تستند عليها بمعزل عن المؤسسات باعتبارها مكوّن جزئي يساهم في ديناميكية الدولة كنسق كلي .

وهذه المقاربة النسقية من حيث التداخل الوظيفي العلائقي تنطبق على الجزائر باعتبارها دولة دخلت في نفق الأزمات مع بداية تسعينات القرن الماضي وما عرفته من عشرية سوداء أفرزها فعل توقيف المسار الانتخابي .

2- موريس دوفرجيه:المؤسسات السياسية والقانون الدستوري:ترجمة:جورج سعد:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع:الطبعة الأولى 1992

في هذه المرحلة عرفت الدولة الجزائرية نوع من التراجع داخل المجتمع الدولي بسبب الاختلال المؤسساتي الذي تعرضت له بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ولد نوع من الاحتقان لدى المجتمع أرغم الجزائر كيف ما كانت دولة أو سلطة أن تهتم بالشأن الداخلي وتفقد التركيز في المجتمع الدولي كونها كانت تعتبر فاعل أساسي في فترة السبعينات بحكم التوازن الوظيفي بين مؤسسات الدولة بسبب عامل الاستقرار السياسي والاجتماعي .

ما ميز المؤسسة الدبلوماسية في فترة العشرية السوداء أنها أصبحت منعزلة عن المجتمع الدولي بسبب فقدانها لدورها ووظيفتها في الدولة التي كانت منشغلة في ضبط الجبهة الداخلية والبحث كذلك عن ميكانيزمات تساهم في تفعيل الشرعية السياسية داخل فئات المجتمع الجزائري الذي وصل إلى أفق مسدود مع السلطة التي تمثله والتي انقلبت على إرادته وتوجهاته السياسية من خلال توقيف المسار الانتخابي .

كل هذه المؤشرات ساهمت في بلورة وضع أو مكانة للدولة الجزائرية حيث صنفت في مصاف الدول الفاشلة[1] أو ما يعرف بالدول المعطلة .

في هذا السياق الذي عاشته الجزائر كدولة متراجعة عن دورها الفعال في المجتمع الدولي بسبب دخولها في نفق العزلة الدولية وكذلك عدم توضيح توجهاتها السياسية في المجتمع الدولي مع التغير الجذري الذي عرفه العالم [2]خاصة مع زوال نظام القطبية الثنائية وسيطرة القطبية الأحادية واستسلام المجتمع الدولي لمنطق العولمة ما خلق نوع من الانقلاب المفاهيمي على بعض المفاهيم والقيم كتجاوز منطق الهوية والعرق والقومية والخصوصية الثقافية و الإثنية فبذلك لم تكن للدبلوماسية الجزائرية وجهة معينة فوجدت نفسها معزولة عن المجتمع الدولي كونها لم تكن تساهم في النقاشات والمساءل التي تمكنها من اكتساب معايير دولة فاعلة .

1-نعوم تشومسكي : الدول الفاشلة ، إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ص:70

2- بتران بادي /ماري كلود سموتس ، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي ،ترجمة سوزان خليل ، دار العالم الثالث ص:34

ومع نهاية العشرية السوداء وتطبيقا لمشروع المصالحة الوطنية عرفت الدولة الجزائرية نوع من الاستقرار النسبي الذي كان نتاج هدنة اجتماعية بين السلطة والمعرضة المسلحة عادت المؤسسة الدبلوماسية إلى الواجهة بهدف تفعيل مبادئها المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وليس استبدالها بأفكار براغماتية أو منفعية تساهم في خلق مواقف وتصورات تجعل الجزائر ترتقي إلى مصاف الدول الفاعلة .

ومع نهاية 2010 عرفت المجتمعات العربية نوع من الحركات الاجتماعية لكن هذه الحركات سرعان ما اتخذت طابع راديكالي لم ينحصر في الإصلاحات السياسية والاجتماعية بل انحصرت وتحققت في رحيل الأنظمة السياسية القائمة فعرف المجتمع العربي ما أطلق عليه الربيع العربي باعتباره شعور متنامي متراكم ساهم في قلب المعايير السياسية في العالم العربي وهنا كان للدبلوماسية الجزائرية دور في التعامل مع هذه الأحداث فهناك من كان يرى بأن الدبلوماسية الجزائرية وصلت إلى مرحلة الشلل حيث أنها لم تجيد التعامل مع هذه الأحداث وفشلت حتى في الدفاع عن مواقفها وتوجهاتها من خلال نظرة المراقبين وبعض الدول وبعض الفئات السياسية كالأحزاب والجمعيات وهيئات سياسية ومنها المراكز الفكرية التي اتخذت موقف اندهاش من الجزائر كونها لم تتموقع في المجتمع الدولي الذي عرف ظاهرة الربيع العربي .

ومع هذه الأحداث برز دور جديد لفاعلين جدد في مجال صناعة القرار السياسي على الصعيد المحلي والدولي وبما أن الدولة الجزائرية هي جزء من المجتمع الدولي فلقد ساهمت في تبني أفعال أنتجت ردود أفعال ومواقف مغايرة تجاه المتغيرات الدولية وبالخصوص المواقف الدولية التي كانت تفرز تداعيات مجتمعية .

ومن هنا برز دور المراكز الفكرية أو كما تعرف بمخابر تقوم بصناعة الأفكار التي تؤطر وتساند القرار السياسي وهي بهذا تقوم بتقييم الدول من حيث البنية المؤسساتية ومدى انسجام الدول مع مجتمعاتها

ومن هنا سوف نعمد على تبني تصور استنتاجي[1] لإشكالية دراستنا حيث انطلقنا من البعد العام وقمنا بحصرها في مجال خاص دقيق يركز جل تساؤلاتنا في أسئلة تتميز بالدقة والوضوح و نقوم بصياغة تركيب محوري لإشكاليتنا الرئيسية التي تتمحور في البحث عن العلاقة المؤسساتية والتفاعلية بين الخطاب السياسي والمتمثل في المؤسسة الدبلوماسية والخطاب العلمي الأكاديمي المتمثل في مخابر البحث ونحن في هذا السياق نحاول أن نقوم بتحديد هوية ووظيفة هذه المخابر وهل تساهم في التأثير على السياسات العامة وعلى أي أساس أو هدف تم إنشاء هذه المخابر التي تعد بمثابة خزان أفكار على المستوى الوطني لما تحتويه من دراسات وأبحاث ميدانية تتعلق بالشق الاجتماعي مع العلم أن هذه المخابر أجزت في ظرف آني بهدف تطوير البحث العلمي وتكريس ثقافة البحث في الجامعات الجزائرية .

إن إشكاليتنا تتمحور في نظرة المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 كون هذه الفترة عرفت العديد من الأزمات داخل المجتمع الدولي لذلك فإن كل انشغالاتنا تصب في موقف هذه المراكز من توجهات الدبلوماسية الجزائرية من حيث بنيتها المؤسساتية ومن حيث إمكانية اكتسابها لمعايير الدولة وكيف تؤثر نظرتها في توجهات الدبلوماسية ؟وهل تؤثر في صناعة القرار الدبلوماسي الجزائري؟ وهل الجزائر تمتلك معايير الدولة من خلال توجهاتها السياسية التي تخضع للتقييم من طرف هذه المراكز؟وهل يمكن القول أن مخابر البحث في الجامعات الجزائرية تعتبر الجزائر دولة فاعلة من خلال نظرته لتوجهاتها السياسية ؟ وهل هي مؤشر أو معيار ضعف أو قوة من حيث البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية ؟بمعنى هل الجزائر من خلال توجهاتها الدبلوماسية هي دولة ضعيفة أو قوية من خلال نظرة المراكز لتوجهاتها ؟

1-Guy FRECON :formuler une problématique .dissertation, mémoire ,thèse ,rapport de stage .DUNOD éditeur de savoirs 2 édition p :69

و السؤال المحوري لإشكاليتنا هو كالتالي : **كيف تنظر مخابر البحث في الجامعة الجزائرية إلى توجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 ؟**

الفرضيات :

كل دراسة أو مشروع بحث تعتمد على فرضيات لذلك نحن في هذه الدراسة سنقوم بطرح فرضيات باعتبارها أجوبة مؤقتة لتساؤلات الإشكالية وهي كما يحدد معالمها عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون في كتابه "الطرائق في علم الاجتماع "فهي يرى بأن الفرضية تكون واضحة الطرح [1] و تكون في صيغة الاستعلام من أجل استنباط واستقراء المعطيات التي تشكل التصور العام للدراسة من حيث التفنيد أو التأكيد الذي يسعى الباحث إلى الوصول إليه ووضوح الفرضية هو الممهد الأساسي لمرحلة الملاحظة لذلك قمنا بصياغة فرضية عامة أساسية و فرضيات فرعية على النحو التالي :

1– الفرضية العامة :

"نظرة المراكز الفكرية والمتمثلة في مخابر البحث في الجامعة الجزائرية لتوجهات الدبلوماسية هي نظرة سلبية نوعا ما وهذا راجع إلى واقع الدولة و الدبلوماسية و الواقع المعاش لمخابر البحث "

وللتوضيح أكثر سنفكك معالم هذه الفرضية في مضامين الفرضيات الفرعية

2– الفرضيات الفرعية :

أ–الفرضية الفرعية الأولى :

1–ريمون بودون ,رينو فيول :الطرائق في علم الإجتماع :ترجمة مروان بطش : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ط1 - 1431هـ -2010م ص :09

"توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية الناتجة عن بنية الدولة بحد ذاتها تساهم في خلق نظرة لدى المراكز الفكرية

شرح الفرضية :

التعرف على بنية الدولة الجزائرية و البحث في قدرتها وفاعليتها المؤسساتية

التعرف على توجهات الدبلوماسية الجزائرية

التعرف على مدى قدرة تأثير توجهات الدبلوماسية الجزائرية على المراكز الفكرية

تحليل العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية وبنية الدولة

-التعرف على مدى تأثر بنية الدولة بنظرة المراكز الفكرية التي تراقب توجهات الدبلوماسية الجزائرية

ب- الفرضية الفرعية الثانية :

" المؤسسة الدبلوماسية كفاعل سياسي تساهم في خلق نوع من التفاعل بينها وبين النخبة الباحثة في المخابر من خلال تقييمها و تصوراتها المتباينة لأداء الفعل الدبلوماسي "

شرح الفرضية :

- تعريف الإطار النظري لسوسيولوجيا العلاقات الدولية

-طبيعة المؤسسة الدبلوماسية من حيث الوظيفة المؤسساتية تخلق تصورات و تمثلات مغايرة تساهم في تقييم أداءها الدبلوماسي

-فاعلية المؤسسة الدبلوماسية تقترن بمسارها التاريخي وعوامل نشأتها

-الارتباط العضوي على الصعيد المؤسساتي بين المؤسسة الدبلوماسية وبنية الدولة الجزائرية يؤثر في وظيفة الدبلوماسية وعلى سبيل المثال تصدع بنية الدولة الجزائرية في فترة العشرية السوداء .

-تأثير المؤسسة الدبلوماسية على باقي مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال تعاملها مع الأزمات .

غياب العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية بالمؤسسات الفكرية والبحثية

الفرضية الفرعية الثالثة :

"نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية مرتبطة بواقعها المعاش "

شرح الفرضية :

تحديد المفهوم السوسيولوجي للمراكز الفكرية (مخابر البحث)

تحديد وظائف مخابر البحث باعتبارها :

منظمة علمية وأكاديمية

مؤسسة سياسية

مؤسسة ضغط

مؤسسة صناعة قرار

تقييم المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية

الإطار النظري والمقاربات المعتمدة :

يعتبر الإطار النظري بمثابة الهوية العلمية للبحث من حيث المقاربة المعتمدة والمناهج المستعملة ويعد كذلك قاعدة البحث يرتكز عليها الوصف ومنها ينطلق التحليل و الإطار النظري لا يتميز بالوحدة والخصوصية فهو يختلف حسب اختلاف البحث الاجتماعي و ميولات الباحث في تبني الأطر النظرية والمعرفية .

والعامل الأساسي في تعدد الأطر النظرية واختلافها هو اختلاف مواضيع البحث والإشكاليات والحيثيات ومن هنا يمكن القول أن الباحث الذي تكون له خبرة في مجال البناء النظري عن طريق صياغة رؤى و مضامين معرفية تتعلق بالبحث تمكنه من تبني أو الحصول على القدرة في استنتاج وصياغة إطار منهجي ينسجم مع الإطار النظري السابق [1]

ونحن في هذه الدراسة سوف نعتمد على اعتماد المقاربة المنهجية التي تتكيف مع طبيعة موضوعنا وهي المقاربة التفاعلية الرمزية كمقاربة رئيسية ويمكن كذلك الاعتماد على المقاربة البنائية الوظيفية لأننا سوف نركز على دراسة الأداء المؤسساتي للدبلوماسية الجزائرية ودورها في خلق ديناميكية نسقية تسمح بخلق إنسجام وظيفي في الدولة باعتبارها نسق مؤسساتي من حيث الوظائف والأدوار .

ويمكننا كذلك اعتماد المقاربة التوليفية **L'approche combinatoire** بسبب طبيعة الموضوع التي تقتضي استعمال عدة مقاربات منهجية بهدف إثراء البحث العلمي من حيث الأسس المنهجية وهذا راجع إلى

1-عبد الغني عماد:منهجية البحث في علم الاجتماع ،الاشكاليات ،التقنيات ،المقاربات :دار الطليعة للطباعة والنشر ط1 يناير 2007ص:130

تعدد المتغيرات في بحثنا التي تسمح بالربط والمقارنة بين المناهج المعتمدة في الدراسة وكذلك محور بحثنا يتجسد في نظرة المراكز الفكرية وما تصدره من مواقف تجاه توجهات المؤسسة الدبلوماسية [1] **Attitudes**.

ومن بين المقاربات كذلك سوف نركز على استعمال المقاربة النسقية **l'approche systémique** التي تسمح لنا بتشخيص العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية وباقي مؤسسات الدولة لأن هذه المقاربة ترتبط ارتباط مباشر بموضوع دراستنا وهذه المقاربة تعد بمثابة نموذج تحليل منهجي ينطلق من الواقع و هي تعمل على التمييز بين الظاهرة ومحيطها وتدرس علاقة التأثير والتأثر بين الظواهر الاجتماعية ومحيطها الواقعي .

وبهذا نتحصل على تسلسل منهجي من حيث استعمال المقاربات وهي المقاربة التفاعلية الرمزية والمقاربة البنائية الوظيفية والمقاربة التوليفية و إعتمادنا على المقاربة الأخيرة يخلق لنا عنصر التكامل بين المقاربات المذكورة والمستعملة سابقا و المقاربة النسقية تجسد عنصر التكامل بين موضوع دراستنا والمقاربات التي استعمالناها في مفهومي أو فكرتي :**المحيط l'environnement والتفاعل** [2] **l'interactions**

المنهج :

المنهج هو الطريق أو الدليل الذي يعتمده الباحث من أجل معرفة الحقيقة العلمية التي يسعى إلى اكتشافها وهو كذلك الطريقة أو الأسلوب أو الكيفية التي يصل بها الباحث أو العالم إلى نتائجه ولذلك يمكننا القول بأن المنهج هو وسيلة محددة تمكن الباحث من الوصول إلى غاية معينة [3]

1 Jean-claude Combessie : la méthode en sociologie , La découverte ,cinquième édition juillet 2007 p :97

2 Jean-Louis Loubet Del Bayle :Initiation aux méthodes des sciences sociales .Paris-Montréal :édition L'Harmattan 2000..page 352

2-معمر عبد المؤمن :البحث في العلوم الاجتماعية ،الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات :منشورات جامعة 7أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات – إدارة المطبوعات والنشر ط1:2008بنغازي ليبيا :ص:12

ويتميز المنهج بالبناء النسقي يعني أن بنية المنهج تتكون وتتشكل من الأركان الآتية وهي الاستدلال والاستقراء والتفكيك والتوليف والجمع والنقد وبالتالي المنهج هو علم قائم بذاته فهو علم يستند على الدراسة المنطقية والمنظمة التي تتحكم في تسلسل المعرف ووضعها في بوتقة واحده وهي البحث العلمي وبهذا يمكننا الاستنتاج أن المنهج هو مجموعة من الإجراءات يتبعها الباحث بهدف ضمان انجاز بحث علمي يتطابق مع المعايير والقواعد العلمية والمعرفية للبحث العلمي .

وفي ما يتعلق بدراستنا سوف نعتمد على المنهج الكيفي لأنه يرتبط منهجيا مع طبيعة دراستنا التي تعتمد أساسا على فهم الظواهر أو ما يعرف بموضوع الدراسة وفي مثل هذه الدراسات نركز على جمع الأقوال والمعاني والمواقف و السلوكات التي نلاحظها في مرحلة الملاحظة ونقوم تحديدها ونركز على دراسة الحالة أو دراسة عدد معين من الحالات أو الأفراد [1] ولا تستند على الإحصائيات والقياسات وهذا بسبب المميزات التي يتميز بها المنهج الكيفي وهي أنه يتقيد بعينة بحث محددة ومكان أو مجال الدراسة يكون طبيعي وغير محدد وخاصية جمع المعطيات تكون غير موضوعية وخطة البحث المتعلقة بهذا النمط المنهجي البحثي تكون نموذجية وتستند على وحدات وطبيعة التحليل تكون وصفية .

وفي هذا السياق المنهجي سوف نعتمد على المنهج الوصفي الذي يساعد في الوصول إلى استنتاجات تمكن الباحث من فهم الواقع من خلال دراسة الظواهر المراد تحليلها وتفسيرها وما يهمنا كذلك من هذا المنهج كونه يبحث في الاتجاهات و الميولات المتمثلة في أنماط وطرق التفكير في الحالات المراد دراستها وهو يستند على جملة من الخصائص والمقومات تتجسد في عدة خطوات وهي

1- موريس أنجرس : منهجية البحث في العلوم الإنسانية ‘تدريبات عملية ترجمة :بوزيد صحراوي .كمال بوشرف .سعيد سبعون .الإشراف والمراجعة:مصطفى ماضي .دار القصبة للنشر الجزائر ط2 منقحة ص:100

الشعور بالمشكلة :

من خلال القراءة المركزة للباحث التي تنطلق من البصيرة أو دقة الملاحظة الواعية للظواهر والمواضيع التي تكون عرضة للدراسة أو التجريب المنهجي بدورها تخلق تساءل أو نوع من الانشغال المعرفي للباحث .

كل هذه المعطيات والمؤشرات تمكن الباحث من اكتساب شعور معرفي يتمثل في اندهاش منهجي يمكنه من استجماع قدراته العقلية من أجل صياغة حلول تمكنه من الوصول إلى استنتاجات و خلاصات تتعلق بالمشكلة التي يسعى إلى دراستها .

تحديد المشكلة :

عنصر تحديد المشكلة يعد ركيزة أساسية في المنهج الوصفي لأنه يتميز بالتتبع العميق للظاهرة وهذا التحديد يكون بمثابة تصور علمي يمكن الباحث من القيام بإسقاطات إمبريقية على موضوع الدراسة .

وهذا النوع من المعايير المجسدة للمنهج الوصفي عادة ما تكون مرتبطة بالاهتمامات الشخصية[1] للباحث وهذا ما يساعده في عملية التحقق العملي والفحص الميداني من منطلقات وصفية تعتمد على الكيف الذي يستند على فهم الظواهر وتفسيرها .

هذا العناصر كلها تساهم في بلورة مفهوم التعمق كصفة إجرائية وعملية بهدف تحقيق الفهم العلمي للظاهرة أو موضوع الدراسة الذي نسعى إلى تتبعه بغية إيجاد حلول أو صيغ تفسيرية تمكننا من استخلاص نتائج عامة حول الدراسة.

1- سلطان بلغيث :إظاءات منهجية في العلوم الإنسانية :دار ابن طفيل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2011الجزائر ص:105

تحديد المفاهيم :

يعتبر المفهوم نقطة أساسية ومفصلية في عملية البحث وخاصة عندما نركز على عملية التحديد الإجرائي للمفاهيم لأن المفهوم عندما نوظفه في الميدان يصبح إجراء أي تحويل المفهوم من المعنى اللغوي إلى المعنى الإمبريقي **le sens empirique** .

والمفاهيم غالبا ما تتخذ مضمون بنائي أو مضمون وظيفي فالمضمون البنائي يدل على الأفكار التي يسعى الباحث إلى تفكيكها وتشخيصها مثل فكرة المؤسسة أو الأسرة بينما المضمون الوظيفي يدل على الوظيفة والمهام لهذه الأفكار وبدورها تساعد البنية والوظيفة في فهم الفرضية أو النظرية التي تستند عليها الدراسة .

ومن هذا المنطلق لا يجب علينا ان نكتفي بتحديد المفاهيم على الصعيد النظري بل يجب علينا تحديدها إجرائيا وربطه بالفرضية[1] و إطفاء الصيغة الميدانية أو العملية على المفهوم بهدف فحص الفرضيات ميدانية من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة .

والمفهوم كذلك يتعلق بإطار البحث الاستكشافي وهو كذلك سند من أسانيد الفهم بل هو عنصر أساسي في قدرة الباحث على التصور و المفهوم بدوره يساهم في عملية تنظيم الواقع وهو يتخذ صفة الأداة **instrument**[2] حيث يعد بمثابة نقطة الانطلاق .

أما في سياق العلوم الاجتماعية فالمفهوم يتميز بالتنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ لأنه مع تطور العلوم الاجتماعية ظهرت عدة نزعات علمية عملت على تضخيم المفردات والمصطلحات بهدف الفصل بين الحقول المعرفية التي تتميز بالتجاور العلمي والمنهجي وهذا الفصل كان على أساس التمييز بين المفاهيم ومن أجل تفعيل وإرساء هذا

1-عماد عبد الغني :مرجع سبق ذكره . ص:130

1- مادلين غراويتز:مناهج العلوم الاجتماعية ,منطق البحث في العلوم الاجتماعية,تر سام عمار ,مراجعة فاطمة الجيوشي,المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم,المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر الكتاب الثاني دمشق 1993 ص: 55

الفصل ظهرت الإجرائية **Opérationnisme** التي نعتبرها معيار الفصل بين تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن أجل تطبيق هذه الخصائص والمعايير على المفاهيم التي نريد دراستها سنعمل على تطبيقها في المفاهيم التي تعتبر قاعدة انطلاق دراستنا وهي كالآتي :

1/الدولة :

2/ الدبلوماسية

3/المراكز الفكرية

4/التوجهات

5/المؤسسة

1–المفهوم الإجرائي للدولة : يعتبر مفهوم الدولة من المفاهيم الأساسية التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي لأن الدولة هي محور هذا التخصص لذلك لا يمكننا تبني أي تعريف أو مفهوم للدولة خارج حقل علم الاجتماع السياسي .

فالدولة هي ظاهرة سوسيولوجية عرفتها المجتمعات وبعدها اتخذت عدة أشكال والشكل الفعلي للدولة هو المؤسسة لأن هذا المفهوم يتكون من عدة مفاهيم ومعاني ساهمت في بلورة الدولة كظاهرة وموضوع دراسة علمية وأكاديمية ممنهجة معرفيا وفكريا .

ومن هذا المنطلق سننطلق من تعريف ماكس فيبر للدولة بصفته مؤسس علم الاجتماع السياسي حيث يعرف مفهوم الدولة سوسيولوجيا كالآتي :" الدولة مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع"[1]

والطابع المؤسساتي هو المكمل الفعلي للدولة والرابط العضوي بينهما هو مأسسة السلطة والدولة ومن خلال مقاربة جورج بيردو هي تندرج في إطار مؤسسة دولتية[2] لأن المؤسسة بدورها هي مشروع في خدمة فكرة .

وتتجسد فعليا في مشروع عقلاني منظم والدولة تتميز بالقوة والديمومة وهي هيمنة الفكرة على الجماعة لذلك فالمفهوم الإجرائي للدولة يتلخص في أنها مؤسسة تعمل على تنظيم الحياة السياسية .

2-المفهوم الإجرائي للدبلوماسية :

مفهوم الدبلوماسية هو مفهوم جوهري في دراستنا لأنها تعد المنطلق الإشكالي لدراستنا وفي هذا السياق سوف نعمل على جمع كل المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية وسوف نصيغها في مفهوم إجرائي وعملي .

فالدبلوماسية هي جهاز يدير الشؤون الخارجية للدول و بذلك هي مؤسسة تنفيذية وتتميز بالطابع الدستوري وهي مهنة رجل السياسة الذي يتميز بالفاعلية وهي تقترن بمفهوم أو مصطلح منطق الدولة **Raison d'Etat** ولكننا لا نسعى إلى تفكيك معناها في الجانب النظري ولكن اهتمامنا سيكون مركز حول الممارسة باعتبار الدبلوماسية فعل سياسي .

1-فيليب برو:علم الاجتماع السياسي ،ترجمة محمد عرب صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ط1418،1-1998،ص:77

2-محمد الهلالي ،عزيز لزرق :الدولة ،دار توبقال للنشر ،سلسلة دفاتر فلسفية ،ط1،ص:10

والمفهوم الفعلي أو التعريف الإجرائي للدبلوماسية يتجسد في تحديد وظيفتها المؤسساتية لأنها تقوم بفعل التمثيل والاتصال و الدبلوماسية تتميز بالطابع الإداري و البيروقراطي وهذا لأنها تتميز بنسقية وظيفية و هرم بيروقراطي يحدد الأدوار والمهام و تتميز بالبنية **structure**.

ومن خلال بحثنا في المفهوم الإجرائي للدبلوماسية وجدنا أن أكثر التعاريف أو المفاهيم الأكثر قربا لتخصص علم الاجتماع السياسي و الذي يتميز بالمعايير الإمبريقية هو تعريف براديه فودريه **P. Foderé** الذي يعرف الدبلوماسية بأنها " فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية والسهر على حقوق وطنه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج ،كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية أو متابعتها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها " [1]وهذا المفهوم أو التعريف الإجرائي يحمل في طياته المعنى الإداري والمؤسساتي للدبلوماسية وهذا كله يندرج في حقل علم الاجتماع السياسي .

3-المفهوم الإجرائي للمراكز الفكرية :

المفهوم الإجرائي أو العملي يندرج في سياق المؤسسات البحثية والعلمية لذلك فهي تعد بمثابة وسيلة أو هيئة تعمل على إسناد ودعم السياسات العامة .

ومن مهامها ووظائفها كذلك توجيه السياسات الخارجية باعتبارها خزان للأفكار وهي تتميز بالقرب والصلة من أعلى مستويات اتخاذ القرار السياسي والطابع الإجرائي للمراكز الفكرية يندرج في كونها ظاهرة علمية ظهرت في المجتمع الأمريكي ونزولها للواقع هو من أعطاها الصبغة العملية و الإمبريقية كونها تدرس المجتمع والدولة .

1-علي حسين الشامي :الدبلوماسية ،نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية .دار الثقافة للنشر والتوزيع ط3،الإصدار الأول :2007،ص:35

ومن هنا فمفهوم المراكز الفكرية هي مخابر أو مختبرات لصناعة الأفكار[1] **les laboratoires d'idées** وهذا بالمفهوم العلمي والعملي وهي تعمل على التفكير والإقناع وتكون عادة غير حزبية وغير ربحية وهذا يعطيها صفة التحرر الإيديولوجي.

ومن بين وظائفها كذلك توجيه الرأي العام وكذلك خلق قوة وتأثير لصانعي القرار السياسي من أجل التأثير على التوجه الفكري والسياسي للرأي العام

4-المفهوم الإجرائي للتوجهات :

مفهوم التوجهات هو مفهوم يتميز بالتداخل على مستوى الحقول المعرفية ففيه تلتقي كل من العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والفلسفة السياسية .

وفي السياق الإجرائي السوسيولوجي ومن خلال بحثنا توصلنا إلى أن مفهوم التوجهات هو مفهوم سوسيولوجي يندرج في منظومة أو باراديغم علم الاجتماع السياسي لأنه يحمل الصفة السياسية المحضة .

التوجه في معناه السوسيوسياسي **sociopolitique** هو مجموعة من القيم والمعايير و الصيغة الإجرائية لمفهوم التوجه تتجسد فعليا في الإيديولوجية[2] لأن التوجهات **orientations** هي دليل أو بنية الأفراد تجاه حزب أو حقل سياسي وهي ضد الرؤية الفلسفية .

1 - *Amélie Bas :* Think tanks' et politique étrangère américaine : Le cas des décisions stratégiques en Irak , *Res Militaris*, vol.1, n°2, Winter-Spring/ Hiver-Printemps 2011 ,p :03

2-SERGE PAUGAM :les 100 mots de la sociologie ,Que Sais-Je ,P :144

ومفهوم التوجهات هو مفهوم وليد النقاشات السوسيولوجية التي تعمل على دراسة وتحليل قدرة الأفراد على فهم السياسة و التعرف على كفاءتهم السياسية من معارف وأفكار وعقائد .

وهذا المفهوم الإجرائي للتوجهات والمتجسد في الايديولوجية ينسجم ويتسق مع مفهومي الدبلوماسية والدولة في موضوع دراستنا .

5/المفهوم الإجرائي للمؤسسة :

مفهوم المؤسسة l'institution هو مفهوم جوهري ومحوري في مؤسستنا كونه يتعلق بصفة مباشرة مع كل من الدولة والمراكز الفكرية والدبلوماسية ونحن في هذا التحديد الإجرائي نحاول أن نركز على المؤسسة السياسية ونقوم بدراسة المؤسسة والمتجسدة كليا في الدولة وجزئيا في الدبلوماسية .

والمؤسسة هي تنظيم فعلي بحيث لها دور وموقع في المجتمع والمؤسسات السياسية لها مقاربات مزدوجة قانونية وسوسيولوجية وكلاهما يندرج في المقاربة الفرنسية التي تعتمد على تحليل الظاهرات الحكومية والمؤسسة لها صفة إجرائية وقانونية وتأخذ شكل أنظمة أو منظومات systèmes وهذه كلها تفسيرات وتعابير سوسيولوجية حيث توحي بأن المؤسسة هي منظومة مصغرة sous système وتكون فرعية مثل البلدية والمحافظة والحزب وأما في السياق السوسيولوجي وحسب تعريف دوركهايم عبارة المؤسسة أو مفهوم المؤسسة يتطابق مع مفهوم الثقافة ولقد صادفنا تحديد إجرائي سوسيولوجي لمفهوم المؤسسة اعتمده كل من **فوكوني Fauconnet** و **موس** Mauss وهو "المؤسسة هي مجموع من الأعمال والأفكار المؤسسة قبلا يجدها الأفراد أمامهم وهي تفرض

عليهم إلى هذا الحد أو ذاك "[1]وهذا التحديد العملي يتطابق ويتوافق مع مفهوم المنظومة المصغرة والمؤسسة السياسية هي منظومة مصغرة للنظام السياسي الكلي .

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة هي أهم عنصر في البحث أو الدراسة الأكاديمية لأنها جزء من التسلسل المنهجي للبحث ،لذلك لا يمكن للباحث أن يتجاوزها كونها تعد بمثابة قاعدة انطلاق للباحث .

لأنه يعتمد على معطيات سابقة تمكنه من صياغة رؤية خاصة لموضوع البحث الذي يسعى إلى دراسته وهي تساعدنا في التحكم في موضوع البحث وفق تجربة سابقة [2].

و بخصوص موضوعنا هذا سوف نعتمد على عدة دراسات تتعلق بميدان علم الاجتماع السياسي و نعتمد على مقاربات جديدة في حقل هذا العلم و هما حقل سوسيولوجيا العلا قات الدولية و سوسيولوجيا المؤسسات السياسية و من هنا سوف نعتمد على آلية التوليف la combinaison أي الربط بين عدة تخصصات من أجل صياغة و بناء رؤية موحدة و جامعة لكل الدراسات السابقة بما يخص موضوع بحثنا .

و بما أن موضوعنا يندرج في سياق علم الاجتماع السياسي كنسق كلي سوف نركز كذلك على جزيئات معرفية تساهم في إثراء موضوعنا و منهنا سوف نركز على الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية كمؤسسة سياسية و كذلك المراكز الفكرية كمؤسسات علمية و أكاديمية بشقيها الرسمي و الغير رسمي، و سوف نعتمد كذلك على دراسات تخص الدبلوماسية من حيث و وظيفتها المؤسساتية و دورها في ديناميكية النسق السياسي الذي ترتكز عليه الدولة في نشاطها الوظيفي .

1-موريس دوفرجيه:المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى ،ترجمة :جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط1992،1، ص:16

2- فضيل دليو:دراسات في المنهجية ،ديوان الطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط3،ص:37

فالدراسات السابقة ليست مجرد قراءات أولية بل هي منظومة من المعطيات تساهم في بلورة البحث من حيث إشكالياته و فروضه و استنتاجاته .

فالتسلسل المعرفي للمعطيات يضمن لنا بنية نسقية للبحث تساهم في بناء بحث أكاديمي منسجم علميا و أكاديميا و في موضوعنا هذا سوف نعتمد على عدة دراسات تفيدنا في بحثنا هو المتعلقة بميدان علم الاجتماع السياسي و هي كالتالي

أولا : الدراسات المتعلقة بالمراكز الفكرية :

الدراسات باللغة الأجنبية :

1- دراسة كيفن بروكس و بن يامين لوبوندوفان

من بين الدراسات التي صادفناها في موضوعنا وجدنا دراسة علمية بحثية ذات طابع أكاديمي تقوم بتوضيح وظائف و أدوار المراكز الفكرية في الجانب العلمي و السياسي .

و لقد ركزنا على هذه الدراسة كونها تعتبر دليل لعنصر الدراسات السابقة كعنصر أساسي في البناء المنهجي للموضوع

ونحن في هذه الدراسة سوف نتعرف على وظيفة المراكز الفكرية و الغاية من وجودها في المجال العلمي و السياسي .

وهذه الدراسة كذلك تنسجم و تتوافق مع تخصصنا وهو تخصص علم الاجتماع السياسي وهذه الدراسة هي محصورة في نشاط و وظيفة الدولة التي تعمل على القيام بأدوار و وظائف في قمة الفعالية و الجهوزية .

هذه الدراسة عنوانها " الدولة المبتكرة ، تعزيز المراكز الفكرية " وهذه الدراسة من إعداد " **كيفن بروكس** "و " **بن يامين لوبوندوفان** " و هذه الدراسة هي صادرة عن مركز FONDAPOL و هو " مركز الابتكار السياسي " . وهذا المركز هو مركز علمي أوروبي ليبرالي تقدمي . و هو عبارة عن مقال علمي يحتوي 56 صفحة .

وهذه الدراسة تتشكل من محورين :

المحور الأول : يوضح مفهوم و غاية المراكز الفكرية.

المحور الثاني : يوضح أنواع المراكز الفكرية .

1/المحور الأول :

يتمحور حول المراكز الفكرية و تعريفها و هنا و جدنا عدة تعريفات للمراكز الفكرية و في هذه الدراسة بالخصوص صادفنا تعريف رسمي DEFINITION FORMEL فهذا التعريف هو يتخذ صيغة رسمية في تعريف المراكز الفكرية و هذا التعريف أصدرته الحكومة الفرنسية في الجريدة الرسمية في 14 أوت 1998 بأن المراكز الفكرية هي مخبر أفكار يضم مجموعة من الأفراد بطريقة رسمية من أجل النقاش في المسائل الكبرى القومية و الاجتماعية و الاقتصادية [1].

[1] 1)- KEVIN BROOKES . BENJAMIN LE PENDEVEN : L'ETAT INNOVANTE (1) : Renforcer les think tanks .Fonda Pol FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE P :N : 12

وفي هذه الدراسة كذلك و جدنا تصنيفات للمراكز الفكرية من حيث اهتماماتها و طبيعة عملها لذلك فهذه الدراسة ترتكز على أنماط هذه المؤسسات البحثية و في أي توجه تعمل فيه و ما يهمنا هو طابع هذه المراكز الفكرية و كيفية عملها في سياق مؤسساتي يعمل على إنتاج أفكار تساهم في دوران نسق الدولة La circulation systémique de l'état .

و المراكز الفكرية في هذه الدراسة تتخذ عدة أبعاد و هي :

1/ المراكز الفكرية الجامعية : les think tanks universitaires

هذا النوع من المراكز يتكون من مجموعة باحثين أكاديميين دائمين يتخذون شكل جامعة بدون طلبة طبيعة عملهم البحث العلمي و ليس التكوين و يسعون إلى معرفة كل ما يتعلق بالسلطة و مصادرها مثل مركز IFRI في فرنسا .

2/ مراكز الدفاع : LES ADVOCACY TANKS

هذه المراكز تدافع عن قضايا سياسية و إيديولوجية و تعمل على تقييم السياسات العامة و مثل هذه المعاهد نجد معهد BROOKING .

3/ المراكز الفكرية التابعة للأحزاب السياسية : LES THINK TANKS DES PARTIS POLITIQUE

هذا النوع من المراكز يعمل على إنتاج أبحاث تخدم مصالح أحزاب سياسية معينة بهدف تغذية البرامج السياسية لهذه الأحزاب و مثل هذه الأحزاب نجد الحزب الاشتراكي الفرنسي يستند على مؤسسة FONDATION JEAN-JAURES

4/ معاهد البحث تحت العقد : LES INSTITUTS DE RECHERCHE SOUS CONTRAT

هذا التنوع من المعاهد البحثية يعتمد على إيجاد حلول و أجوبة للمطالب العمومية و الخاصة فهي تعمل في صيغة تعاقدية تعمل على إنتاج أبحاث و أفكار تساهم في طرح تطورات و أجوبة للمشاكل التي تريد الجهات العمومية و الخاصة على حلها . و مثل هذه المعاهد نجد نموذج في فرنسا هذا المعهد [1](COE-REXECODE) .

وهذه الدراسة كذلك تتعرض لوظيفة المراكز الفكرية و هذه المراكز لها دور محوري و هو صناعة الأفكار التي يستند عليها القرار السياسي سواء في المسائل العمومية .

و نحن في هذا السياق نركز على وظيفة المراكز الفكرية كوسيلة من و سائل إسناد القرار .

و هذه الوظيفة تعطي للمراكز الفكرية مهمة الأجندة التي تحمل الأفكار والتي تحقق الإبداع السياسي من أجل تحقيق مصالح الدولة و ضمان ديناميكية الدولة على المستوى المؤسساتي من خلال تجاوز الأزمات و إيجاد حلول للمشاكل السياسية و هي كذلك تعمل على توجيه مؤسسات الدولة سواء الداخلية أو الخارجية ومن بين الوظائف التي تقوم بها هذه المراكز هي تأطير النقاشات العمومية التي تساهم في صياغة و تخيل حلول و مشاريع تتبناها الدولة في سياستها المتبعة .

و من بين الوظائف التي تقوم بها هذه المراكز و التي تتعلق بالسياق السوسيو سياسي وفق مقاربة مؤسساتية هو أن هذه المراكز تفكر من أجل صياغة قرارات خارج العلبة السوداء للنظام السياسي داخل الدولة [2]. و تعمل كذلك على اقتراح تصورات و توجهات .

---

1 -Ibid. p.13

2-Ibid .p.14

2-دراسة "LAURENCE NEUER

و لقد قمنا بالاعتماد على هذه الدراسة لكن في الجانب القانوني الذي يدرس الشكل الرسمي و التنظيمي للمراكز الفكرية من حيث الهيكل و السند القانوني .

هذه الدراسة تصدر عن مجلة علمية مختصة في الدراسات القانونية و الحقوقية و هي دراسة قام بها باحث مختص في القانون و يعمل في الحقل الصحفي .

صاحب الدراسة هو "LAURENCE NEUER" و هو باحث مهتم بالمراكز الفكرية ، دراسته تتناول المراكز الفكرية باعتبارها مؤسسات تدعم و تساهم في عملية صناعة القرار السياسي من خلال الأفكار التي تنتجها و عنوان الدراسة هو :

" المراكز الفكرية أو صناعة الأفكار ، قابلة للإصلاح "

THINK TANK OU LA FABRIQUE DIDEES

« PRET-A-REFORMER»

وهذه الدراسة تقوم بتحليل المسار التاريخي لتشكل هذه المراكز التي بدأت في دراسة و تتبع الدول الناشئة أي الدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مثل الهند و الصين وكذلك روسيا و كان الهدف من هذه الدراسات هو تتبع مدى قدرة هذه الدول في المساهمة بالحلول في المجتمع الدولي .

و من منظور آخر تساهم هذه المراكز من الجانب القانوني بتأطير العمليات السياسية في الدول مثل مراقبة الانتخابات و القيام بعمليات سبر الآراء و تحليل المعطيات السياسية للدول المراد دراستها سياسيا و لكن وفق مقاربة قانونية تدرس هذه المراكز في سياق رسمي و شرعي.

و ما يمكننا استخلاصه و استنتاجه من هذه الدراسة أنها تعتمد على تشريح العملية السياسية داخل الحقل السياسي عن طريق البحث في آليات المشاركة في السياسة.

وهذه الدراسة هي مجرد و جهة نظر قانونية أو محاولة صياغة موقف قانوني hاتجاه وظيفة المراكز الفكرية في الحياة السياسية و هذا ما لاحظناه في الميول و الاهتمامات الأكاديمية لصاحب الدراسة كونه مهتم بالدور القانوني و لا يهتم بصفة مركزه على الدور الإيديولوجي و السياسي للمراكز فهو في هذا السياق لا يركز على عنصر أو فكرة صناعة القرار بل يركز في أبحاثه و أطروحاته عند السند القانوني للمراكز الفكرية .

الدراسات باللغة العربية :

دراسة " باسم خفاجي

نظرا لراهنية الموضوع و كذلك تميزه بالحداثة على المستوى المعرضي و الأكاديمي المتعلق بحقل علم الاجتماع السياسي تعذر علينا الحصول على دراسات من هذا القبيل و بهذا صادفتنا دراسة واحدة تتعلق بموضوع بحثنا و هي دراسة لباحث و أكاديمي عربي هو " **باسم خفاجي** "

مدير المركز الدولي لدراسات أمريكا و الغرب و هذه الدراسة التي تناولها باللغة العربية عنوانها : " أثر المراكز الفكرية في السياحة الخارجية الأمريكية " و هذه الدراسة تتمحور في دراسة دور المراكز الفكرية في التأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية و تعتبر هذه المراكز من جملة المؤسسات التي تساهم في ديناميكية الدولة و تأثير هذه المراكز منحصر في التأثير على مؤسسة سياسة واحدة و هي المؤسسة الدبلوماسية التي تعمل على تنفيذ أهداف السياسية الخارجية لذلك ، سوف نقوم بتفكيك أفكار هذه الدراسة التي تنسجم مع الطرح الإشكالي لبحثنا .

وهذه المقارنة التي تندرج في حقل العلوم السياسية توضح أن هذه المؤسسات الفكرية تساهم في تأطير توجهات الدولة من حيث تقديم النصائح و الأفكار التي تكون في شكل دراسات و أبحاث أكاديمية تساهم في تفعيل و تعزيز الدولة من خلال وظيفتها الخارجية لأن هذه المراكز هي المحرك الأساسي" لعملية دوران النسق السياسي المؤسساتي " و من هنا نجد أن هذه المراكز تقوم على اعتماد ملتقيات و مؤتمرات تكون بمثابة تصور عام للعمل السياسي أو فعل سياسي تتبناه الدولة في تحقيق مصالحها .

دراسة دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم

هذه الدراسة تعد الأقرب لموضوعنا لأنها ترتبط به ارتباط وثيق وعضوي كونها تركز على تأثير المراكز الفكرية في توجيه السياسة الخارجية ومن خلال هذه الدراسة يكون دور المؤسسات البحثية واضح ومحدد لأن السياسة الخارجية بالنسبة للمراكز الفكرية تندرج في إطار المشاريع الإستراتيجية التي تكون فيها الدبلوماسية كمؤسسة تنفيذية لهذه المشاريع .

وهذه الدراسة هي للباحثة المختصة بمنطقة الشرق الأوسط والتي تعمل في **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية** وتبحث في العلاقة بين الشرق الأوسط والمراكز الفكرية وهذه العلاقة تتجسد في العمل الدبلوماسي الذي يشرف على تنفيذ السياسة الخارجية للدول وجوهر ومضمون الدراسة هو كالتالي :

1-وظائف المراكز الفكرية :

من بين الوظائف التي تقوم بها المراكز الفكرية هي تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية وفق مرجعية أكاديمية وإستراتيجية وهي تأخذ صفة **خزانات التفكير** وهي تعمل كذلك في سياق عملية إنتاج الأفكار وإيجاد الطرق والسبل والمناهج من أجل تفعيلها عمليا وميدانيا والاستفادة منها في فعل سياسي ملموس .

وتعمل على تقديم الخطط والاستراتيجيات المبنية على أسس علمية وتعد وسيلة من وسائل دعم القرار السياسي وإسناده في إطار عملية توليد الأفكار .

2– خصائص المراكز الفكرية :

من بين الخصائص الذي تتميز بها المراكز الفكرية هي اعتمادها على مجموعة من الباحثين والمفكرين الأكاديميين والخبراء في مجال السياسات العامة بكل فروعها وتخصصاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمكنها من إقامة علاقات مع المراكز الأخرى بهدف تحقيق التبادل الفكري والسياسي على الصعيد الخبراتي ومن بين خصائها كذلك الانفتاح على الجمهور من خلال استقراء الرأي العام بفضل مناهج سبر الآراء والقياس البحثي

3–دورها وأهميتها في صناعة السياسة الخارجية :

تتجلى أهمية المراكز الفكرية في عملية صناعة السياسة الخارجية والتي تتجسد في الفعل الدبلوماسي حيث تستند على باراديغم علمي يمكنها في اكتشاف المشكلات قبل وقوعها والاستعداد لمواجهتها وفق أفكار وحلول ممنهجة تعمل على خلق حلول موازية لهذه المشاكل .

والأهمية الفعلية للمراكز الفكرية تكمن في اعتبارها بمثابة أجهزة إنذار مبكر وتعمل على تعريف الجمهور بالعام الخارجي وتدعم مواقف الدول على الصعيد الخارجي وتحدد المصالح القومية وتوضح الأهداف المتعلقة بالمصالح العليا للدولة .

هذه الدراسة هي قيمة ومفيدة ولكنها لا تتميز بالعمق والتدقيق لأنها جاءت على شكل مقال علمي صادر عن مركز بحثي لذلك كانت تتميز بالإيجاز والاختصار .

دراسات حول مراكز البحث في الجزائر :

1-المراسيم التنفيذية :

لم نصادف في دراستنا دراسات تتعلق بمخابر البحث لذلك قمنا بالاعتماد على المراسيم التنفيذية التي تصدر عن الجريدة الرسمية والتي تنظم مخابر البحث و طرق تسييرها داخل الفضاء الجامعي بل وجدنا دراسة لكنها غير موثقة والأمانة العلمية والميثاق الأخلاقي في البحث منعنا من استعمالها أو أخذها كمرجع معتمد .

ومن هذا المنطلق قمنا باعتماد المرسوم التنفيذي رقم 99-244مؤرخ في 21 رجب عام 1420الموافق 31اكتوبر 1999 يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره فهذا المرسوم يستند على نص قانوني واضح يوضح كيفية إنشاء مخبر و اختيار طاقمه البحثي و عملية تسييره لذلك واجهنا نوع من الندرة في دراساتنا التي تتعلق بمخابر البحث في الجزائر .

2- المرصد العربي للعلوم الاجتماعية :

وصادفنا دراسة هي عبارة عن تقرير للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية من تأليف محمد بامية و كان عنوان هذا التقرير الذي جاء في صور نشرة علمية "العلوم الاجتماعية في العالم العربي أشكال الحضور " وكان هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يرصد واقع العلوم الاجتماعية وبحوثها في العالم العربي و وصدر سنة 2015 عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية و كان فيه ذكر وتصنيف للجزائر ومخابرها .

ولقد حصلنا على معطيات تهمنا في دراستنا وهي ذكر التقرير لعدد المخابر الموجودة في الجزائر والمختصة في مجال العلوم الاجتماعية حيث وصل عددها إلى 76 مخبر بحث وهذا التقرير يربط وجود هذه المخابر بوجود وتكتل الكثافة السكانية لكنها لم تركز عليها بصفة معمقة لأن التقرير كان مركز على دول العالم العربي

ثانيا :الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية

بخصوص الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية صادفنا العديد من الدراسات ولكنها تتعلق او تتصل مباشرة بحقل التاريخ والعلوم السياسية وكذلك العلوم القانونية لكن رغبتنا انحصرت في الحصول على دراسات تتعلق بعلم الاجتماع السياسي ولهذا سوف نركز على دراستين فقط وذلك احتراما لتخصصنا الأكاديمي وكذلك احترام موضوع دراستنا وميدان علم الاجتماع السياسي .

الدراسات باللغة الأجنبية :

أولا :دراسة أمين آيت شعلال :

هذه الدراسة قام بها باحث جزائري يعمل في المركز الوطني للبحث العلمي **cnrs** في فرنسا وعنوان هذه الدراسة هو "**الدبلوماسية الجزائرية والغرب من 1965الى1991**" وهذه الدراسة تعد بمثابة مسار كرونولوجي للدبلوماسية الجزائرية وقسمها الى مرحلتين مرحلة الرئيس هواري بومدين ومرحلة الشاذلي بن جديد وهي تتطابق كليا مع موضوع دراستنا من حيث التناول العلمي والطرح المعرفي وهذا التطابق يتجسد في النقاط التالية :

1-الباحث يستعمل مفهوم الفعل في الممارسة السياسية

2-يركز على مفهوم التوجهات حيث يرى بأن توجهات الدبلوماسية الجزائرية تتميز بالوضوح وكانت هذه التوجهات عبارة عن قرارات مركزية

3-عمل الباحث في دراسته على توضيح الأدوار والمهام داخل العمل الدبلوماسي ويرى بأن الفاعلين الأساسيين في اللذان يساهمان في صناعة الفعل الدبلوماسي هما رئيس الجمهورية ووزير الخارجية .

4-يؤكد الباحث في دراسته على الصفة التنفيذية للمؤسسة الدبلوماسية

مرحلة الرئيس هواري بومدين

الدبلوماسية في عهد الرئيس بومدين حسب صاحب الدراسة كانت تواجه الغرب وكانت متحيزة للعالم الثالث الذي كان يتبنى التوجه الاشتراكي والداعم للحركات التحررية وكانت الدبلوماسية الجزائرية تعمل باستمرار في تدعيم الموقف الخارجي بالانضمام لحركة دول عدم الانحياز وكانت تتبنى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد

في هذه المرحلة تغيرت الدبلوماسية الجزائرية بسبب تغير المناهج والأفراد واستلام كتلة سياسية جديدة للحكم اعتمدت على إقصاء كل من كان يعمل مع الرئيس بومدين أو ما يعرف بتصفية الحرس القديم و أول من تعرض للإقصاء هو وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الذي كان هو مهندس الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس بومدين

هذه الدراسة بصفة عامة تعتمد على الوصف التاريخي لمسار الدبلوماسية الجزائرية لكنها أهملت الصفة المؤسساتية ولم تركز على وظيفتها النسقية ضمن البناء المؤسساتي للدولة .

أما بخصوص الدراسات باللغة العربية فلم نجد لأن الموضوع يتسم بالراهنية أي أنه موضوع لا نزال نعايشه لذلك سوف نعتبر هذه الدراسات التي تحصلنا عليها مجرد معطيات سنعمل على تحليلها من اجل البناء العلمي لموضوع بحثنا وفي هذا السياق لم نجد دراسات جديدة ومعمقة تدرس العلاقة بين المراكز الفكرية والدبلوماسية الجزائرية وبالتحديد دراسات حو المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ومدى تأثيره أو توجيهه للمؤسسة الدبلوماسية .

وسياق بحثنا سوف نحاول على صياغة دراسة جديدة ستكون في المستقبل القريب قاعدة انطلاق باحثين جدد في حقل علم الاجتماع السياسي أو حقول أخرى من باب التراكم المعرفي والعلمي .

أسباب إختيار الدراسة :

دوافع اختيار الموضوع هي محفز أساسي للباحث من اجل صياغة موضوع دراسته وهذه الدوافع تكون موضوعية وذاتية فأما الذاتية فهي كما يلي :

اهتمامنا بالحقول المعرفية أو ما تعرف بالباراديغمات الجديدة في علم الاجتماع السياسي وفضولنا المعرفي تجاه سوسيولوجيا المجتمع الدولي وبالمتغيرات الدولية واهتمامنا بشكل كبير بالمراكز الفكرية ودورها في صناعة القرارات السياسية و تأطير مؤسسات الدولة واهتمامنا بالمراكز الفكرية ومنها مراكز البحث والمخابر البحثية في الجامعة الجزائرية التي تنظر لخطاب أكاديمي يساهم في تفعيل القرار السياسي وهذا ما نفتقده في مجتمعاتنا .

أما الدوافع الموضوعية فتندرج فيما يلي : تكملتنا لمشرع الماجستير الذي أنجزناه حول موقف الأساتذة الجامعيين من تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع أحداث الربيع وكانت فئة الأساتذة الجامعيين في جامعة سيدي بلعباس هي مجتمع بحثنا الميداني ومواصلة تخصصنا في تخصص علم الاجتماع السياسي بهدف تحقيق مسار علمي مختص في السوسيولوجيا السياسية

ومن الجانب الموضوعي وبسبب اهتمامنا بالفروع والتخصصات المعرفية والعلمية لعلم الاجتماع قمنا بالبحث في حقل سوسيولوجي جديد يهتم بميولات الباحث في حقل علم الاجتماع وكيفية بلورة أفكار هذا الباحث في شكل بحث علمي ومنهجي وهذا التخصص يعرف في أوساط السوسيولوجيا الفرنسية بسوسيولوجيا الميولات **Sociologie des tendances**. وبذلك يكون البحث العلمي عبارة عن ملمح أو وجه للميل المعرفي للباحث [1] **Un profile d'une tendance**

[1] Guillaume Erner :Sociologie des tendances ,Que sais-je ? Puf ,Deuxième édition mis à jour P :7

ومن بين الأسباب الموضوعية والعلمية التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هو انشغالنا بمقياس سوسيولوجيا المنظمات والذي قمنا بتدريسه لأكثر من 4سنوات في كلية العلوم الاقتصادية ومن خلال المحاضرات التي كنا نلقيها على الطلبة قمنا بصياغة ربط منهجي بين سوسيولوجيا المنظمات وعلم الاجتماع السياسي لأن كلاهما يلتقي في فكرة المؤسسة سواء كانت سياسية أو اقتصادية .

ومن بين الأسباب كذلك هو اهتمامنا بالمستجدات المعرفية والأكاديمية في حقل علم الاجتماع وخصوصا المقاربات السوسيولوجية و لقد صادفنا العديد من المقاربات من بينها مقاربة التحليل المؤسساتي l'approche de l'analyse institutionnelle

أهمية الدراسة :

أما أهمية الدراسة فهي تتجلى في آنية الموضوع وهي تعتبر كنقطة التقاء بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية كذلك سوف نقوم بدراسة مواضيع جديدة في ميدان علم الاجتماع السياسي ودراسة ظواهر جديدة تتعلق بالفواعل الدولية من بينها الدبلوماسية والمراكز الفكرية وكذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة في تعرفنا على الأبحاث والإصدارات الجديدة وستمكننا من تجاوز الكلاسيكيات القديمة والغوص في باراديغمات جديدة وخوض غمار تجربة علمية في مجال جديد وهو سوسيولوجيا العلاقات الدولية وسنعمل على تعريفه في دراستنا وسنحدد أهدافه ومواضيعه و كذلك خضنا غمار الولوج في تخصصات جديدة مثل سوسيولوجيا الآراء و سوسيولوجيا المثقفين .

التقنيات المنهجية المعتمدة في الدراسة :

التقنيات المنهجية هي التي تضفي الصفة الإمبريقية على البحث لأنها تعمل على أجرأة الخطوات المنهجية لذلك في دراستنا اعتمدنا على عدة تقنيات من أجل إنجاح دراستنا ميدانية لكي نحقق عنصري التوافق والانسجام بين

الجانب النظري والجانب الميداني و بناء على احترامنا للخطوات المنهجية المتعارف عليها علميا قمنا بتبني التقنيات التالية

1- المقابلة :

المقابلة هي أهم عنصر تقني في البحث العلمي وتعتبر العنصر الأساسي في عملية جمع المعطيات لأن عنصر المقابلة هو أهم مرتكز يرتكز عليه الباحث من أجل تحليل معطياته وأفكاره وصياغتها على شكل نتائج متوصل إليها

وهي بذلك تعد تقنية مباشرة حيث أنها تستعمل لمساءلة المبحوثين عن طريق استنطاق مضامين وأفكار و توجهات المبحوثين وفي المفهوم السوسيولوجي المقابلة هي نقاش يجسد معنى التواصل المباشر بين الباحث والمبحوث لذلك تعتبر أسلوب حوار فعال .

ومن خلال هذه السمات التي تتشكل منها مفاهيم المقابلة يتبين لنا أن المقابلة هي تفاعل لفظي [1] يتخذ شكل من أشكال الحوارية **le dialogisme**. والهدف الأساسي للمقابلة والذي ينسجم عضويا مع موضوع دراستنا هو أنها مساءلة يقوم بها الباحث وجها لوجه مع المبحوثين بهدف فهم السلوك الإنساني وما ينتجه من أفكار وتصورات تجاه الموضوع الذي يريد الباحث السوسيولوجي دراسته .

ولكي نتعمق أكثر في دراستنا ومن اجل تأطيرها بكل اللوازم المنهجية والتقنية قمنا بالتخصص المنهجي الدقيق بخصوص تقنية المقابلة فقمنا بتبني

[1]- نبيل حميدشة :المقابلة في البحث الاجتماعي ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد الثامن جوان 2012ص:99

المقابلة الموجهة : L'interview Guidé

هذا النوع من المقابلة ينسجم ويتطابق مع موضوع دراستنا المتعلق بدراسة مواقف مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية والمؤكد لصحة التطابق بين موضوع دراستنا والمقابلة الموجهة .

المقابلة الموجهة تختص بدراسة المواضيع السوسيولوجية التي تتعلق بالمواقف [1] و الآراء التي يصدرها المبحوثين تجاه قضية البحث وتعتمد على حرية الرأي والتعبير المقنن وتكون مركزة ومعمقة وفيها يعتمد الباحث على لائحة أسئلة يكون قد أعدها مسبقا لكي تكون أسئلته مفتوحة تتميز بالدقة و الوحدة الموضوعية .

لذلك فإن المقابلة الموجهة ا تتميز بالدقة والوضوح من حيث استجواب المبحوثين وكيفية إعداد الأسئلة وطرحها التي تسعى إلى فهم كنه أفكار و توجهات المبحوث فغالبا هذا النوع من المقابلات يتعلق بالمواضيع التي تدرس مستوى الفكر و الثقافة لدى المبحوثين فمثلا الدراسات التي تتعلق بالشؤون السياسية والتي تتطلب نوع من الإجابات الإيديولوجية أو منطلقات فكرية تعبر عن تنشئة سياسية للمبحوثين وبخصوص دراستنا فسوف نعمل على مقابلة باحثين في مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية وما يهمنا هو استنطاق توجهاتهم ومواقفهم الفكرية والعلمية تجاه توجهات الدبلوماسية الجزائرية .

وهذا النوع كذلك يستخدم في دراسة الأحزاب السياسية ومؤسسات صناعة القرار والمراكز الفكرية والأوساط الأكاديمية لأن هذا النوع من المقابلات الموجهة يندرج في الحقول المعرفية الكيفية والفهمية .

2- الملاحظة :

الملاحظة هي عنصر أساسي في عملية البحث لأنها تعمل على تحديد موضوع الدراسة وتؤطره في سياق منهجي حيث تعمل على تحديد معالم مجال الدراسة أو الموضوع المراد دراسته سواء على الجانب لزماني والمكاني وتساعدنا

[1]-عمار حمداش :تقنيات البحث السوسيولوجي،دفتر طالب علم الاجتماع ط2006،1،ص:38

في مراقبة سلوكيات المبحوثين وردود أفعالهم وهي بدورها تساهم في تحديد العلاقة بين الباحث والمبحوثين سواء علاقة رسمية أو غير رسمية .

وتعد الملاحظة من أهم طرق البحث الاجتماعي فهي تعبر عن الدافع الإجرائي للعلماء والباحثين وبالخصوص علماء الأنثربولوجيا والإثنولوجيا و هذا بسبب تحقيق التواصل والاحتكاك المباشر بين الباحثين ومجتمع الدراسة إلى أن تجاوزت هذه الحقول وأصبحت سند أساسي في البحوث الاجتماعية فهي تعمل على جمع البيانات من خلال المشاهدة والتركيز على الفئة المبحوثة وتتبع سلوكها و توجهاتها وهذا يعطيها الفعالية وهي تقنية لا تعمل بمفردها بل تستند على تقنيات أخرى مثل المقابلة .

والملاحظة هي تقنية تعتمد على دراسة الأشخاص وتدرس مخرجات أفعال الإنسان وتصرفاته وسط بيئته أو مجتمعه الذي يعيش فيه وهي تعتبر كخطوة مباشرة في عملية جمع البيانات [1] و هي تسمح للباحث بالحضور بين المبحوثين وتمكنه من التغلغل و الاندماج وهذا ما يضمن دقة صحة المعطيات ويسهل عملية الجمع والتحليل وتسهل كذلك عملية مراقبة المبحوثين من الداخل وهنا تتخذ شكل القالب البحثي لكن تكون منسجمة مع الإطار النظري للبحث لأن طبيعة الموضوع هي التي تقتضي نوع الملاحظة المعتمدة ومن هنا سنركز على الملاحظة المباشرة والمادية لأنها تساعدنا في اختبار صدق المعلومات[2] التي نحصل عليها من عملية جمع البيانات.

تحليل المحتوى :

تحليل المحتوى أو ما يعرف غالبا بتحليل المضمون بسبب اختلاف الترجمات هو ليس تقنية فقط بل هو منهج علمي يعتمد على أسس و قواعد لأنه يعمل على تحديد الإشكالية و اختبارها[3] ويقوم بصياغة الفروض و أداة

1- سوتيريوس سارانتاكوس ،البحث الاجتماعي ،ترجمة شحدة فارع ،مراجعة ثائر ديب ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،بيروت ط1 يناير، 2017 ،ص. 391

2- المرجع نفسه ، ص. 409

3- إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان 2008، ص. 191

للبحث الاجتماعي لأنه يعمل على تفكيك معاني البيانات وفي موضوع دراستنا لا يمكننا الاعتماد على تحليل المضمون العفوي أو التلقائي بل سنعمل على تبني منهج تحليل نقدي ومعرفي .

إن هذه التقنية برزت في الحقل العلمي من أجل تحليل مضمون خطاب المادة الإعلامية لأن تقنية تحليل المضمون تقوم بعملية الوصف الموضوعي والمنسق للمحتوى العلمي بهدف صياغة استنتاجات وهذا ما يهمنا في دراستنا لأننا سنقوم بتحليل مضامين التصريحات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلة الميدانية وهذا ما سيخولنا القيام بعملية تجهيز المعلومات بطريقة علمية و موضوعية تتميز بالاتساق وتمكننا من تلخيص البيانات ومقارنتها وفق قواعد التصنيف الفئوي [1] الذي يسهل علينا عملية التحليل للمبحوثين عن طريق تفكيك بنية خطاباتهم وهذا بدوره يمكننا من قياس المتغيرات وفق الطرق الموضوعية والمتعارف عليها في حقل العلوم الاجتماعية و بالخصوص علم الاجتماع وقمنا كذلك باعتماد هذه التقنية كتقنية رئيسية وليست ثانوية لأنها تساعدنا في عملية فحص مضمون المعلومات المسجلة و هي بمثابة منهج لدراسة الاتصال وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية [2]

اختيار عينة الدراسة :

ما نقصد به عينة الدراسة هو المجتمع الجزئي الذي نقوم بداخله بعمل ميداني من اجل الحصول على نتائج عامة يمكننا ترجمتها سوسيولوجيا من اجل بلورة بحثنا .

والمتعارف عليه هو أن البحوث الإمبريقية المعاصرة لم تعد تعتمد على طريقة المسح الشامل بل تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث وهذا ما يدخل في سياق التحقيق الاجتماعي **Enquête Sociale** [3] والعينة

1- المرجع نفسه ،ص.192.

2- المرجع نفسه ،ص.192

[3]-عبد الغني عماد :البحث الإجتماعي ،منهجيته ،مراحله،تقنياته :منشورات جروس برس ،ط1تشرين االثاني 2002،ص:70

هي دليل على الواقع الاجتماعي وهدفها هو الحصول على معطيات ومعلومات عن طريق تمثيل الكل بالجزء وتعمل غالبا على تبيين معطيات واستنتاج نتائج جزئية تكون قابلة للتعميم .

وبسبب ما تتميز به من مزايا ومحددات قمنا باختيار عينة دراستنا لعدة أسباب ومنها :

1-السرعة في المقابلة والوصول إلى المبحوثين الذين نسعى لمساءلتهم ميدانيا .

2- توفر لنا الوقت و توفر لنا كذلك المجهودات البشرية والمادية[1]

3-النتائج التي نتحصل عليها تكون واضحة وشاملة ويمكننا تعميمها

واهتمامنا بالآراء و المواقف هو الذي أرغمنا على تحديد عينة البحث لكي نتحكم في المعطيات والمعلومات التي نحصل عليها من المبحوثين

وفيما يتعلق بعينة الدراسة فيمكننا القول أنها مجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجري عليها البحث حيث تعتبر جزء من الكل الذي يتمثل في مجتمع الدراسة والعينة هي "مجموعة فرعية من عناصر بحث معين "[2]

وهي بدورها تعمل على التحقق من الفرضية المطروحة في الدراسة وكذلك هي إجراء عملي يستخرج الجزء من الكل بهدف امتحان الفرضيات والتحقق من صحتها وهذا الإجراء يضمن لنا عنصر التعميم بمعنى تعميم نتائج الجزء على الكل .

[1]-المرجع نفسه ،ص:70

[2]-سعيد سبعون،حفصة جرادي:الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع ،دار القصبة للنشر الجزائر ،ص:135

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا إلى القيام بدراسة آنية وجديدة في مجال علم الاجتماع السياسي حيث سنقوم بالبحث في ماهية ووظيفة المراكز الفكرية ومخابر البحث في تقييم المؤسسات السياسية والسياسات العامة وكذلك سوف نقوم بدراسة الدبلوماسية الجزائرية كمؤسسة دولة .

وأهداف دراستنا هي متعددة ومفيدة حيث سوف نساهم في تطوير حقل جديد وهو حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية وكذلك سنقوم بالتعريف بالميادين والحقول الجديدة لعلم الاجتماع وتهدف دراستنا إلى تجاوز المواضيع المستهلكة وتهدف دراستنا كذلك إلى ربط علم الاجتماع السياسي بالمتغيرات الدولية وسنساهم في التنويع المعرفي و المفاهيمي وتعدد المقاربات لكي نقوم بإنجاز موضوع بحث جامع وموحد للعلوم الاجتماعية والإنسانية

تهدف كذلك هذه الدراسة إلى البحث في مجتمع بحث جديد وخاص جديد أي سوف نقوم بتوليف علمي وأكاديمي بين ميدان البحث داخل المجتمع الجزائري والمتمثل في المراكز الفكرية كيف تساهم في صناعة القرار السياسي لأن المراكز الفكرية باعتبارها مختبر للأفكار وكيف تساهم في التأثير على العمل السياسي المؤسساتي داخل البنية النسقية للدولة الجزائرية .

ومن بين الأهداف كذلك هو تعرفنا بحقول علمية مغايرة للسوسيولوجيا بفضل الفضول العلمي وهذا ما يمكننا من اعتماد مقاربات جديدة وعصرية تعالج وتدرس الظواهر المعاشة ونتجاوز الكلاسيكيات المعرفية والمنهجية في ميدان علم الاجتماع السياسي .

مجال الدراسة :

بحكم طبيعة موضوعنا قمنا بتحديد مجال الدراسة من أجل التحكم في موضوعنا والتحكم في المعطيات التي نسعى غلى دراستها وتحليلها من أجل صياغة نتائج مباشرة لدراستنا وفي هذا السياق قمنا بتقسيم مجال دراستنا إلى مجالين مجال مكاني ومجال زمني

المجال المكاني :

المجال المكاني لدراستنا سيكون في مخابر البحث في الجامعة الجزائرية لذلك سنقوم بدراسة ميدانية داخل المخابر ومع الأساتذة وسوف نقوم بمقابلة بعض الباحثين حسب العينة التي اعتمدنا عليها .

ومن هنا نكون قد أجرينا مقابلات تساعدنا في جمع المعطيات بطريقة مباشرة لأننا سوف نكون في تواصل مباشر مع المبحوثين .

ومجال دراستنا يتميز بمناخ علمي وأكاديمي يتجسد في مخابر البحث التي تقوم بإنتاج أفكار تساهم في إسناد السلطات العمومية من أجل إيجاد حلول للدولة والمجتمع وهذا كله سيسهل علينا عملية جمع المعطيات كوننا و نبذل جهد كبير في التواصل مع المبحوثين ونعمل على تشخيص نظرة الباحثين لتوجهات المؤسسة الدبلوماسية .

المجال الزمني :

المجال الزمني سنحصره في مدة شهر أو أكثر وهذا حسب الظروف بحكم بعد المسافة بيننا وبين المخابر لذلك عامل الوقت لا يمكننا أن نحدده مسبقا أو نتحكم فيه بل سنعمل على تحديد وقت معين لكي نقوم بزيارة المخابر .

مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة هو العنصر الأساسي في البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية وهذا بهدف تحقيق كل الشروط والمعايير الإمبريقية في البحث السوسيولوجي الذي يتجسد في الميدان لذلك فمجتمع دراستنا سيتميز بالتحديد والحصر وركزنا على هذه المخابر بالذات لأنها تحمل في عناوينها اسم الجزائر بمعنى هي مختصة بالشؤون الجزائرية ولها علاقة مباشرة بموضوعنا لأننا سوف نركز على التواصل مع الباحثين اللذين ينتمون للمخابر التالية :

1- **مخبر البحوث و الدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس** باعتباره مخبر مهتم بالدراسات التاريخية والسياسية وهذا ينسجم مع موضوع دراستنا لأننا نعالج ظاهرة سياسية وهذا المخبر هو تابع لجامعة سيدي بلعباس وركزنا على باحث أساسي بحكم منصبه في المخبر باعتباره رئيس تحرير مجلة المخبر ومطلع بالقضايا السياسية

2- **مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس** باعتباره مخبر مختص في التاريخ السياسي والمعاصر للجزائر وجل الباحثين فيه لديهم صورة حول توجهات الدبلوماسية الجزائرية وهذا بحكم تخصصهم الأكاديمي ولهم إطلاع بالمسار السياسي والتاريخي للدولة الجزائرية ومؤسساتها وهذا المخبر هو تابع لجامعة سيدي بلعباس .

3-مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكرية بالجزائر جامعة وهران 2 هذا المخبر هو تابع لجامعة وهران وقمنا باختياره لأنه مخبر يضم باحثين في مجال الفلسفة والعلوم الاجتماعية وسبب اختيارنا له هو رغبتنا في وضع موضوع دراستنا في سياق العلوم الاجتماعية بهدف حصولنا على نظرة تجسد كل العلوم الاجتماعية .

والمجتمع الرئيسي في دراستنا هو مجموعة الباحثين الذين سوف نسعى للتواصل معهم مباشرة عن طريق التحاور والمساءلة وسوف نعتمد على أجندة عمل تكون على شكل جدول أعمال نحدد من خلالها مواعيد مع الباحثين و نخصص لهم مدة زمنية لكل واحد منهم .

4- مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر جامعة الجزائر3 هذا المخبر تابع لجامعة الجزائر و هو تابع لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وتواصلنا مع الباحثين فيه وهذا المخبر له نشاطات علمية بخصوص الدبلوماسية ويقوم بزيارات لمقر وزارة الخارجية و معهد الدبلوماسي و العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية

5- مخبر أصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف هذا المخبر هو تابع لجامعة شلف وجل الباحثين فيه من قسم العلوم السياسية والإدارية لذلك تواصلنا مع الباحثين فيه و ركزنا على باحث مهتم بالشؤون الدبلوماسية و يتميز بالنشاط والفعالية و له اصدارات علمية وملتقيات داخل و خارج الوطن

6- مخبر التنمية ،الثقافة والسياسة حالة مدينة وهران جامعة وهران2 هذا المخبر هو تابع لجامعة وهران 2 وهو مخبر علم الاجتماع السياسي لذلك تواصلنا مع الباحثين فيه و ركزنا على الباحثين المهتمين بالشؤون السياسية و البحث العلمي وعلاقته بصناعة القرار السياسي .

7- مخبر الجزائر والحوض الغربي للبحر للمتوسط جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس هذا المخبر يركز على الجوانب الخارجية للجزائر سواء العلاقات الخارجية و الثقافية وركزنا على الباحثين الذين ينشطون فيه و تواصلنا مع أحد الباحثين وهو المشرف على المخبر ومكلف بالملتقيات و تربطنا معه علاقات هي التي سهلت علينا عملية المقابلة .

8- مخبر الفلسفة وتاريخ الزمن الحاضر جامعة وهران2 في هذا المخبر ركزنا على أحد الباحثين المهمين و هو مختص في الفلسفة و الجيوإستراتيجيا لذلك كانت آراءه تهمنا لأنه ملم ومهتم بالشؤون الدولية وكذلك التحولات السياسية و الإقليمية وكان لنا تواصل مباشر مع المبحوث و كانت له رؤية و دقة نظر بخصوص موضوعنا .

الصعوبات والعوائق :

لقد واجهتنا عدة صعوبات من أجل إعداد هذه الدراسة لان موضوع دراستنا يتميز بالراهنية والجدية فلقد واجهنا عدة صعوبات ومنها :

1- المراكز الفكرية :

لقد واجهنا العديد من العوائق من طرف المراكز الفكرية فلقد تواصلنا مع مراكز فكرية في فرنسا ومنها المركز الفرنسي للعلاقات الدولية IFRIلكنهم رفضوا فكرة بحثا وكان ردهم هو أن مركزهم يتميز بالسرية العلمية ولقد ذهبنا إلى باريس ولم نحظى بالاستقبال من طرف هذه المؤسسات البحثية التي تتميز بالانغلاق

2-ندرة المراجع:

المراجع المتعلقة ببحثنا هي نادرة جدا وقليلة لأننا نعمل في موضوع جديد والكتب المتعلقة بالمراكز الفكرية أو معاهد الدراسات غالبا ما تكون قليلة لكننا بذلنا من أجل الحصول على بعض الكتب بهدف إثراء موضوع دراستنا ولهذا اعتمدنا على المجلات والمقالات العلمية التي تتميز بالتركيز العلمي والدقة في تشخيص المواضيع .

3-غياب التواصل مع المؤسسة المعنية :

لقد قمنا بمراسلة وزارة الخارجية بهدف الحصول على التوجيهات وربطنا ببعض المراكز الفكرية التي تتعامل مع وزارة الخارجية الجزائرية لكن مراسلتنا لم تلقى الرد إلى يومنا هذا

4- غياب مقرات للمخابر في غالب الأحيان و عدم موافقة بعض الباحثين على المقابلة وتنصلهم و التحجج بأعذار غير مقبولة منطقيا بل لم نلقى أي اهتمام وكذلك النقص في عدد الباحثين

الفصل الأول

البناء المفاهيمي
والمؤسساتي للدولة

تمهيد

في هذا الفصل سوف نركز على تحديد المفاهيم المتعلقة بالدولة من خلال قيامنا بعملية مسح مفاهيمي **bailliage conceptuel**

يوضح لنا المرتكزات والمرجعيات الفكرية التي نستند عليها في تعريفنا للدولة فالبناء المفاهيمي هو عنصر او طور مهم في البحوث السوسيولوجية .

وسنقوم كذلك بعملية إسقاط مؤسساتي على مفهوم الدولة لكي نوضح بان الصفة المؤسساتية للدولة تضعنا في مجال تخصصنا العلمي وهو تخصص علم الاجتماع السياسي وعملنا على استعمال مراجع تتعلق بعلم الاجتماع السياسي المعاصر واعتمدنا على بعض مراجع ماكس فيبر ومفكرين في حقل علم الاجتماع السياسة **sociologie politique**وكتب علم اجتماع السياسة **sociologie du politique** لكي نعزز وجهة نظرنا في دراستنا .

وفي نفس الفصل سنعمل على تأكيد العلاقة بين الدولة والدبلوماسية وان الدبلوماسية هي موضوع أساسي من مواضيع علم الاجتماع السياسي باعتبارها مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق مصالح المجتمع والدولة خارج الحدود ويعتبر مفهوم السيادة هو المفهوم الأساسي والرئيسي الذي يؤكد إنتماء مفهوم الدبلوماسية لحقل علم الاجتماع السياسي باعتبارها من أهم المكونات التي تساهم في تكوين الدولة كمشروع سياسي مؤسساتي شرعي وسيادي .

فهذا الفصل هو عبارة عن موضعة للدبلوماسية والدولة في نموذج معرفي وعلمي معين وهو حقل علم الاجتماع السياسي الذي يركز على دراسة الأفعال السياسية وأنماط التواصل السياسي .

1-1- مفاهيم حول الدولة

الدولة تتميز بعدة مفاهيم ومعاني ولاسيما اسم الدولة **le nom de l'Etat** يحمل عدة دلالات و تعابير ولكن ما يهمنا هو المفهوم والتعريف الإجرائي للدولة فهي بالمعنى الصحيح تعد بمثابة ظاهرة تاريخية بل يمكننا القول أنها منجز تاريخي وحضاري كفل حرية الشعوب والمجتمعات.

1-1-1-المفهوم السوسيولوجي للدولة :

وفي هذا السياق سوف نركز على المسار المفاهيمي للدولة الذي مر بالمفاهيم التالية وهي **الاسم** و**الفكرة** و**الواقع** وفي مجمل هذا التوصيف يتضح لنا أن مفهوم الدولة يقترن مع مفهوم التأسيس **l'institutionnalisation** وبهذا نستنتج أن الدولة هي تأسيس السلطة بمعنى تطبيق وتفعيل اللمسة أو الصفة المؤسساتية على السلطة والدولة في هذا السياق هي "جهاز يخدم فكرة وهي مؤسسة تستقر فيها السلطة "[1].

والسوسيولوجي لا يفصل الدولة عن واقعة التمييز بين الحاكمين والمحكومين ولا يفسرها كظاهرة سياسية فقط بل يفسرها كحقيقة سياسية تقبل التطور والتعقيد لأنها تعتبر وجه جديد ومعقد للسلطة السياسية .

فالسلطة كانت هيئة ضبط وتحكيم بين أفراد المجتمع وسرعان ما تحولت إلى دولة تمارس التنظيم والتسيير وتعمل على توزيع واستخدام القوة بطريقة عقلانية وموضوعية لا تخلق تنافر وصراع مجتمعي لان

[1] - جورج بوردو،الدولة ،ترجمة سليم حداد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط3، 2002، ص، 70.

الدولة هي ركيزة السلطة السياسية التي تستمد وجودها من المأسسة والشرعية المجتمعية وهي تكرس لسلطة المؤسسة بل هي تجسد السلوك المؤسساتي داخل السلطة فهي تنحصر في مؤسسة أو جهاز يعمل على تنظيم و تأطير الحياة السياسية.

بل الدولة هي مشروع يتميز بالقوة والديمومة يعمل على خدمة الأفكار [1] .

وفي المقاربة الحداثية تعد الدولة هي أهم منجز عرفته أوروبا الغربية وفي الحقل السوسيولوجي يعد ماكس فيبر من المنظرين الذين استبسلوا في الدفاع عن مشروع الدولة الحديثة التي ألغت سلطة الكنيسة وشرعت بوجود المؤسسة كفضاء للأفكار والحريات الفردية .

والدولة في المفهوم الحداثي الفيبيري الاحتكاري هي مجموعة من العناصر التقنية والمتعلقة بالتقدم العلمي وعناصر اقتصادية متعلقة بوسائل الإنتاج وهي تعد بمثابة جهاز يعمل على عقلنة منظمات المجتمع وهي بذلك تعمل على استبدال التبعية والخضوع بمنطق العقل[2] وهي تتجسد في شكل مؤسسة قانونية تمارس الاحتكار الشرعي لأنها تحتكر إنتاج القوانين والقواعد والضرائب وكذلك تمارس الاحتكار القضائي ولها صفة التأهيل في ممارسة الحكم والعقاب وبذلك تتبلور وتتعقد في شكل مؤسسة أو مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي [3].

---

[1] -الهلالي محمد و لزرق عزيز ،الدولة ،المغرب ،دار توبقال للنشر 2011،ص.10

[2] - Chevallier Jacques ,L'Etat poste-moderne,droit et société ,Maison des sciences de l'Homme ,vol,35,2eme edition.2004.p :12

[3] -Jean-Yves Dormagen,Daniel Mouchard :introduction à la sociologie politique ,éditition de boeck université 2eme édition 2009,p :27

وفي المفهوم البيروقراطي هي مؤسسة تعتمد على التنظيم العقلاني للعلاقات السياسية والاجتماعية وفق منطق مؤسساتي يكون بمثابة إطار فكري وعقلاني لممارسات الدولة في عملية تنظيم الشؤون العامة للمجتمع .

والصفة البيروقراطية للدولة تتجسد في الإدارة والجهاز الوظيفي الذي يسيره جماعة من الفاعلين الذين يتميزون بكفاءات عالية في التسيير والتنفيذ [1] وتجاوز العلاقات الاجتماعية وتبني علاقات عقلانية وموضوعية تعترف بالأفكار والكفاءات وتوفير مناخ عقلاني تستند عليه الدولة كمؤسسة .

وفي المفهوم العمومي تتجسد معالم الدولة في كونها جهاز يساهم في خلق الخدمات العمومية التي تنتجها نشاطات وأفعال من اجل تحقيق المصلحة العامة [2] والدولة في هذا السياق تعمل على تحقيق وتفعيل هذه المصالح والخدمات العمومية عن طريق توظيف واستعمال القوة العمومية والمتمثلة في احتكار الإكراه المنظم والشرعي .

والدولة في بعدها الخدماتي تشرف على تقديم خدمات للجماعات المحلية و الجوارية في إطار عمومي يعطي الصفة القانونية والسياسية للخدمات التي تقدمها الدولة و الصفة العمومية للدولة تتجسد في تسطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر الإدارة هي الجهاز الذي يشرف على تنفيذ هذه الخدمات التي تضمن الرفاهية للمجتمع .

---

[1] -ibid,p.30 .

[2] -Renaud Denoix de Saint Marc,l'Etat,Paris,PUF,p30.

ويرى بيار بورديو **Pierre Bordieu** وان الدولة هي شكل من أشكال الحقل السياسي لكنها تتجسد في حقل محدد ومتخصص وهو الحقل البيروقراطي

un champ bureaucratique يعمل على تنظيم نشاطات الدولة باعتباره حقل للمؤسسات العمومية التي تقدم خدمات للمجتمع فالدولة في المفهوم السوسيولوجي النقدي ومن مقاربة بيار بورديو هي حقل يمارس الاحتكار فهي بذلك تعد كوسيلة لتسيير وإدارة الأملاك العمومية باعتبارها اختراع تنظيمي بيروقراطي .

هذه المفاهيم التي يتبناها بورديو من خلال معالجته لمفهوم الدولة توضح لنا صفة الرقابة التي تمارسها الدولة على بقية الحقول المكونة للمجتمع [1] لذلك لا يمكن الفصل بينها وبين التوجيه المباشرة لشؤون العامة لأفراد المجتمع .

وفي هذا السياق يمكن أن الدولة هي أداة للهيمنة البيروقراطية على المجتمع والمؤسسات العمومية فهي تمارس أو بمعنى آخر تنتج فن تسيير الموارد والأشخاص عن طريق الاحتكار الشرعي والعقلاني للحقل السياسي الذي يجسد السلطة ويكرس ثقافة الدولة.

وبناءا على هذه المفاهيم يتضح لنا أن الدولة تتخذ طابع أداتي **instrumentaliste** يعبر الشعب من خلاله عن واقعه المعاش عن طريق التوازن والاتساق بين الدولة والمجتمع الذي يجسد الوعي المعرفي والاجتماعي والسياسي بهدف خلق إجماع يخدم الصالح العام .

---

[1] – Rémi Lenoir, L'État selon Pierre Bourdieu, revue Sociétés contemporaines 2012/3
(n° 87), Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) p ,40

وفي المفهوم السوسيو أكاديمي أي المفاهيم والتعريفات المتفق عليها في ميدان علم الاجتماع تعتبر الدولة مجموعة من المؤسسات السياسية والعسكرية والقانونية والشرطة والإدارة للأمة [1].

وهذا التعريف يستند على قاعدة مستنبطة من النظرية السياسية التي ترى بأن وظيفة الدولة هي التمييز بين أنماط الحكم سواء شمولي مستبد أو ديمقراطي من أجل مناقشة مفهوم الشرعية كفكرة مبررة للدولة ككيان مؤسساتي يعني البحث عن المعايير التي تستعملها الدولة من أجل ممارسة سلطتها على الأفراد

1-1-2-المفهوم القانوني للدولة :

الدولة في المفهوم القانوني تتميز بوجود ثلاث عناصر أساسية وهي الشعب و الإقليم والسلطة السياسية وهذه العناصر كلها تساهم في صياغة وبناء الهيئة القانونية أو الإطار الشرعي للمؤسسات السياسية .

والصفة القانونية للدولة تتجسد في دورها الذي يضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق ضمان كرامة المواطنين والمجتمع التي تسمح بتحقيق شرعية السلطة السياسية والدولة في السياق القانوني هي تنظيم ورقابة قانونية للمنظمات السياسية كونها الضامن للحقوق والواجبات الفردية من خلال ضمان وتفعيل وتكريس الانتخابات والمشاركة السياسية التي تساهم في تسيير المساءل العمومية وهناك من يعتبرها السلطة الوحيدة التي تمتلك الحق في جمع الضرائب [2].

---

[1] -Sumpf Joseph,Hugues Michel ,dictionnaire de sociologie ,Paris 1973 Librairie Larousse ,p,125

[2] -Jacques Picotte, Juri Dictionnaire, recueil des difficultés et des ressources

ومن بين الصفات كذلك التي تكتسبها الدولة هي أنها إقليم سياسي وعضو إداري يعتبر كتجمع مؤسس للمواطنين بصفة دائمة على إقليم يحكمه نظام سياسي محدد وهذا التجمع يخول لها ان تمارس النشاط المؤسساتي والقانوني للأمة تحت غطاء وبإشراف مجموعة من السلطات السياسية والسيادية وهذه المقومات تعطي للدولة الأمة الحق والشرعية لكي تتصرف كجسد سياسي منظم

والعنصر الأساسي الذي يتجسد فيه المفهوم القانوني للدولة هو عنصر السيادة

la souvrenté والدولة في هذا السياق الذي يتعلق أو يتصل بصفة عضوية مع قرينة السيادة ومن هنا سوف نعتمد على تشخيص مفهوم السيادة كمصطلح قانوني ينسجم ويتوافق مع البناء السياسي للدولة باعتبارها مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط مشتركة مثل وحدة الجنس واللغة والعقيدة أو المصالح المشتركة وكلهم يعيشون على إقليم خاص بهم ويخضعون لسلطة عليا تتصف بالسيادة الداخلية والخارجية.[1]

وهذا العنصر السيادي هو الذي يجسد الحضور المعنوي للدولة وبذلك يكون الشعب هو مصدر السيادة لأنه يساهم في تكريسها والحفاظ عليها وفق القيم القانونية والدستورية هذه المفاهيم القانونية تعد بمثابة قاعدة تعريفية واصطلاحية تساهم في تقنين الحياة السياسية داخل مجتمع الدولة وكذلك يساهم هذا التحديد المفاهيمي في إثراء دراستنا لكي نعتمد على بناء نظري يتميز بالصحة والدقة النظرية والمنهجية .

Dictionnaire français juridique, *realise pour le compte du* centre de traduction et de terminologie juridiques, *actualise au 13 juillet 2015,* faculte de droit,universite de moncton, p :1796

1- معجم القانون ،مجمع اللغة العربية ،تنفيذ وإخراج،أوديت إلياس اسكندر ،القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1420هـ ،1999م ،ص،17

1-1-3- المفهوم الفلسفي للدولة :

لا يمكن التطرق لمفاهيم تتعلق بالدولة دون أن نعرج على المفهوم الفلسفي لأنه يتميز بالأهمية المعرفية و الإبستيمولوجية لأن الدولة كانت فكرة قبل تتحول إلى ظاهرة سياسية أو واقعة تاريخية .

ففي الاصطلاح الفلسفي الدولة هي جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص أو مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره [1]وعلى ضوء هذا التعريف الاصطلاحي تكون الدولة بمثابة جسم سياسي وحقوقي الذي ينظم ويحكم الحياة العامة للأفراد الذين يشكلون فكرة الأمة **Nation** ومعيار الفرق بين الدولة **Etat**

و الأمة **Nation** حيث أن الدولة هي امة منظمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بينما الأمة هي مجموعة من الأفراد يربطهم الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك .

1-2- الأصول السوسيو تاريخية لنشأة الدولة :

نشأت الدولة في أوربا الغربية نتيجة عدة تراكمات أنتجتها الصراعات والحروب بين الإمارات القومية فهذا الصراع هو الذي فرض حتمية نشوء الدولة القومية والتي سرعان ما تتشكل إلى فكرة الدولة الحديثة .

والتي جاءت على شكل هيئة أمنية تفرض النظام وتحمي الأفراد والممتلكات وبذلك تكون شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي ومن هنا نستخلص ان السياق أو المسار السوسيو تاريخي للدولة مر بعدة

[1] – صليبا جميل ،المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية و اللاتينية ،الجزء 1،بيروت 1982،دار الكتاب اللبناني ،ص568 .

مراحل ولكن المرحلة الأساسية والتي تعد نقطة تحول في نشوء الدولة هي معاهدة واست فاليا والتي انعقدت سنة 1648 التي أعقبت فترة الصراع التي فرضتها حروب الأمراء طيلة 30سنة .

هذه المعاهدة في نظر المؤرخين وعلماء الاجتماع تعد كأرضية سمحت ببناء ونشوء الدولة الحديثة في أوروبا لأنها فرضت الأمن والاستقرار وأعطت مجال تحرري لفكرة الدولة القومية التي تبنت منطق الاستقلال السياسي عن هيمنة الكنيسة في روما [1] والملاحظ ان هذه المعادة قامت بإلغاء الأحادية الدينية والمذهبية في أوروبا بل خلق ثنائية فكرية وسياسية ومذهبية حيث ظهرت البروتستانتية كطرف مؤثر في المجال السياسي الأوروبي وعملت على تقويض الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تخدم مصالحها .

ولقد كان المجال السياسي في أوروبا يعيش قبل المعاهدة يعيش تحت اكراهات و إلزامات النزعة الامبريالية ومن هنا جاءت أفكار رجال السياسة بمثابة أفعال تحررية ضد الإمبريالية وكان على رأس هؤلاء المفكرين الكاردينال ريشيليو **Cardinal Richeilieu** الذي نظر لمفهوم الدولة القومية وأن منطق التوسع هو ضرورة تسمح بنشوء الدول وتحررها من الإمبريالية الرومانية والكنسية وتحديد الحدود للدول بهدف خلق الأمن والاستقرار [2] وموضوع نشأة الدولة هو موضوع خصب وثري لأن الدولة تعد ظاهرة سياسية وأصل نشأتها ككيان شغل مجمل الفكر الإنساني وهذا ما سمح لها بأن تكون موضوع دراسة في عدة فروع علمية ومعرفية متعددة مثل القانون والاجتماع والسياسة والفلسفة .

---

[1]- LucienBely : «Le paradigme westphalien»au miroir de l'histoire, l'europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide – analyse.et recherche en relation internationales(**www.afri-ct.org**) , Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009,p ,2

[2]-Lucien Bely : «Le paradigme westphalien» au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide – analyse.et recherche en relation internationales(www.afri-ct.org) , Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009,p ,10

وفي سياق متصل وبخصوص نشأة الدولة نجد عدة تيارات و نظريات عمدت غلى دراسة المسار التكويني والبنائي للدولة فهناك تيار أول يعمل على دراسة نشأة السلطة السياسية [1] التي تعد شكل ممهد لنشوء الدولة .

أما التيار الثاني يعتمد على دراسة وتحليل الوجود السوسيولوجي للهيئة الحاكمة التي تجسد صورة فعلية ونمطية للدولة لأن السلطة السياسية غالبا ما تجسدت في نموذج حكم الأسرة الحاكمة التي تفرض النظام القائم كواقع سياسي واجتماعي [2] فالاتجاه الأول هو منهج فكري يحاول فهم حقيقة تشكل الدولة أو تكونها كمرحلة معقدة أو مكملة للسلطة السياسية.

ومن بين الدعائم الفكرية التي يستند عليها **التيار الأول** هي النظرية الثيوقراطية التي ترى بأن الإله هو مصدر السلطة لأنه هو من يحمي والأفراد والممالك من خلال التشريع الإلهي الذي يفرض القداسة ويلغي كل ما هو مدنس ولا ينسجم مع تعاليم الرب والكنيسة ولكن هذا المرتكز النظري الثيوقراطي يلغي الحريات ويقصي إرادة المحكومين لأن رجل الدين هو ممثل الله والحاكم باسمه .

ويستند كذلك هذا التيار على النظرية الديمقراطية فهذه النظرية تختلف عن سابقتها باعتبارها تعترف بإرادة المحكومين وترى بأن الشعب هو مصدر السلطة والدولة هي كيان يبرر مشروعية الحكم .

وهذا الاتجاه ألتنظيري لم يكن العهد الأوروبي الوسيط بل كان ثمرة ومجهود للنقاشات السياسية التي أنتجها الفكر اليوناني لكن هذا الفكر ازدهر وتطور إبان الفكر الأوروبي الحديث وبالخصوص مع فلسفة العقد الاجتماعي **Le Contrat Sociale** التي ظهرت في المجتمع الأوروبي مع بدايات القرن 17م [3].

إن هذه النظرية التي انبثقت وتستمد معالمها من النظرية أو الاتجاه الديمقراطي ترى بأن الدولة تكونت من مصدر واحد وهو الشعب الذي يحوز على شرط السيادة وأن الإرادة الجماعية والحرية هي التي

---

[1] – مولود زايد الطيب ،علم الاجتماع السياسي،ليبيا ،منشورات جامعة السابع من أبريل ،ط1،2007،ص،121

[2] – مولود زايد الطيب ،علم الاجتماع السياسي،مرجع سبق ذكره ،ص.121

[3] –المرجع نفسه،ص.124

سمحت بتشكل الدولة ككيان يجسد ويحفظ الحريات في إطار اتفاق مبرم بين الحاكمين والمحكومين وتجاز مرحلة الحالة الطبيعية التي جردت الفرد من إنسانيته وجعلت الدولة في قالب نظام قانوني تفرطه قبيلة منتصرة على قبيلة مهزومة والتي كانت عائق يحول دون تأسيس المجتمع السياسي الذي يرتكز على الإرادات الواعية التي تقوم بالحراك والتغيير.

ويرى العديد من المفكرين أن مصدر نشأة الدولة وتكونها هو مصدر العقد

Le Contrat [1] الذي سمح بتنقل الأفراد من الحياة البدائية إلى الحياة الجماعية السياسية وهناك نظرية أخرى وهي نظرية التطور التاريخي التي تفيد بأن الدولة هي جملة من التراكمات المتنامية والواعية التي سمحت بتأسيس الدولة كظاهرة اجتماعية تقبل الاختلاف السياسي ويرى العالم ديجي **DUGUIT** أن أصل ونشوء الدول نتج عن قيام طائفة معينة من الناس بفرض إرادتها على جماعة معينة بواسطة القهر المادي [2]، أما **التيار الثاني** فهو يخالف التيار الأول من حيث المرتكزات الفكرية والتوجهات النظرية بل يعتمد على نزعة اختلافيه مفاهيمية **conceptuel** فهو يرى بأن نشأة السلطة أو الحكومة هو موضوع مستقل بذاته فالدولة تنشأ بمجرد اكتمال عناصرها الثلاثة المكونة لأركانها [3]، فهذا التيار هو يتميز بالاختصار من حيث شرحه وتحليله لتكون الدولة فهو بذلك يعتمد على توظيف المقاربة السوسيولوجية التي تدرس المسار التكميلي لنشأة الدولة من خلال تعقد المجتمع وعلاقاته وظهور حاجة الدولة كحكم يمارس التحكيم والتنظيم بين أفراد المجتمع .

ومن بين البوادر والمؤشرات التي تدل على نشأة الدولة هي ظهور الوعي الوطني الذي مهد لبزوغ فكرة الدولة الحديثة في فترة القرن 17م وكان شمال أوروبا وغربها هو مهد هذا المشروع السياسي الذي تجسد في نموذج الدولة الوطنية أو ما تعرف بالدولة القومية .

---

[1] – مولود زايد الطيب ،علم الاجتماع السياسي،مرجع سبق ذكره ،ص.123

[2] – المرجع نفسه،ص.130

[3] –المرجع نفسه،ص131

وتكون الدولة كان مقترن بوجود إطار مسبق للوعي الوطني وهذا التكون كان ناتج عن اكتمال المشروع السياسي و مسارات الاندماج الاجتماعي الذي تحول إلى واقع وطني [1].

وبذلك تكون الدولة تجسيد لتغير تدريجي للسلطة التي اتخذت شكل الدولة في أعلى مراحل تطورها وتعقدها على صعيد المهام والأدوار والوظائف ومن منظور سوسيولوجي يتبين لنا ان هذا التكوين التدريجي للدولة هي نتاج لإحساس جماعات معينة بالانتماء إلى إثنيات تحقق لهم وجودهم السياسي [2]،فهذا التكوين السوسيولوجي لم يكن وليد الصدفة أو الحدث العشوائي بل جاء نتاج التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الأوروبي وهذا بسبب تعقد العلاقات الاجتماعية وتطور الروابط الاجتماعية و الإثنية وتحولها إلى روابط سياسية تندرج في سياق التشارك في المساءل العامة والقضايا السياسية والمجتمعية .

التي جاءت بالدولة كضامن لمشروع إدارة العدالة من خلال فرض نظام حقوقي يضمن حقوق الملكية وهذا يحقق جوهر الدول والمتمثل في وجود سلطة عامة عليا أو سلطة مجتمعية عليا [3] والدولة هي شكل من أشكال أو نموذج يدل على حرية الأمة في ممارسة حق الاختيار والتقرير وهذا العنصر هو الذي يعمل على تحرير الإنسان من قيود الطبيعة من خلال وجود هيئات تنظيمية مثل البلديات وظهور النظرية الليبرالية التي تحدد العلاقة بين الفرد والجماعة [4]وتراقب مدى تدخل الدولة كسلطة في طبيعة هذه العلاقة وتكون الدولة في هذا الظرف مجرد جهاز تنظيمي يفرضه تطور المجتمع المدني الذي برهن على أن مشروع تكون الدولة هو نابع من التجربة التاريخية الغربية التي أفرزت عدة مفاهيم تبناها الفكر السياسي الغربي مثل الدولة والأمة والمجتمع المدني فمفهوم الدولة كمصطلح سياسي يتجسد في كيان قانوني وسيادي بدأ

---

[1] –باتريك سافيدان،الدولة والتعدد الثقافي ،ترجمة المصطفى حسوني،،دار توبقال للنشر ،ط1،2011،ص70 .

[2] – باتريك سافيدان،الدولة والتعدد الثقافي ،ترجمة المصطفى حسوني،مرجع سبق ذكره ،ص.08

[3] – عزمي بشارة ،المجتمع المدني دراسة نقدية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت2012،ط6،ص.171

[4] – نفس المرجع،ص.173

يتشكل مع ظهور بوادر نشوء السلطة والسيادة وتكون المجال السياسي القومي الذي ترتكز فيه كل الأنشطة السياسية المهمة [1].

ومن بين الدراسات التي صادفناها بخصوص عملية تشكل الدولة اتضح لنا أن الدولة لم تحقق وجودها من خلال اكتمال عناصرها وهذا ليس بالضرورة حسب الدراسة بل حتى لم يفرضها واقع سياسي أو تطور تاريخي أو حتى حراك سوسيولوجي بل أوجدتها حاجات الإنسان للانتظام الاجتماعي [2]وهذا النشوء كان في نطاق العائلة .

والتكون الفعلي للدولة على ضوء هذه النظرية جاء كنتاج لتشكل البنية السياسية للمجتمع [3]وذلك من خلال تعقد العلاقات بين الحاكمين والمحكومين واستحداث أجهزة ذات اختصاص في صورة أداة للدولة التي تجاوزت الحكومة من حيث المهام والوظائف

1-3- الدولة بوصفها مؤسسة سياسية :

إن الظاهرة المؤسساتية هي أهم موضوع يعالجه علم الاجتماع السياسي ودراسة المؤسسات السياسية التي تتجسد في الدولة ترتكز على مقاربتين مقاربة سوسيولوجية ومقاربة قانونية وهذا كله يندرج في سياق تحليل الظواهر الحكومية .

والمؤسسة السياسية تسمح بإعادة القانون إلى سياقه السوسيولوجي ويتكيف مع البنى الاجتماعية لكي يشكل عنصر التنظيم داخل العلاقات الاجتماعية ضمن الوسط السياسي وهذا بدوره يسمح بفتح باب التداخل المعرفي والمنهجي بين التخصصات العلمية كعلم الاجتماع والقانون وعلم السياسة لأنها

---

[1] - روجر أوين، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الوهاب علوب،المجلس الأعلى للثقافة ،ط1،2004،ص.15.

[2] - روبرت م. ماكيفر ،تكوين الدولة ،ترجمة حسن صعب ،دار العلم للملايين،ط1،1966،بيروت،ص،42.

[3] - روبرت م. ماكيفر ،تكوين الدولة ،ترجمة حسن صعب ،مرجع سبق ذكره،ص،50.

تلتقي في عدة مفاهيم منها المؤسسة والنظام والمنظومة ولكن ما يهمنا هو مفهوم المؤسسة لأن المنظومة والنظام يرتكزان على الوظائف والأدوار بينما المؤسسة تنحصر في الاستمرارية وضمان بقاء الدولة ككيان شرعي .

فهي تأخذ شكل هيئات أو منظمات تعمل على انتاج آليات تعمل على السيطرة على النشاط السياسي وتعمل على عقلنته وتعد هذه الهيئات بمثابة قواعد تقنية تساهم في تقوى بنى الدولة وأجهزتها .

ومن منظور ماكس فيبر الذي نظر لعلم اجتماع سياسي يدرس الدولة كظاهرة سياسية وكذلك كيفية استعمال أنماط القوة في تسيير المجال السياسي لذلك هو يرى بان الدولة تدخل في نطاق علم اجتماع السيطرة [1]، الذي يرتكز في مقدماته واستنتاجاته على نظرية الإخضاع والطاعة .

وتحقق هذه المقدمات التي تسعى لتقنين العنف وعقلنه وفق هيئات على شكل مؤسسات لا يكون إلا بوجود جماعة من الأفراد تؤمن بشرعية النظام الممثل من طرف جهاز عقلاني وتقني وهو المؤسسة التي تبرر شرعية النظام السياسي .

وهذا الجهاز الذي يثبت شرعية الدولة كنظام مؤسساتي يتجسد في البيروقراطية كتنظيم عقلاني يعمل على تأطير الفعل السياسي داخل الدولة من خلال نموذج المؤسسة التي تخدم المجد القومي والقوة القومية[2] التي ترتكز على الاستمرارية والشرعية السياسية والمجتمعية والمؤسسة السياسية بدورها تعمل على التوجيه العقلاني والقانوني للحقل السياسي العام وتعمل كذلك على عقلنة ومأسسة الروابط الاجتماعية وبذلك تكون المؤسسة بمثابة نسق يسمح بديناميكية الأفكار السياسية في إطار دولة حق التي لا تتحقق

[1] – لوران فلوري ،ماكس فيبر ،ترجمة محمد علي مقلد،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت ،ط1،2008،ص86

[2] – المرجع نفسه ،ص 86.

في نظر فيبر الا في مؤسسة تحترم الحريات والكفاءات وتقبل الاختلاف وتكون منبر للتفكير والترويج للمبادئ التي تكرس الديمقراطية وترسخها في المجتمع

المؤسسة هي ثمرة الإصلاحات الديمقراطية التي عرفتها أوروبا الغربية لأنها تسمح بالاندماج الأخلاقي والقانوني بين العقلانية والشرعية وهذا من خلال بناء باراديغم أو حقل معرفي في شكل تخصص يجمع بين السوسيولوجيا السياسية وسوسيولوجيا الحق .

ومحور التداخل بينهما هو سوسيولوجيا الهيمنة التي تكون على شكل أو نمط للسلطة معترف به من طرف المجتمع وهذا ما يخول للدولة أن تمارس سلطتها ورقابتها باعتبارها مؤسسة سياسية مركزية تنظم النشاط السياسي الذي يكفل الحريات والممارسات العامة التي تساهم في بلورة الفضاء العمومي الذي يعد بمثابة وسيط بين الدولة.

وإجراءات التنظيم السياسي الذي تقوم المؤسسة على تنفيذه في المجال السياسي العام يكون في هيئة عقلانية وقانونية تسودها فكرة البرقرطة **Bureaucratisation** [1] التي تسمح بوجود الهيمنة القانونية التي تشرع وجود دولة القانون عن طريق التأسيس لمفهومي **الحق** و**النظام** .

هذه المفاهيم تعطي صفة عملية للمؤسسة لكي تحقق وجود شرعي وعقلاني للدولة من خلال الممارسات القانونية والشرعية التي يمارسها رجال الدولة في المجتمع لأن المؤسسة تنتج ميكانيزمات تجسد القانون عن طريق العقلانية بغية عقلنة الهيمنة وبوتقتها في إطار قانوني وشرعي .

[1] – فيليب راينو،ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث ،ترجمة محمد جديدي ،منشورات الاختلاف ،كلمة ،ط1،2009،ص،234.

وهناك مفاهيم وتصورات توحي بأن المؤسسة هي تنظيم تقني بيروقراطي للدولة باعتبارها بنية تقنية وعقلانية تؤسس لمعايير تضبط العلاقات السياسية والمجتمعية وهذا بهدف خلق دولة مؤسسات تحكمها مؤسسة مركزية في صورة الدولة .

وهذا التصور يعد من تراث ماكس فيبر الذي ينظر للمؤسسة باعتبارها شكل من أشكال تنظيم الدولة التي يستمدها من نظريته لتنظيم الدولة [1]هذه المفاهيم والخصوصيات كلها تساهم في بلورة فكرة المؤسسة كصورة تؤكد واقعية الدولة على الصعيد المجتمعي والسياسي باعتبارها مجموعة تنظيمات التي تختزل في تنظيم اجتماعية ذو هيبة إدارية تمثل المؤسسة السياسية المركزية التي تقوم بأفعال غائية تتميز بالاستمرارية[2].

والصفة المؤسساتية للدولة تدخل في نطاق القيام بأعمال سياسية تأخذ شكل القداسة لأنها تشرف على عمل الجمعيات والمنظمات مادام طبيعة الأعمال تسعى إلى تحقيق الاستمرارية والفعالية لأن هذه الصفة المؤسساتية تعد شكل من أشكال التنظيم العقلاني .

وتسمى الدولة بالمؤسسة من خلال ممارساتها السياسية العقلانية والشرعية عن طريق إنجاح هيئاتها الإدارية والقانونية التي تحتكر الإكراه والاحتكار الشرعي للعنف بهدف تطبيق النظام السياسي[3] الذي يحقق التحكيم وتسيير أمور الدولة والمجتمع من خلال منظومة أفعال اجتماعية تكون موجهة سياسيا .

---

[1] – موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي ،ترجمة سليم حداد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1991،1بيروت،ص،187.

[2] – ماكس فيبر ،مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ،ترجمة صلاح هلال،المركز القومي للترجمة ،2011،ص،91.

[3] – ماكس فيبر ،مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ،ترجمة صلاح هلال،مرجع سبق ذكره ،ص،93.

وبناءا على هذه المفاهيم والتصورات المعرفية يتجلى لنا أن المؤسسة هي فرع من الفروع الجزئية للنسق الأكاديمي لنظرية الدولة والتي تعمل على دراسة وتحليل المؤسسة الدولتية **Institution Etatique** التي تعتبر منتج فكري للحداثة السياسية الغربية التي نظرت لمفهوم الإدارة والتقنية التي تسمح بتحاور العقول السياسية في مجال او حقل سياسي معين وهو المؤسسة كهاز تفعيلي للدولة .

والصورة الفعلية للمؤسسة داخل الدولة تتمظهر في مركز القرار[1] الذي يكون معيار تخصص وظيفي حيث لا يمكن لأي جهاز أن يعمل على صياغة القرارات السياسية التي تخص الدولة والمجال العام دون الرجوع للمؤسسة التي تمثل سلطة العقل والقانون على الحياة السياسية.

إن الصورة العملية والإجرائية للمؤسسة تتجسد وفق ميكانيزمات وآليات تؤهلها لممارسة السلطة وفق معايير تنظيمية تستمد أدوارها ووظائفها من خلال القانون الذي يكرس الممارسات العقلانية .

وهذه المعايير تستند واقعيا على مرتكزات تمكنها من إثبات فعاليتها السياسية عن طريق تطبيق وتنفيذ قوانين ومعايير تنظيمية **Un corpus de normes organisationnelles** تسمح بتهيئة وإدارة الحياة السياسية في شكل مؤسسة تكون بمثابة مقر لإدارة إقليم وشعب [2]ومن هنا تكون المؤسسة مكلفة بالتهيئة الإدارية التي تراقب عملية سير القوانين المسيرة للنظام العام .

---

[1]- Simone GOYARD-FABRE,L'Etat figure moderne de la politique , Armand Colin/HER, Paris, 1999,p :39

[2] -,Ibid,p.39

وهذه المهمة الإدارية للدولة تتمحور في هرمية السلطة التي تمثل الدولة التي تمر عبر سلم هرمي تسيره أوامر دستورية لأن المؤسسة هي الصفة الدستورية للدولة التي تسمح بتراتبية السلطات والفصل بينها وفق معايير سياسية وقانونية .

ومن بين المقاربات التي صادفنها والتي ساعدتنا في إثراء موضوع بحثنا والمتعلق بالمؤسسة كصورة فعلية وهيئة تمثيلية للدولة صادفنا المقاربة المسماة بالمقاربة المؤسساتية المستحدثة **L'approche Néo-institutionnaliste** التي ترى بأن المؤسسة هي من ثمرات التراث الفكري والعلمي لسوسيولوجيا ماكس فيبر التي تؤكد بأن المؤسسة هي تجسيد لاستقلالية الدولة [1]من كل القيود والتبعات التي تؤثر سلبا في البناء السياسي والمجتمعي كذلك تحرر الدولة من الفساد والشعبوية والمنطق العاطفي وتقديم العمل الاجتماعي على الفعل الاجتماعي العقلاني .

هذه السمات كلها توحي بأن الدولة في شكلها المؤسساتي تجسد القدرة الإدارية [2]في التسيير والتنظيم السياسي للمجتمع بهدف خلق أجهزة تعمل على مساندة المؤسسات السياسية في تأدية مهامها وممارسة وظائفها القانونية والدستورية وهذه الممارسات تعمل على صيانة و تأطير الاحتكار الشرعي للعنف وتطبيق الإكراه العقلاني والقانوني الذي يضمن وجود الدولة كمنظم للحياة السياسية وفق مقومات وشروط تخلق الشرعية المتبادلة بين الأفراد داخل حيز المجتمع الذي يعد كمنطلق للدولة وهذه كلها تساهم في بلورة مشروع سياسي مكتمل يكفا الحريات الفردية ويحمي مؤسسات الدولة .

---

[1] - Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002, p.25

[2]-Ibid,p.26

وعلى ضوء هذه المفاهيم والدلالات التي تحدد المسار السياسي والتاريخي لاستكمال مشروع بناء الدولة كمؤسسة سياسية مركزية تعمل على بناء ومأسسة الحقل السياسي وفرض قواعد لعبة سياسية تحقق التفاعل والتواصل السياسي والديمقراطي ووضع مقومات ومناهج مؤسساتية ورمزية تكفل الحقوق والواجبات وتجسد الدولة كمؤسسة قانونية وسيطة بين الدولة والمجتمع وفي هذا السياق تعمل المؤسسة على الجمع بين الهابيتيس **Habitus**

والحقل **Le champ** [1]من أجل خلق إجماع سياسي يسمح باستمرارية الدولة ومؤسساتها والدفاع عن المشروع المجتمعي .

هذا التنظير العلمي للمؤسسة التي تعد موضوع أو ميدان مهم من ميادين علم الاجتماع السياسي باعتبارها جامعة بين النظرية السياسية والممارسة السوسيولوجية العملية في الواقع السياسي وهي تعرف كذلك بعلم السياسية كحقل معرفي تخصصي يدرس في الجامعات الأمريكية ويعتبر إيستون**EASTON** من رواد هذه النظرية التي ترى بان الصفة المؤسساتية للدولة تتجلى في صورة وديناميكية النسق السياسي **système politique** وهو يراها من مقاربة ومنظور علم الاجتماع الجزئي **Micro Sociologie** لأنه يرى وحدة الأنساق السياسية تكون شكل تفاعلات [2] موجهة من اجل بناء مؤسسات سياسية قوية تسمح بالحفاظ على الشرعية في المجتمع بوسائل وآليات تسمح

---

[1] - Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, op.cit,p.36

[2] -Gérard Bergeron, L'État en fonctionnement , Préface de James D. Driscoll , Les Presses de l'Université Laval, Paris : L'Harmattan, 1993, 170 pp. Collection : Logiques politiques, p.15

بتأطير وعقلنة الفعل السياسي الذي يحافظ على بنية الدولة القانونية والتقنية وبناء نموذج نظام سياسي تمثله سلطة سياسية تمارس مهامها كجهاز مسير للشؤون العامة وحافظ للحريات ومؤسس لفكرة المواطنة والحرية السياسية والاجتماعية التي تعمل على تحديد معالم المجال السياسي الديمقراطي الذي يحتكم للعقلانية والقانون ويتجاوز كل الممارسات التعسفية التي تلغي القيم السياسية المؤسسة للدولة ككيان شرعي ومستقل .

ولا يقتصر هذا المنظور على مفكر واحد من المفكرين الذين روجوا للمؤسسة كنظرية سياسية تعمل على استكمال المشروع السياسي للدولة الذي يتجسد في حرية العلاقات الاجتماعية والسياسية وتطوير الحقل السياسي وفق معايير بناءة وتعمل على صيانة الدولة .

ويرى **DEUTSCH** بأن المؤسسة هي نسق يسمح بتبادل العلاقات السياسية كشبكة **Réseau**[1] لتبادل المعلومات والخدمات من أجل ضمان نسقية واستمرارية الدولة .

هذه المعايير والمؤشرات التي تستمدها المؤسسة من عدة تيارات ومناهج معرفية وكذلك مدارس سوسيولوجية ولكن المدرسة التي تناسب موضوع دراستنا الذي نعالج فيه موضوع المؤسسة وجدنا أن المقاربة أو المدرسة الأقرب هي المدرسة الوظيفية أو ما تعرف في حقل العلوم الاجتماعية بالنظرية الوظيفية ويرى رواد هذه النظرية أن الدولة هي أداة وظيفية [2]وهذه الأداة تتحقق في المؤسسة التي تقدم الدولة كمنظم

[1] - Gérard Bergeron, L'État en fonctionnement , Préface de James D. Driscoll , ,op.cit,p.16

[2] - Peillon Michel. Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat, Revue française de sociologie, 1983_num_24_3_3683,p.574

للسوق السياسي وأداة منسقة للتعدد السياسي [1] باعتبارها هيئة مهيمنة تعمل على التحكيم والفصل في المساءل السياسية .

وفي سياق متصل وفي خضم المفاهيم والتصورات التي تتعلق بالمؤسسة يتجلى لنا بكل دقة ووضوح أن المؤسسة في حد ذاتها تعد بمثابة أداة من الأدوات التي تعمل على تسوية التنافس السياسي [2] وهذا التصور يتبناه أصحاب الطرح العقلاني للتسيير السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى ضوء هذه المرتكزات المفاهيمية والتعريفية يتبين لنا أن المؤسسة هي روح الشرعية لأنها تجسد نموذج الأنظمة الشرعية والديمقراطية [3] وبهذا تمثل المؤسسة نموذج فريد من نماذج احتكار العنف الرمزي والشرعي .

فالمؤسسة وفق هذا المنظور أو الطرح المعرفي الذي يستند مقدماته من النظرية السياسية هي بناء عقلاني للهيمنة الشرعية التي تسمح بتطبيق القانون في الفضاء العمومي وتؤهل الدولة لممارسة رقابتها القانونية والإدارية للمجال السياسي [4]

1-4- الدولة والدبلوماسية :

لا يمكن لأي باحث أن يفصل بين الدبلوماسية والدولة لأن كلاهما يساهم في تشكيل البناء المؤسساتي و النسقي من خلال تحقيق عنصري التكامل والتداخل على مستوى الوظائف وهناك عدة

---

[1] -Ibid.p574

[2] -Delphine Dulong, Sociologie des institutions politiques, La Découverte ,p.45

[3] - Ibid,p96

[4]- Delphine Dulong, Sociologie des institutions politiques ,Op-cite-,p.118

مقاربات في علم الاجتماع السياسي وبالضبط حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية التي تعمل على الربط بين المؤسسة الدبلوماسية وباقي مؤسسات الدولة .

ومن هذا المنطلق تعتبر المقاربة السوسيوكونية أو الكوزموبوليتية من أهم المقاربات التي تدرس العلاقة بين الدولة والدبلوماسية ذلك باعتمادها على دراسات تقوم بدراسة منبثقة من سوسيولوجية الديناميات الكونية [1] **la sociologie des dynamiques cosmopolites** فهذه المقاربة الكونية تعمل على تجاوز المكان أو المجال الاجتماعي المعين للدول بمعنى عدم الاعتماد على البعد القومي في دراسة العلاقات الدولية .

وهي كذلك تقوم على الارتكاز في نظرياتها وفروضها علا ثلاثية مفاهيمية وموضوعية علائقية باعتبارها تتجاوز الطرح التقليدي لمواضيع علم الاجتماع بكل فروعه وتخصصاته العلمية فهي تدرس الأبنية الاجتماعية والممارسات والنظم[2] .

فهذا المنظور السوسيولوجي يعمل على فهم الطبيعة المعقدة التي ترتكز عليها العلاقات بين الدول وكذلك يدرس مهام ووظائف الدبلوماسية كأداة مؤسساتية تعمل على التقريب والتواصل بين الدول دون اللجوء لفكرة الدولة القومية والقطرية .

---

[1] – ساسكيا ساسن ،علم اجتماع العولمة ، ترجمة علي عبد الرازق جلبي ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،ط1،2004،ص.17

[2] –المرجع نفسه،ص.17

وهذه المقاربات والأطر النظرية انطلقت من مرجعيات إمبريقية **références empiriques**وأدوات منهجية تفهم أدوار الدول والمؤسسات الدبلوماسية التي تساهم في بناء المجتمع الكوني الذي يسمح بانصهار الهويات والانتماءات وتحقق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي .

وفي هذا الحقل المعرفي صادفنا مفاهيم جديدة من حيث التوظيف العلمي تعوض مفهوم الدول المشكلة والمكونة للمجتمع الدولي بمفهوم التشكيلات الكونية[1] التي تعرضت لإضافات جوهرية من طرف علماء الاجتماع فهذه المعايير استمدت من واقع موجود وفعلي فرضته الرأس مالية الكونية ونظم حقوق الإنسان .

هذه المقاربات لا تتجسد على الصعيد العملي إلا من خلال توفر عنصر السيادة الذي يفرض على الدولة أن تقوم بنشاطات دبلوماسية ونسج علاقات مع الدول فالعلاقة الدبلوماسية تدخل وتندمج مع الدولة في مشروع سياسي وهو رسم الخطوط الرئيسية لنشاط الدولة [2]على المستوى الخارجي .

والمؤسسة الدبلوماسية بدورها تتولى عملية الاشراف على المفاوضات التي تراقب سير النشاط الخارجي للدولة فجوهر العلاقة يتجسد ضمنيا في عملية المراقبة والتأطير التي تشرف عليها الدبلوماسية بصفة مباشرة والنشاط أو الفعل الدبلوماسي **l'acte diplomatique** الذي يمثل الدولة لا يستمد شرعيته إلا من المؤسسات السياسية والبرلمانية التي تقر بشرعية هذا الفعل الذي يؤكد الوجود السيادي للدولة .

---

[1] – ساكسيا ساسن،مرجع سبق ذكره ،ص.18

[2] – جاك دوه نيد ييه دي فابر،الدولة ،ترجمة أحمد حسيب عباس ،مراجعة ضياء الدين صالح،شركة الأمل للطباعة والنشر ،ص.107

ومن هنا يتضح لنا نحن كباحثين أن مهام وزير الخارجية بصفته مسير المؤسسة الدبلوماسية لأنه يأخذ مهام مؤسساتية يستمد وظائفه من خلال توجيهات المؤسسات البرلمانية المجسدة للشرعية السياسية والتي تؤثر في مصير الحكومة [1]فهذا التراكم الوظيفي الذي يعمل على دفع نشاط الدولة في المجتمع الدولي بسبب قوة ومتانة عنصر السيادة الخارجية التي تعبر عن استقلال الدولة وفعاليتها .

واستقلالية السيادة الخارجية غالبا ما تكون مرهونة ومرتبطة بمدى قوة وتماسك بنية السيادة الداخلية[2] لأن السيادة الخارجية هي أهم مكون من مكونات بناء الدولة ومن هذا يتبين لنا أن كنه العلاقة بين الدبلوماسية والدولة هو كنه قانوني لأن هذه العلاقة الفعلية تتمحور وتتجلى في عنصر السيادة الخارجية لأن الدبلوماسية هي أداة في مؤسسة سياسية تعمل على تنفيذ وتحقيق السياسة الخارجية كجملة أو منظومة من الأهداف المسطرة .

فالانسجام الذي يخلقه التفاعل بين الدبلوماسية والسيادة الخارجية للدولة يمكن الأخيرة من امتلاك الحرية وحق التعبير عن إرادتها الخارجية وهذه المقومات كلها تجعل من الدولة لاعب دولي[3] وفاعل منتج في المجتمع الدولي .

هذا يمكنها من الاندماج في المجتمع الدولي وتساهم بكل حركية في دينامية المسرح الدولي وتضمن سريان المعاهدات والمواثيق التي تحترم سيادة الدول وهذه المعايير كلها تؤسس لاستقلالية الدولة وتجعلها كيان قابل للتواصل والتجاوب مع المنظمات الدولية .

---

[1] – جاك دوه نيد بيه دي فابر،الدولة ،مرجع سبق ذكره ،ص.112

[2] –أندرو هيوود،النظرية السياسية مقدمة ،ترجمة لبنى الريدي ،المركز القومي للترجمة ،ط1،2013،القاهرة ،ص.171

[3] –نايف بن نهار ،مقدمة في علم العلاقات الدولية ،مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث ،الدوحة ،ط1،2016،ص.68

وتعتبر الدبلوماسية مصدر من مصادر الشرعية وبالخصوص الشرعية الخارجية التي تحظى بالقبول من طرف المجتمع الدولي [1] الذي يعترف بدورها الذي يعمل على ارساء ودعم السلم العالمي لذلك لايمكن الاعتراف بدولة تفتقد الشرعية وحتى الشروط والمقومات الديمقراطية .

فالقبول الدولي الذي يكون في صورة اعتراف تواصلي يؤهل الدولة بأن تمارس وظائفها السيادية خارج حدودها.

والمؤسسة الدبلوماسية هي التي تضمن قدرة الدولة على التعايش مع المجتمع الدولي [2] وتحظى بالقبول من طرف الدول لأنها تحقق الاستقلالية وهذا المنطق بدوره يفرض على الدولة أن تتحلل من واقعها الدولاتي **Etatique** وتنصهر في مجال كوني دولي .

ولكن هذا النوع من التحلل أي التخلي عن النزعة القومية لا يفصل بين الدولة وسيادتها خارج الحدود وعلاقة الدولة بالدبلوماسية ظهرت في معاهدة واست فاليا 1648التي أنهت حروب الامراء وفرضت السلم في أوروبا وضمنت حق السيادة للدول الذي يكفله القانون الدولي والمؤسسات الدبلوماسية[3].

والدبلوماسية أو غالبا ما تعرف بالسياسة الخارجية في المفهوم السياسي تعتبر كمرآة عاكسة للتفكير السياسي للدولة لأنها جهاز يعمل على حماية المقومات السيادية للدولة خارج الحدود وهي التي تضمن حق الفاعلية للدولة في المجتمع الدولي .

وفي خضم دراستنا يمكننا توظيف وصف مفاهيمي آخر وهو علاقة الدولة بالمجتمع الدولي من خلال التمثيل الدبلوماسي لذلك لا يمكن لأي دولة أن تعيش لنفسها فقط [4] وبمعزل عن التشكيلات الدولية باعتبارها عضو فعال ونسقي يعتمد على تبني وظيفة دولاتية ومؤسساتية داخل منظومة المجتمع الدولي .

---

[1]- المرجع نفسه ،ص.70

[2]- كاثرين سميتس ،تطبيق النظرية السياسية ،قضايا ونقاشات ،ترجمة ،أحمد محمود ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،ط1،2013،ص.403

[3]- المرجع نفسه ،ص.404

[4]- هارولد لاسكي،الدولة نظريا وعمليا ،الهيئة العامة لقصور الثقافة ،ط2،2012،ص.217

فهذه العلاقة تندرج وتتحقق في صيغة العلاقة التكاملية و التداخلية المتمثلة في الالتزام بالواجبات ووعي الحقوق فهذا النسيج الوظيفي هو الذي يعطي للدولة صفة التمكين من الاندماج في المجتمع الدولي بكل تحرر واستقلالية وهذه العلاقات كلها تنطوي تحت غطاء فلسفة القانون الدولي .

وقابلية الدولة في التفاعل الدولي تتجسد في كونها منظمة ذات سيادة لأنها لا ترتبط بأية إرادة غير إرادتها [1] لأن القانون الدولي يعطيها حق الخيار في التفاعل والاندماج التي تؤسس لفكرة العلاقة بين الدولة والمجتمع الدولي .

وهذه الفكرة تستمد مرجعيتها الفكرية من مشروع فلسفة القانون الدولي الذي يقر بوجود مشروعية السيادة كحقيقة تثبت وجود الدولة في المجتمع الدولي .

فالسياق الراهن والمعاصر للقانون أو فلسفة القانون الدولي كحقل معرفي يدرس الدبلوماسية كظاهرة دولية تفاعلية يعمل على تجاوز مفهوم الدولة وأصبح ينظر للمجتمع الدولي لأن الدولة تعتبر مقاطعة في هذا المجتمع [2] وبناءا على هذا التعريف يمكننا إسقاط المقاربة الفردانية على الدولة باعتبارها فرد يساهم في صنع و تأطير العلاقات الاجتماعية بين الدول وهي بدورها تكون في صفة مدخل إنتاجي يساهم في نسج وتأطير علاقات دولية .

[1] – هارولد لاسكي،الدولة نظريا وعمليا ،مرجع سبق ذكره ،ص.218

[2] – المرجع نفسه ،ص.222

خاتمة الفصل :

في نهاية المطاف المتعلق بفصلنا هذا والذي عالجنا فيه مفهوم الدولة وطابعها المؤسساتي ولقد عملنا على استعمال مراجع علمية تتميز بالراهنية لأنها تنسجم مع طبيعة دراستنا وهذه المراجع بدورها سهلت علينا عملية الربط أو توثيق العلاقة العضوية والعلمية بين الدولة والدبلوماسية .

وفي سياق متصل سوف نسمح لأنفسنا بخوض غمار المغامرة في حقل معرفي جديد ومعاصر وهو ميدان سوسيولوجيا العلاقات الدولية الذي تدرس الدبلوماسية كفاعل ممثل للدولة في المجتمع الدولي وسوف نمهد للفعل السياسي في طابعه العمومي المؤسساتي .

وسوف نعمل على إيجاد روابط علمية ومعرفية تبين أن الدبلوماسية كفاعل في العلاقات الدولية هي من أهم ميادين علم الاجتماع السياسي لذلك سوف نبحث عن مقاربات ومناهج توضح عمق العلاقة بين الدبلوماسية وميدان علم الاجتماع السياسي .

الفصل الثاني

سوسيولوجية العلاقات الدولية والمؤسسة الدبلوماسية

تمهيد

سنركز في هذا الفصل على علاقة الدبلوماسية بعلم الاجتماع السياسي وحقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية لأننا سوف نعمل على تحليل ونقد الفعل والفاعل والوظيفة والتفاعل والانسجام ،وسنعمل كذلك على التأصيل السوسيو سياسي للدبلوماسية وتخصص سوسيولوجيا العلاقات الدولية .

والعنصر الأساسي في هذا الفصل هو أننا سوف نقوم بدراسة العلاقات الدولية والفعل الدبلوماسي وفق مقاربة سوسيولوجية سواءا كانت تفاعلية او وظيفية وهذا بهدف خلق نوع من التوليف بين الدبلوماسية والمقاربات السوسيولوجية التي ترتكز على تفاعل الفاعلين .

2-1- الإطار النظري لسوسيولوجيا العلاقات الدولية :إن سوسيولوجيا العلاقات الدولية **sociologie des relations internationales** (**SRI**)**أو** الدبلوماسية و ما يعرف بالعلاقات الدولية جاء كتخصص ليدرس مفهوم التكامل والاندماج بين الدول والمجتمعات يركز هذا الفرع العلمي على تجاوز أطر الدولة القومية ويدرس كذلك ظاهرة الانضمام الطوعي للدول داخل منظومة المجال أو الدول المشكلة للمجتمع الدولي .

وهو يستند على عملية إعادة بناء الهويات وإعادة تحديد وتفعيل الأدوار على المسرح الدولي وتعزيز وتطوير مفهوم المواطنة في إطار أوسع هذا كله يعطي لهذا العلم الجديد القدرة على دراسة التواصل والتفاعل الهوياتي على أساس المصلحة وليس الانتماء العرقي أو القومي .

عن طريق ترسيخ معايير وقيم التواصل والتعاون والتفاعل والتبادل بين الدول وتجسيد قيم التبادلات والتفاعلات بين الجماعات البشرية لأن هذا التخصص يسعى إلى خلق علاقة نسقية تختصر العالم في مؤسسة دولية وهذا شكل من أشكال العولمة والعمل على توزيع السلطة بين الدول بأشكال جديدة تخلق التفاعل بين الدول .

فسوسيولوجيا العلاقات الدولية هي نموذج علمي يقوم على أطر مفاهيمية تعمل على تكوين مجال بحثي جديد في علم الاجتماع السياسي لأن هذا العلم يتجاوز فكرة المجتمع القومي أو القطري ويؤسس لمفهوم تفاعلي تواصلي جديد وهو مفهوم المجتمع العالمي .

وبدوره يدرس هذا التخصص المجتمع باعتباره وحدة متجانسة ومتكاملة للجنس البشري ومن المفاهيم التي يرتكز عليها هذا النموذج البنائي المعرفي هي مفهومي اللاعب الدولي والتنظيم الدولي [1] ،والضرورة التي فرضت هذا التخصص من وجهة نظر عالم السياسة الفرنسي بارتراند بادي هو ظهور ظواهر تعرف بالفوضويات العالمية التي أشار إليها دوركايم DURKHIEMبأنها خاصية مميزة للعلاقات[2] الدولية لأن كل نظام اجتماعي يسوده نوع من الضعف أو الخلل التنظيمي بسبب حدوث الأزمات وهذه الظاهرة لا تشكل استثناء من القاعدة .

هذا المدخل النظري يعمل على وضع قواعد قانونية و سوسيولوجية وفلسفية أخلاقية لقواعد التنظيم الدولي الذي تشرف عليه الدول والمجال الدولي يقترن بالضمير الجمعي حسب تفكير دوركايم والذي يتجسد في المصلحة الوطنية التي تنسجم مع المجال الدولي .

وهذا التصور الدوركايمي يمكن من بزوغ معايير تساهم في خلق قيم عامة يشترك فيها المجتمع العالمي[3] والتي بدورها تكرس وترسخ الاعتقاد بضمير كوني تكون حقوق الإنسان هي مرجعيته الفكرية و الإنتمائية وفكرة التنظيم الدولي لا يمكن لها أن تتحقق بمعزل عن الديناميات السياسية .

---

[1] - برتران بادي ماري ،كلود سموتس،إنقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي ،ترجمة ،سوزان خليل ،دار العالم الثالث ،ص.241

[2] –المرجع نفسه ،ص.242

[3]– برتران بادي ماري ،كلود سموتس،إنقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي ،مرجع سبق ذكره،ص.246

2-2- التأصيل السوسيولوجي لسوسيولوجيا العلاقات الدولية :

المرجعية السوسيولوجية والعلمية لهذا التخصص يمكن القول أن العلماء الذين درسوا هذا التخصص على شاكلة ريمون آرون استندوا في تفسيراتهم لهذا العلم على إسهامات ماكس فير التي عملت على دراسة وتفسير الفهم La compréhension[1] الذي يقوم على فهم التفاعلات بين الأفراد والجماعات.

لذلك سوف نقوم بدراسة السلوكات الدوافع والغايات التفاعلية في المجتمع الدولي.

فالإسقاط السوسيولوجي الذي نريد أن نسقطه على هذا التخصص وهو **التوجيه القيمي للفعل الدولي في الساحة الدولية** وهذا يدل على القيم الحقيقية True Values[2].

فالتوجيه القيمي للفعل الدولي يساهم في الحفاظ على استقرار المجتمع الدولي.والإطار الفيبيري لهذا التخصص هو أن هذا الحقل المعرفي أو الباراديغم يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الدولي الذي يستمد من الفعل الاجتماعي في التفسير السببي لنتائج الفعل الدولي.

هذا الطرح يمكننا من توظيف و استعمال علم الاجتماع الفهمي الذي يرى بأن مهمة فهم علم الاجتماع هي تفسير السلوك في معنى التفاعل الدولي.

لذلك فإن سوسيولوجيا العلاقات الدولية هي تخصص مطالب بتقديم تفسيرات لائقة من جهة العلة من أجل دراسة التفاعلات الدولية وتعمل على افهامنا للأدوار والوظائف داخل النسق الدولي.

---

[1] - إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، عمان ،دار الشروق للنشر والتوزيع 2008،ص.105

[2] - المرجع نفسه ، ص.105

فهذا العلم الجديد يقوم كذلك على وجه آخر بعمل نقدي،يقوم على تحليل وتفسير سوسيولوجي للمتغيرات التي تقوم بها الفواعل الدولية.

إن هذه العلاقة الجدلية والتي تتميز بالترابط والتتابع بين التفسير والفهم [1]تمكن الباحثين في حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية من بناء نموذج فعل دولي يساهم في حركية واستمرارية المجتمع الدولي.

كل هذا يساهم في بلورة نموذج تحليلي وتفسيري للفعل الدولي الذي يستند على مرجعيات عقلانية وقيمية تحقق التفاعل المعياري بين الدول،وبدوره يقوم الفهم بتأصيل هذا التخصص الجديد القديم في ميدان علم الاجتماع لأنه يمكننا من معرفة الأسباب والعوامل التي تحرك المجتمع الدولي والفاعلين الذين ينتجون الظواهر الدولية ويمكننا كذلك من إدراك المعاني التي تنتجها الأفعال الدولية.

فالطرح الفيبيري في تفسير العلاقات الدولية يمكننا من المقارنة والفصل والتمييز بين مفهوم الفعل ومفهوم السلوك.وهذا ما يؤهل الباحثين في هذا الحقل من القيام باستنتاجات علمية وسوسيولوجية تقدر على تفسير الواقع الدولي الذي هو نتيجة الوقائع والتراكمات التي تسمح بإفراز التفاعلات بين الدول .

ومن بين المنظرين الأوائل لسوسيولوجيا العلاقات الدولية هو العالم الفرنسي ريمون آرون لان فكره ومشروعه العلمي يتميز بالاتساع والتعقيد مما مكنه من الجمع بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع .

1 – إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ،مرجع سبق ذكره ،ص.106

ولقد برز النموذج الفكري لهذا العالم في مجال العلاقات الدولية من خلال كتابه **السلام والحرب**[1] فهذه الميزة العلمية لمشروعه خلق نوع من الصعوبات لدى الباحثين لكي يقوموا بتصنيفه في مجال بحثي معين لذلك قام بجمع التاريخ مع علم الاجتماع في مجال دراسة المتغيرات الدولية .

ومن عنا عمل على تأسيس بوادر علم سوسيولوجيا العلاقات الدولية لانه قام بعملية إسقاط علمي على وجود الفرق الجوهري بين الجماعات المحلية وتوظيفه كمنهج دراسة على الفروقات الجوهرية بين الجماعات الدولية من خلال دراسة وتوظيف السلوك الدبلوماسي والاستراتيجي الذي يؤسس للعلاقات الدولية[2] .

يرى عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون**Raymond Aron** أن هدا العلم نجمه مع ظهور جيل جديد من علماء الاجتماع و لا سيما الشباب و ظهرت أفكارهم و نقاشاتهم في المجلات العلمية مثل المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع.

و لقد بدا هذا الاهتمام بهذا الحقل مع بداية توطد العلاقة بين الحرب و المجتمع الصناعي [3] و تطور هذا المشروع مع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع و التي قررت بان تكون سوسيولوجيا العلاقات الدولية هي الموضوع الرئيسي للمؤتمر العالمي لعلم الاجتماع[4].

---

[1] – مارتن غريفشس ،خمسون مفكرا في العلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة 1999،ص،14

[2] – المرجع نفسه ،ص16.

[3] -Raymond Aron ,Une sociologie des relations internationales , Revue française de sociologie, 1963, p.307

[4] -Ibid. p.307

و لقد ساهمت الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع في وضع مقاربة تناظرية **Approche** Symetrique بين الحرب و العلم من اجل دراسة هذه المقاربة الجديدة في حقل علم الاجتماع التي تدرس السلوك الاجتماعي للعلاقات الدولية internationales la socialité des relations.

و هذا التخصص ينظر لمفهوم الدولة المدنية التي تتجاوز الحالة الطبيعية،و فكرة المدنية تتعلق بمفهومي القانون و الشرعية و هذا يمكن من الإجماع بين سوسيولوجيا النسق الاجتماعي أو سوسيولوجيا الإجماع و سوسيولوجيا العلاقات الدولية [1] و الجمع بين هذه الفروع العلمية يحقق الانسجام و تماسك المجتمع الدولي و علماء الاجتماع الذين يتبنون هذا الطرح كما يرى ريمون ارون هم من المتأثرين بالمدرسة الأمريكية.

هذه المقاربة تسمح بوجود علاقات دولية بين الدول المدنية و هذه العلاقات تعمل على إلغاء احتكار العنف و الإكراه غير مشروط بين الدول من القيام بعلاقات مع دول أخرى.

و هذا ما يسمح بتشكيل و بناء نسق العلاقات الدولية يرتكز على الشرعية و الإجماع.

هذا التخصص أو الطرح الذي نظر له علم الاجتماع في مجال السياسة يستند على شرط بنائي دائم condition structurelle permanente للعلاقات الدولية التي تتجاوز المجتمعات التقليدية.

و هذه الأنماط من العلاقات التي تكون بين الأفراد و المنظمات تساهم في صيانة نظام دبلوماسي يكون عادة غير مكتوب وغير موثق بل يفرض معايير متفق عليها [2] وكذلك مجموعة من القواعد تخلق

---

[1] - Raymond Aron ,Une sociologie des relations internationales , op-cite ,p.308

[2] -Ibid.p.311

الاحترام و الالتزام .و كذلك محاربة الصراعات العسكرية التي تقضي على الاستقرار الدولي الذي تشكله المجتمعات المدنية.

وهي تعمل كذلك على القضاء على حروب المجتمعات التقليدية التي تساهم في إلحاق الضرر للدول و كذلك تؤثر على سيادة الدول،و تفرض نوع من العقلانية الوظيفية التي تتجاوز الحروب [1]

و هذا بدوره أنتج سوسيولوجيا تقوم بدراسة المنظمات الدولية مثل :منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة سياسية دولية عن طريق تطبيق مناهج السوسيولوجيا العلمية للمنظمات الدولية من اجل صياغة مخطط عقلاني schéma rationnelle

لتنظيم العلاقات الدولية التي تخلق التنافس بين الدول و خلق نظام دولي منسجم و متماسك و تعتبر المدرسة الأمريكية في علم الاجتماع هي المنطلق النظري الذي استند عليه ريمون آرون في تصوره لسوسيولوجيا العلاقات الدولية ،و بالخصوص التيار التفاعلي الذي يعد كانقلاب علمي على مدرسة شيكاغو التي ترى بان الوقائع الاجتماعية تتشكل من خلال ديناميات التبادل و المبادلات بين الأفراد و الفاعلين.

في نهاية الخمسينيات كانت السيوسيولوجيا الأمريكية تعاني من هيمنة منهجية يفرضها نهجين و هما التيار البنيوي الوظيفي بزعامة تالكوت بارسونز ومن جهة أخرى السوسيولوجيا التكميمية و الإحصائية لبول لازار سفلد[2] و هذه الهيمنة خلقت نوع من الارتجاج لمدرسة شيكاغو التي تخلت نوعا ما عن منهاجها

---

[1] -Ibid.313

[1]- فيليب كابان ،جان فرونسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات ،ترجمة إياس حسن ،دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ،سورية ،دمشق ،ط1،2010،ص115.

و تصوراتها ودخلت في حقل جديد و منهجي و هو التفاعلية الرمزية بزعامة بلومر **BLUMER**[1] وهذه المقاربة خلقت نوع من التفكير ة التحليل للظواهر الاجتماعية و العنصر الأساسي الذي فرض على ريمون آرون على توثيق العلاقة بين سوسيولوجيا العلاقات الدولية و المدرسة التفاعلية الرمزية إن صح القول هو تركيزه عل مفهوم **فهم دينامية المبادلات** هذه الدينامية هي نتاج وتراكم علمي ومنهجي للتفاعلية الرمزية التي ولدتها الظروف السوسيولوجية لمدينة شيكاغو الأم.

وانطلاقة هذه الدينامية التفاعلية عرفت نهضة حقيقية في نهاية عقد الخمسينات وساهمت كل من أعمال:هوارد بيكر و أنسلم شتراوس وكلاهما يرى بأن الواقعة الاجتماعية ليست معطى بل هي افراز لصيرورة تفرضها التبادلات والتفاعلات على مستوى العلاقات التي تنحصر في سياق عياني وملموس[2] وهذا كله يتناقض مع النزعة الوظيفية.

ويرى كذلك أنصار هذا التيار التفاعلي بأن المبادلات التي تفرضها الديناميات الاجتماعية تكون عملية تفاعلية معقدة تسمح بتشكل هذه العلاقات من جديد عن طريق الملاحظة الأمبيريقية التي تساهم في تثبيت قواعد التفاعلات وهذه تمكن الباحثين من توظيف المقاربة الميكرو سوسيولوجيMicrosociologique في تحليل وتفسير العلاقات الدولية التفاعلية، ومن بين الدراسات التي صادفتنا والتي تؤكد عمق العلاقة بين المدرسة الأمريكية و سوسيولوجيا العلاقات الدولية هي طرح ارفنغ غوفمان الذي غالبا ما يصور المجتمع كمسرح يخضع للتفاعلات الاجتماعية وطقوس التواصل التي تؤسس لمعايير وآليات التنظيم[3].

---

[1] – المرجع نفسه ،ص115 .

[2]– المرجع نفسه،ص.115.

[1]– فيليب كابان ،جان فرونسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات ،مرجع سبق ذكره،ص.119

ويؤكد بارسونز في كتابه:" بناء الفعل الاجتماعي"أن التفاعلات والتبادلات المشكلة للفعل الاجتماعي ترتكز على نموذج فعل منبثق من الواقعية التحليلية Analytical Realism.[1] التي تساعد في فهم العالم الخارجي الذي يدعى الواقع الأميريقي[2]Empericl Reality.

الذي يساهم في صياغة مقاربة منهجية وسوسيولوجية تدرس التفاعلات الدولية بين الدول باعتبارها ظاهرة امبريقية التي تخلق تفاعل مستمر بين المفهوم والواقع ونمط العلاقات الدولية لا يتحقق إلا في شكل أو صورة مجتمع يكون في هيئة أو شكل واقع امبريقي يجمع بين التحليل والواقع.

ويمكن وصف العلاقات الاجتماعية بأنها صراع[3] وذلك عندما نقوم بإسقاط الفعل على غاية الإرادة فالمجتمع هو مجموعة من الشركاء والفاعلين.والصراع السلمي هو ما يطلق عليه إسم التنافس[4].الذي يكون على شكل تصرف سلمي من أجل فرض السلطة أو الإرادة.

والتنافس الذي يكون على شكل صراع سلمي يكون بشكل منظم خاصة إذا كانت أهدافه موجهة وفق معايير نظام معين فالصراع الذي نقصده في مجال سوسيولوجيا العلاقات الدولية هو كيف تؤثر نوايا الدول التي تسعى إلى فرض هيمنتها على دينامية المجتمع الدولي.

وهذا الصراع يكون نمطي وجماعي غايته تحقيق أهداف الدول ولكن لا يجب للصراع أن يكون ضد أو ينقلب على التكيف الاجتماعي والعلائقي بين الدول.

---

[2]– محمد عبد الكريم الحوراني ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع ،دار مجدلاوي ،عمان 2007 ،ص.139

[2] – المرجع نفسه ،ص139 .

[1]– ماكس فيبر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ،ترجمة صلاح هلال ،مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري ،المركز القومي للترجمة ط1،2011،ص.72

[4]– المرجع نفسه،ص.72

وسلوك الصراع يجب أن يكون عقلاني وشرعي ويحفظ خصوصيات الدول والمجتمعات . فالصراع المقصود في سياق بحثنا يكون قيمي عقلاني غائي ويعتبر الوعي هو الموجه الأساسي للصراع وكذلك عنصر الاستقلالية.

2-3- المقاربة التفاعلية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية

لا يمكن فهم العلاقات الدولية بمعزل أو بمنأى عن فهم التفاعل الرمزي وعلى وجه الخصوص التفاعل وأساسه هو الفعل الاجتماعي الموجه والذي يكون بمثابة أداة معبرة للمعنى الذي يسعى الفعل إلى تحقيقه.

ونحن في هذا السياق سنقوم بعملية تأويل سوسيو تفاعلي للعلاقات الدولية

فالتفاعل بين الدول هو الذي يسمح بانبثاق النظم والبناءات التي تشكل المجتمع الدولي[1]،الذي يستند على العلاقات التبادلية و التداخلية التي تنتج التأثير بين الفاعلين تتمكن من تأطير التواصل الدولي البناء والسلمي.

فهذا التيار المعرفي لم يكن وليد العدم بل أوجدته مصادر فكرية وفلسفية أهمها البراغماتية وفلسفة الأفكار والسلوكية[2].لكن المصدر الأصلي و الفعلي

La source authentique الذي تأثر به المعاصرون في علم الاجتماع هو ماكس فيبر الذي نظر لمفهوم الفعل الاجتماعي والتفهم.

و لا ننسى أن البراغماتية هي كذلك تعتبر كمنهل ومرجع لماكس فيبر حيث أنها نظرت لفلسفة الفعل لكن العلاقة المحورية بين التفاعلية الرمزية وسوسيولوجيا العلاقات الدولية تكمن في بناء وتطوير نموذج نسقي للفعل وفق أطر ومقومات معيارية.

---

[1] -إبراهيم عيسى عثمان ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،عمان ،دار الشروق 2008،ط2008،1،ص.113

[2] - المرجع نفسه ،ص.114

ويرى مؤسسو هذا التيار أن التفاعل هو نتاج حقيقة واقعية تفرضها أفعال الناس وأن عنصر القدرة هو العلة في وجود التفاعل وكذلك عنصري الاستقلالية والتحرر أي علاقات القوة في التفاعل

نود في هذا السياق أو الاطار المفاهيمي أن نوضح الارتباط المنطقي بين الفعل والقوة لأن موضوع سوسيولوجيا العلاقات الدولية هو مرتبط ومقترن بنظرية الفعل[1] التي تساهم في تحديد وتأطير العلاقات التفاعلية بين الدول.

والقوة عند الفاعل تتجسد في القدرة التحويلية للأفعال والسلوكات ولأن القوة هي الجوهر الأساسي في قيام العلاقات بين الأفراد وهي التي بدورها تؤسس لمفهوم التكيف الاجتماعي والذي نقوم بإسقاطه على التكيف بين الدول.

والتفاعل المبني على القوة والصراع هو الذي يساهم في بلورة مقاربات سوسيولوجية تسمح بتوفير أرضية منهجية من أجل دراسة العلاقات الدولية في حقل علم الاجتماع السياسي.

يعتبر الفعل الاجتماعي من الأركان المؤسسة لعنصر التفاعل الذي يكون ناتج عن النسق الاجتماعي باعتباره مجموعة من الفاعلين لكل واحد منهم مركز معين.

وكل هذه الأفعال تساهم في إنتاج وتكوين نمط معين من العلاقات التي تتحكم في الأعضاء وبناءا على هذا الطرح سوف نعتمد على تبني آليات التحليل النسقي عند بارسونز لأن هذا التحليل يتكون من

[1]– أنتوني جيدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع ،ترجمه وقدم له محمد محي الدين ،مراجعة وتصدير محمد الجوهري ،المشروع القومي للترجمة ،ص.219

4 عناصر أساسية وهي الفعل الاجتماعيSocial Action والموقفSituation والفاعل Actor،توجيهات الفاعل Actor Isorientation.[1]

هذه العناصر المؤسسة للتحليل النسقي للأدوار والتفاعلات تساهم في بناء نظرية سوسيولوجية قابلة للتطبيق في حقل العلاقات الدولية ودمج الفعل والمصلحة في سياق تفاعل متبادل ومنسجم.

وهنا يكون للنسق systèmeأهمية وظيفية من حيث تنظيم التفاعلات والسلوكات.وجوهر التحليل النسقي التفاعلي الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الدول والحكومات في الحقل الذي نريد تأكيد هويته السوسيولوجية وهو حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية وهو الترابط العضوي بين الوظائف والأدوار داخل فضاء تفاعلي وتواصلي وهو المجتمع الدولي[2] .

والهدف من الربط بين المقاربة التفاعلية الرمزية وكل ما تحتويه من رؤى وتوجيهات ومرتكزات فكرية ومنهجية وتيار العلاقات الدولية هو تحقيق الفعالية والتوازن بين الفاعلين في مجال العلاقات الدولية ومن هنا يمكن لهذه المقاربة السوسيولوجية أن تحقق عناصر الانسجام والتوافق ضمن مقاربة ومنهج يسمح بدراسة العلاقات الدولية كتخصص يحقق التفاعل والاحترام والتواصل بين الدول والاستعمال العقلاني للقوة والبصمة أو اللمسة السوسيولوجية تكون في العلاقات الدولية من خلال تطبيق وتفعيل مفاهيم وظيفية مثل:التكيف Adeptation وتحقيق الهدف Goal Attainment وتحقيق التكامل Integration والحفاظ على النمط maintenance[3] Pattenern.

---

[1]-إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،دار الشروق للنشر والتوزيع عمان،2008،ط2009،1،ص.127

[2]- المرجع نفسه ،ص.128

[3]- إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ،ص.129

هذه المفاهيم والمؤشرات كلها تسعى إلى الحفاظ على النظام والاستقرار ومحاربة فوضى الاجتماع في المجتمع الدولي وتبحث عن عوامل واستراتيجيات تساهم في بناء التفاعل الاجتماعي بين الدول ضمن سياق سياسي دولي.

وتعتبر الدراسات السياسية هي الأرض الخصبة لتطبيق المقاربة التفاعلية الرمزية في العلاقات السياسية وذلك أن القرار السياسي هو نتاج لجملة من التفاعلات السياسية والاجتماعية.

وهذه المقاربة السوسيولوجية هي جسر أو همزة وصل بين البيئة السياسية والبيئة الاجتماعية مما يسمح بحدوث دورة سيبر نيتيقية Circulation cybernétique التي تسمح للباحث في علم الاجتماع السياسي أن يفهم طبيعة النظام السياسي والدولي وفهم العلاقات التفاعلية بين الدول مما يشكل له نموذج إرشادي تفاعلي، بمعنى آخر باراديغم تفاعلي [1] Un Paradigme Interactionnisteيحدد وظيفة الفاعلين داخل الساحة الدولية والهدف من إدخال النظرية التفاعلية الرمزية في حقل العلاقات الدولية باعتبارها تدرس قدرة الفاعلين أو الدول في الحفاظ على الهوية والانتماء في ظل الاندماج في المجتمع الدولي[2]

لأن هذه المقاربة بدورها تساهم في إعادة صياغة سلوك تداخلي للدول باعتبار الفعل والسلوك كلاهما يعمل على تأسيس العلاقات الدولية بين الحكومات والدول كون الأفراد المتفاعلين ممثلين لمؤسسات وحكومات.

---

[1] -Bernard Denni, Patrick Lecomte, Sociologie du Politique, Tome 1 ,IEP-Droit-sciences Eco, Troisième édition revue et augmentée ,Presses Universitaire de Grenoble ,P.153

[2] – ريتشارد أوزبرن،بورن فان لون ، علم الاجتماع ، ترجمة حمدي الجابري ، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام ،المشروع القومي للترجمة ، ط1،2005،ص.88

2-4-الحاجة لهذا التخصص:

حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية هو علم جديد ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بينما في فرنسا كان من اختصاص المؤرخين فهذا التخصص جاء لكي يدرس الظواهر الدولية Les Phénomènes Internationaux ومعالجتها باعتبارها وقائع اجتماعية.

وهو يقوم كذلك بدراسة الواقع الدولي بطريقة سوسيولوجية تندرج في السياق الجزئي Micro لأنها تدرس أنماط التفاعل بين الفاعلين داخل المجتمع الدولي وهذا النموذج يعمل على نقل العلاقات الدولية من قالبها النظري ويضعها في قالب عملي ووظيفي ،فهذا الكم من المقاربات والبناءات النظرية يساهم في دراسة وتفكيك تحولات الدبلوماسية و المفاوضات في عمليات تسوية الأزمات[1].

هذا التوصيف العلمي الذي يتعلق بهذا التخصص الجديد في ميادين علم الاجتماع السياسي يخلق نوع من التوليف La Combinaison بين عدة مفاهيم أساسية التي تشكل النظرية العامة لسوسيولوجيا العلاقات الدولية التي تعتمد على مقاربة علمية ممنهجة تدرس الدولة ،القوة،المصلحة،الهوية، في إطار يسمح باحتكاك البارادیغمات التي هي نسبيا مجردة كالمؤسساتية والواقعية والبنائية constructivisme.

كل هذه المقومات تعطي لهذا التخصص أو النظرة السوسيولوجية للعلاقات الدولية القدرة على خلق نقاشات معرفية تساهم في تأطير الوقائع الدولية لأنه يدرس الفاعلين ، الأدوار ،العقلانية، الصراع

[1] -Guillaume Devin, Sociologie des relations internationales ,Edition La Découverte ,Paris2002,2007,2013p.04

،بناءات الهيمنة ،التضامن هذه المفاهيم كلها تساهم في بلورة موضوع سوسيولوجيا العلاقات الدولية كحقل معرفي قائم بذاته يرتكز على تنوع المقاربات .

وعلى ضوء هذا التشخيص المفاهيمي لهذا التخصص يتضح لنا بأنه يحمل في طياته مضامين تقر وتعترف بأن نظرية العلاقات الدولية هي وليدة العلوم الاجتماعية وهذا ما ينفي صفة الغرابة على سوسيولوجيا العلاقات الدولية ليس بصفته علم قائم بذاته و إنما كذلك موضوع بحث مفروض من طرف نظرة العلوم الاجتماعية من خلال المقاربة التجريبية الاستقرائية L'approche Empirico-Inductive بهدف الوصول إلى استنتاجات عامة تمكن من بناء باراديغم بحثي يسمح على توجيه الباحثين في هذا المجال الجديد.

الذي يدرس قضايا التغيير في العلاقات الدولية ويسمح بتطوير نظرة تحليلية ونقدية للمشهد الدولي وهو بدوره يخلق أنموذج إرشادي يفرض نوع مغاير من التفكير حول القضايا الدولية التي تستمد مرجعيتها العلمية من دراسة نمط تحليل الفاعلين في المشهد الدولي ،ودراسة النسق مابين دولاتي Le Système Interétatique الذي يقوم بمواجهة الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية جماعات الضغط من هنا نستسيغ فكرة مفادها تأثير التداخل **والتبعية المتبادلة** L'interdépendance للسياسة الداخلية على الفعل الدولي[1] .

هذا التخصص جاء كضرورة من أجل استعمال أدوات مفاهمية ونظرية متطورة في إطار علم الاجتماع السياسي وكذلك من أجل صياغة وبلورة نموذج تحليل للدولة ومظهرها الخارجي في الاندماج ودراسة مدى قوة الدول الأعضاء التي تساهم في صياغة قرارات تضمن مصالحها وتدافع عن سيادتها.

[1] - Guillaume Devin, Sociologie des relations internationales ,OP- cite ,p.19

فهذا التخصص جاء لكي يدرس الإشكاليات المرتبطة بسيادة الدولة la souveraineté étatique والعلاقات الدولية والعابرة للوطنيةles relations inter –et transitionnelles.

وهذا كله يعمل على تشخيص الأدوات المفاهمية المتقدمة بالمقاربات السوسيولوجية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية التي تكون مفهوم القوة والسيادة والمعايير الدولية كبناءات اجتماعية.

فهذه المقاربات السوسيولوجية تعمل على تطوير أدوات التحليل في أو داخل نسق العلاقات الدولية كعلم يدرس أنماط التفاعلات والتواصل،هذه المعايير والمقومات تعمل على تتبع وتأطير مسار الاندماج بين الدول التي تعتمد عليها من التواصل والاتصال وهذا كله يندرج في سياق الاندماج بين الحكومات L'intégration intergouvernementales. والذي بدوره يسمح بخلق نوع من الاحترام النسبي للسيادة الوطنية للدول[1] وبناءا على هذا التواصل والاحترام تتشكل مقاربة نظرية ومفاهمية تشمل ثلاث أبعاد للاندماج:الاندماج الأفقي والعمودي والقطاعي[2].

كل هذه المحاولات العلمية والأكاديمية من أجل تأكيد الحاجة لهذا التخصص أو الحقل الجديد في ميدان علم الاجتماع السياسي جاءت لكي توضح تأثير الأفكار والمصالح والرهانات التي تتبناها السلطة لكي توضح علاقتها مع مسار الاندماج بين الدول والحكومات.

وهذا بدوره يخلق طابع دولي للدول والحكومات بصفتهم فاعلين في المسرح الدولي.

---

[1] - Sabine Saurugger, « Avons-nous besoin d'une sociologie des relations internationales pour analyser l'intégration européenne ? », Revu *Politique européenne*
2008/2 (n° 25), p.194

[2] -Ibid.p.194

فالهدف الرئيسي الذي دفع العلماء والباحثين من أجل دعم وإرساء هذا التخصص أو الباراديغم الجديد هو أنه تخصص يدرس بكل جدية الطابع المابين حكوماتي والعابر للوطنية لفكرة الاندماج

Le caractère intergouvernementale et transitionnel de l'intégration[1]. وفق أدوات مفاهمية تسمح للدولة بأخذ مكانة مركزية داخل النسق الدولي أو العالمي والمقاربات السوسيولوجية التي تعالج حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية تدرس الدول كبناءات اجتماعية وتضع لها مكان في الفضاء أو المجال الدولي و تعطيها صفة الفاعل الدولي[2] L'acteur international.

وهي بدورها تعتبر الظواهر الدولية les phénomènes internationaux. وقائع اجتماعية وتعمل على القيام بدراسات حفرية على مستوى القوى العميقة في النظام الدولي،وتدرس كذلك الاكراهات وأنماط ممارستها بين الدول وكذلك أنماط الديناميات وتأسس لنموذج الفعل الدولي

Le mode d'action international . الذي ينتج مؤشرات متبادلة الترابط أو تتلاقى في نوع من الترابط المتبادل وتشكل بناء مفاهيمي أو تسمية مفاهيمية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية وإضافة إلى ما تطرقنا إليه هو أن هذه المؤشرات ومع كل ما تحمله من قرائن ودلالات تفاعلية وترابطية تساهم في التأثير على الظواهر الدولية.

وهذا النموذج من الأفعال الدولية يرتكز إلى حسابات وقيم ومعايير تحافظ على الهويات والثقافات للدول داخل النسق الدولي وتعد بمثابة أسلوب تحليل للأدوار داخل حقل سوسيولوجيا العلاقات

[1] - Sabine Saurugger, « Avons-nous besoin d'une sociologie des relations internationales pour analyser l'intégration européenne ? »Op-cite,p.195

[2] -Ibid,p195

الدولية[1]،والاعتماد على آليات التحليل النقدي للمقاربات السوسيولوجية التي تدرس التنافس بين الدول وقياس مدى قوة الدول من حيث تفاعلها وتواصلها مع الحفاظ على هوياتها ومصالحها .

فهذا الحقل الجديد لا يستثني دور الدولة في سوسيولوجيا العلاقات الدولية كون الدولة هي نقطة الانطلاق في تأسيس علم الاجتماع السياسي.

وجوهر هذه المقاربات التي تشكل النموذج النظري لسوسيولوجيا العلاقات الدولية تعتمد على رفع مناهج وباردیغمات تدرس الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية لقيامها بالفعل الدولاتي **L'action étatique**.الذي يسمح بتأسيس نظرة **vision** لهذا التخصص الذي يبحث في معيار القوة داخل العلاقات بين الدول .

ومعيار أو نقطة الجمع بين سوسيولوجيا العلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي هي دراسة تأثير القوة في العلاقات بين الدول لأن القوة في علم الاجتماع هي علاقة[2] أي قوة الدولة على الحفاظ على مصالحها والقوة على التفاوض في سياق الصراعات والتي تؤهل الدولة بالقيام بسلوكات تمثيلية لمصالحها وسيادتها.

وتعمل هذه المقاربات على دراسة وتفكيك مفهوم المصلحة الوطنية بطريقة سوسيولوجية، فالمصلحة الوطنية من المقاربة السوسيولوجية في سياق العلاقات الدولية هي معيار كون كل فعل تقوم به الدول الفاعلة يعد بمثابة قيمة**valeur** تدافع وتمثل المصالح والسيادة الوطنية للدولة.

---

[1] -Ibid,p.196

[2] - Sabine Saurugger, « Avons-nous besoin d'une sociologie des relations internationales pour analyser l'intégration européenne ? »Op-cite,p.200

لأن القيمة هي التي تحفظ السيادة والمصلحة في إطار عملية الاندماج والتفاعل مع الدول[1] والقيمة بدورها تسمح للباحث أن يفهم ويدرك منطق الأفعال والتفاعلات التي تعمل على اعادة انتاج علاقات دولية بين الدول من أجل تحقيق المصالح وحماية السيادة.

وهذا بدوره ينتج المظهر المعياري الدولي للاندماج والتفاعل بين الدول لأن الماهية العلمية للمعيار هي دراسة الرابط بين الفعل الدولاتي والمصلحة وتدرس كذلك جوهر التعارض والاختلاف بين الفكرة والتركيز على واقع المصالح الوطنية في المجتمع الدولي[2]،وفق شبكة علائقية ودولية لأن المصالح والقيم تكون محمولة من طرف فاعلين دوليين يقومون بتغيير السياق المعياري للعلاقات الدولية،والذي يجمع بين الأفكار والمعايير،مثل الجمع بين المؤسسة كفكرة والسيادة كقيمة من أجل تحقيق تحالف المصالح الوطنية وفق لأدوات سوسيولوجية في العلاقات الدولية.

وبالتالي يمكن للمقاربات السوسيولوجية أن تدرس تأثير المعايير في العلاقات وكيف تأثر المعايير في العلاقات على الأفكار وإنتاج فعل دولي يخضع للتحليل الإمبريقي

L'analyse empirique لأن تواصل الدول هو الذي يسمح للباحثين في هذا الحقل بتبني تحليل تفاعلي للمعايير وهذا النوع من التفاعل ينتج نوع من المنظمات والمؤسسات فوق الوطنية وبدورها تساعد هذه الفواعل أو المؤسسات في بلورة إطار تحليلي للعلاقات الدولية وفق مقاربات سوسيوسياسية ترتكز على مقاربة الفعل الذي ينظر لتمثلات محتكرة لفعل التواصل والتفاعل بين الدول.

[1]-Ibid,p.202

[2] -Ibid,p.203

2-5- المفهوم السوسيولوجي للدبلوماسية :

هناك خلط كبير بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية لان كلاهما يدخل ضمن حقل العلوم السياسية والدراسات السياسية لكن لو نتمعن في المعنى المفاهيمي لكل عنصر وكذلك نتعمق في مهام ووظيفة كل منهما .

يتجلى لنا بأن هناك فرق شاسع بينهما لأن الدبلوماسية تختلف عن السياسة الخارجية لأنها توضع من طرف مؤسسات دستورية باعتبارها مؤسسة تنفيذية تعمل على صياغة أطر إجرائية من أجل تحقيق المصلحة العامة للدولة .

فالدبلوماسية في السياق السوسيولوجي هي مؤسسة تعمل على خلق التفاعلات بين الفاعلين وتسعى لإنهاء الصراعات وهي بذلك تقوم بمعالجة وفهم علاقات الصراع داخل النظام الدولي[1] وتعمل على توضيح تسلسل الأفعال والأحداث والأفعال داخل المجال الدولي .

فهي مؤسسة تعمل على شرعنة الأفعال داخل النظام الدولي[2] فهي تجمع بين الممارسات العقلانية والواقعية لأنها تسمح بصياغة نموذج بنائي من حيث التخصص العلمي والعملي الذي يسمح بتوجيه الفاعلين من أجل صياغة فعل استراتيجي **Agir stratégique** [3] وهناك عدة تعريفات وصفية للدبلوماسية فهناك من يرى بأنها فن أو علم ولكن المفهوم السوسيولوجي والعملي يصنفها كممارسة أو

---

[1] -Constance Villar ,Le discours diplomatique, Paris .L'Harmattan,2008.p :62

[2] -Ibid,p.64

[3] -Ibid,p.67

مهنة سياسية لأن من يمارس هذه المهنة أو الفن او العلم يجب أن تكون له عدة معايير من بينها القدرة على دقة الملاحظة والتوجيه وكذلك تكون له القدرة على الإقناع والتتبع لكل المجريات والمتغيرات [1].

ومن بين التصنيفات التي تضعها في الحيز السوسيولوجي تصنفها بأنها فعل أو سلوك يكمن في القدرة على إدارة العلاقات الرسمية بين الدول وهي تكون في صفة مؤسسة تعمل على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية .

فهي وسيلة وأداة تعمل على تنظيم حقل الممارسات الدولية التي يكفلها القانون الدولي وهي تعرف كذلك بأنها العلم الذي يدرس العلاقات القائمة بين الدول[2] وتقوم بدراسة العلاقة بين الجزء بالكل باعتبارها منظومة من القواعد .

2-6- الدبلوماسية كمؤسسة :

غالبا ما يقترن مفهوم الدبلوماسية بالسياسة الخارجية بل يتم وصفها بأنها تتجسد في علاقة الدولة مع الآخرين من خلال عملية تسطير الأهداف وصياغة المواقف وهناك من يصفها بأنها أداة تشرف على الحوار والتفاوض .

فالدبلوماسية هي مؤسسة من مؤسسات نظام الدولة[3] وظهرت مع ظهور الحديثة في أوروبا الغربية باعتبارها أداة تواصلية تساعد في الفصل بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي ووظيفتها الرئيسية هي المفاوضات في شكل صفة إجرائية وهي تساهم في إنتاج وخلق نقاشات تحافظ على المصالح المشتركة بين الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وتتركز في البعثات والتمثيل ولها طابع رسمي وقانوني.

---

[2]-عدنان عبد الله رشيد،دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي و العام والقانون الدستوري دراسة تأصيلية ،تحليلية،مقارنة ،المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ،القاهرة الطبعة الأولى، 2017،ص.32

[3]- عدنان عبد الله رشيد،دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي و العام والقانون الدستوري دراسة تأصيلية ،تحليلية،مقارنة ،مرجع سبق ذكره ،ص.35

[3] - غراهام إيفانز جيفري نوينهام ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة 2004،ص.177

وهنا تكون الصفة المؤسساتية للدبلوماسية قابلة للتجسيد على ارض الواقع الذي تفرضه التفاعلات الدولية حيث أنها تعتمد على عملية التوجيه للسياسة الخارجية وتعمل كذلك على تنظيم النظام الدولي .

والدبلوماسية في بداياتها يعني منذ القرن 15كانت تتجسد في شكل هيئة دبلوماسية **Corps Diplomatique** ولقد تم تأكيدها على أنها مؤسسة في مؤتمر فينا سنة[1] 1815عن طريق تقنين العلاقات بين الدول وصياغة قانون للمعاهدات .

على ضوء هذه التراكمات التي مهدت لظهور الدبلوماسية كمؤسسة أصبحت هيئة سياسية تسيرها جماعة من الأفراد تربطهم علاقة مشتركة ومصيرية وهي تحقيق مصلحة الدولة والمجتمع والهيئة المؤسساتية للدبلوماسية تكون بصفة رسمية وتحت إطار قانوني وتكون في مجموع المفوضين الدبلوماسيين المعتمدين لدى رئيس الدولة[2] وهذه الصفة بدورها تعطيها الروح المؤسساتية حيث تسمح بتعدد المهام والوظائف للطاقم الدبلوماسي .

فالهيئة المؤسساتية للدبلوماسية لا تمتلك شخصية معنوية بل هي مجموع من الشخصيات المستقلة التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها على أساس الأدوار والأنشطة وفي ضل هذا التداخل التفاعلي تكون المؤسسة الدبلوماسية بمثابة جهاز يمثل مصالح وأهداف الدولة في المجتمع الدولي .

---

[1]- غراهام إيفانز جيفري نوينهام ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص.178

[2]-ناظم عبد الواحد الجاسور ،أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية "دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية "،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ،2001،ص.75

فالهيئة الدبلوماسية هي منظومة وظائف تنفيذية أو قانونية تعمل على تحقيق أهداف الدولة[1] وهي تتميز بالهرمية وأنماط العلاقات الأفقية والعمودية بين الطاقم البشري للمؤسسة الدبلوماسية .

فهي تعتمد في وظائفها على خلق مناخ العقلنة وتكافؤ الفرص وتشجيع الأفكار المنتجة وتساهم في تكوين فاعلين دبلوماسيين يعتمدون على التواصل البناء وحسن التسيير والرؤية المستقبلية واستشراف المستقبل وتحليل الواقع وبهذا تكون المؤسسة الدبلوماسية عبارة عن نموذج عقلاني في عملية اتخاذ القرار .

ويرى الدكتور حسن صعب بأن الدبلوماسية هي "علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة" [2]فهي تنطوي على قواعد وأصول وممارسات معيارية تعطيها بعد عقلاني وإداري تنظيمي ونقطة الالتقاء أو التماس بين الدبلوماسية والمؤسسة هي الممارسة المؤسساتية للمهام الدبلوماسي والصفة المؤسساتية للدبلوماسية هي أنها تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة ومستقلة في إطار كل دولة [3].

إن الصفة المؤسساتية للدولة تكون ظاهرة للعيان لأنها تتجسد فعليا في تقسيم الأدوار والمهام وفق علاقات عقلانية وقانونية وتحديد عنصر الاختصاص بين الطاقم الدبلوماسي وهذا التقسيم يكون بين 3أطراف داخل المنظمة السياسية وهي رئيس الدولة ووزير الخارجية والديوان العام .

---

[1] – مرجع سبق ذكره ،ص.75

[2] – هاني الرضا،العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،تاريخها ،قوانينها ،أصولها،مع دراسة معمقة للامتيازات وحصانات الموظفين الدوليين،دار المنهل اللبناني ،بيروت ط1،2006،ص.9

[3] – المرجع نفسه،ص.10

1- رئيس الدولة :هو الموجه للسياسة الخارجية وله الحق في تعيين الوزير والسفراء [1]وله صفة التمكين في إبرام المعاهدات وكل هذه المقومات يستمدها من الشرعية السياسية التي تسمح له باستمرارية قيام العلاقات مع الدول .

2- وزير الخارجية :إن طبيعة العلاقات مع الدول ومع تزايد مشاكلها وكثرة المؤسسات عملت الدول على إستحداث وإيجاد مؤسسات خاصة بالشؤون الخارجية والدبلوماسية وهذه بدورها تقوم بحماية مصالح البلاد[2].

3-وزارة الخارجية الديوان العام :في أي دولة تعتبر وزارة الخارجية هي المؤسسة أو الجهاز المختص بالعلاقات[3] وتتكون وزارة الخارجية من جهازين جهاز داخلي وخارجي والجهاز الداخلي هو المديرية أو المؤسسة المركزية بينما الجهاز الخارجي هو خاص بالتمثيل الدبلوماسي أما ديوان وزارة الخارجية فهو الجهاز المركزي للدولة حيث يعمل على إصدار توجيهات وتعليمات تضمن السير العمل المؤسساتي للوزارة بهدف تحقيق المصلحة العليا للدولة .

2-7- مهام ووظيفة الدبلوماسية :

لا يمكن تجاوز وظيفة لدبلوماسية في دراستنا مادمنا قد عرجنا على المفهوم المؤسساتي فالدبلوماسية كمهنة أو وظيفة لها أساليب وتقنيات تستعملها من اجل تحقيق الأهداف والأغراض ووظيفة الدبلوماسية تكتسب عن طريق الوقت والممارسة[4] حيث تعتبر كسلوك عملي في مجال وحقل تسيير العلاقات الدولية .

---

[1] - شفيق عبد الرزاق السامرائي ،الدبلوماسية ،دار الحكمة لندن 2008،ص.131

[2]-المرجع نفسه ،ص.132

[3]- المرجع نفسه ،ص.135

[4]- علي حسين الشامي ،الدبلوماسية ،نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط3،2007،ص.51

فمهام الدبلوماسية ووظيفتها في حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية تتميز بالدقة والعمق لأن العمليات الدبلوماسية هي عمليات تفاعلية و تواصلية Opérations interactionnelles et communicationnelles تعمل على دينامية المجتمع الدولي .

لذلك فالأنشطة الرئيسية للدبلوماسية تنحصر وتتجسد واقعيا في التمثيل والتواصل وتحديد الأهداف وكيفية الوصول إليها [1]عن طريق تبني آليات فعالة وفاعلة ومثمرة يحققها التمثيل والتواصل والاتصال وهذه العناصر كلها تساهم في بناء فعل دبلوماسي

Action Diplomatique يعمل على إدارة العلاقات الدبلوماسية لأن هذا الفعل يكون في صورة مؤسسة سياسية .

وهذا المهام الدبلوماسي لا يكون ولا يتحقق إلا بوجود تقنيات دبلوماسية مثل التواصل والإعلام والمؤسسات الدولية والسياسية ولكن العملية الدبلوماسية تأثرت بالتغير والثورة التكنولوجية والرقمية لأنها ساهمت في تعقيد العلاقات التواصلية بين الدول[2] لذلك فالوظيفة الدبلوماسية هي مهام تكون بصفة ممارسة تتميز بالفعالية

[1] – جيفري بيجمان ،الدبلوماسية المعاصرة ،التمثيل والاتصال في دنيا العولمة،ترجمة محمد صفوت حسن ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة 2014،ص.149

[2] – المرجع نفسه ،ص.151

فالجانب النظري لا يكفي وحده في تعلم المهام الدبلوماسي بل يجب الربط بين الواقع والنظرية وهذا ما يحقق عنصر الاحتراف في العمل الدبلوماسي وهذه المهنة الدبلوماسية تتشكل في عدة وظائف وهي الحماية والمفاوضة والمراقبة [1].

وعلى هذا الأساس أصبحت المهنة الدبلوماسية مهنة قائمة بذاتها تعتمد على التأهيل والتدريب وتعتمد على التخصص الوظيفي والذين يمارسونها اليوم ينصرفون لها بكامل نشاطهم وبالتالي يتفرغون لأداء وظائفهم كأي نشاط سياسي أو إداري متخصص ومستقل[2]

ومن بين مهام الدبلوماسية هي:

1- تمثيل الدول المعتمدة لدى الدول المعتمدة لديها[3]وهذه تدخل في مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية وكذلك مهمة.

2- التفاوض حيث تتولى البعثة الدبلوماسية مهمة التفاوض نيابة عن الدولة بهدف تحقيق مصالح الدولة والتفاوض يكون بشكل رسمي .

3- حماية مصالح الدول المعتمدة حيث تقوم البعثة الدبلوماسية بحماية مصالح الدولة المعتمدة لديها .

---

[1] - علي حسين الشامي ،الدبلوماسية ،نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ،مرجع سبق ذكره ،ص.53

[2] - هاني الرضا ،العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،تاريخها ،قوانينها ،أصولها،مع دراسة معمقة للامتيازات وحصانات الموظفين الدوليين،مرجع سبق ذكره ،ص.10

[3] - سهيل حسين الفتلاوي ،الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ،دار الثقافة ،عمان ،2009،ص.146

4- استطلاع الأحوال والتطورات هذه المهمة تقوم بها البعثة الدبلوماسية خارج الدولة حيث تقوم باستطلاع الأحوال والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1] للدول بطرق مشروعة وفق ما يقتضيه القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية .

5- تطوير العلاقات هذه المهمة تكون من خلال عملية تسهيل الإجراءات بين الدول وتعميق العلاقات والتبادلات وتقريب وجهات النظر والمواقف وتحقيق التقارب والانفراج وتفعيل الاتصال والتواصل والتفاعل الايجابي.

6- مراقبة التزامات الدولة المعتمدة لديها حيث تقوم البعثة الدبلوماسية بمراقبة مهام مؤسسات الدولة المعتمدة لديها .

7- احترام قوانين الدولة المعتمدة لديها تلتزم البعثة الدبلوماسية باحترام الدولة المعتمدة لديها لذلك يجب على الدبلوماسيين احترام قانون الدولة ودستورها وسيادتها واحترام خصوصية المجتمع الذي يعملون فيه[2].

وفي التاريخ المعاصر هناك وتوصيفات للمهام الدبلوماسي حيث أصبح هذا المجال يتجلى في كيفية إيجاد حلول فعالة وفورية للصراعات والتنافس بين الفاعلين الدوليين فهذه الوظائف والمهام كلها تساهم في خلق تفسيرات تعمل على تحقيق الاتصال والتواصل بين الدول .

---

[1] - المرجع نفسه ،ص.147

[2] - سهيل حسين الفتلاوي ،الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ،مرجع سبق ذكره ،ص.149

ولهذا غالبا ما يستعمل علماء السياسة أطروحة الصراع من أهم الأطروحات التي تؤكد على ضرورة نشوء العمل الدبلوماسي في ظل الصراعات وهذا ما يستشهد به المؤلف جيريمي بلاك[1] الذي يرى بأن الصراع من أجل استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي هو الذي ساهم في نشوء وفاعلية العمل الدبلوماسي.

ومع بداية الحرب الباردة التي أفرزت مجتمع دولي يتميز بالقطبية الثنائية التي عملت على خلق وفرض تكتلات دولية تساهم في شكل مباشر في إنتاج توترات تزعزع وظائف المؤسسات الدولية التي تحافظ على استقرار المجتمع الدولي .

هذه التوترات كانت بمثابة تطور حاسم في العلاقات الدولية وبهذا أصبحت الدبلوماسية هي الأداة المركزية التي تعمل على هذه المنظومة من العلاقات وفي هذا السياق يمكن القول ان مهام الدبلوماسية هو مهام مقترن بالمواقف والتوجهات حيث يمكن اعتبار الدبلوماسية كمؤسسة تعبر عن مصالح الدولة التي تمثلها .

والمواقف بدورها هي التي تمهد لحدوث التفاعل السياسي والدبلوماسي بين الدول عن طريق المعاهدات والاتفاقيات التي تعمل على خلق الانسجام والتعاون بين الدول وعلى هذا النحو واجهت الدبلوماسية عدة صعوبات منها صعوبة التوفيق أو التوليف بين المذهب الليبيرالي والشمولي[2] بهدف الحفاظ على استقرار المجتمع الدولي .

على ضوء هذا الوصف التسلسلي لمهام الدبلوماسية يتضح لنا أن مهمتها تتطور مع تطور مسار الحروب والصراعات وهذا يؤثر على مستوى التمثيل الدبلوماسي للدول وهذا ما يؤهلها من إدارة التحولات التي تفرضها الصراعات .

---

[1] – جيريمي بلاك ،تاريخ الدبلوماسية،ترجمة احمد علي سالم ،مراجعة سعيد الغانمي ،أبوظبي:هيئة أبوظبي للثقافة والسياحة،كلمة،2013،ص.375

[2] – جيريمي بلاك ،تاريخ الدبلوماسية،مرجع سبق ذكره ،ص.379

2-8- الدبلوماسية الجزائرية والمراكز الفكرية :

هناك العديد من المخابر والمراكز الفكرية التي تضع الدبلوماسية الجزائرية نصب أعينها وتهتم بتتبع مسارها السياسي على الصعيد الإقليمي والدولي ومن بين هذه المخابر التي صادفناها في مرحلة بحثنا هو مخبر OBM التابع لجامعة باريس شرق فهذا بدوره يرى بان الدبلوماسية الجزائرية هي وليدة ظرف أو واقع سياسي وهو حرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي .

وترى الباحثة في هذا المخبر والتي قامت بصياغة مقال علمي يجسد المسار السياسي والتوجه الإيديولوجي للدبلوماسية الجزائرية المنبثق عن ميثاق طرابلس والذي ينص على محاربة الاستعمار بكل أشكاله ودعم ومساندة الحركات التحررية في العالم الثالث ودعم الشعوب من اجل تحقيق مصيرها .

وقامت الدبلوماسية الجزائرية حسب ذات الباحثة في المخبر ببناء وتعزيز أرضيتها حيث تبنت توجهات كانت صادرة من ميثاق حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964والذي قام بتفعيل قيم ميثاق طرابلس[1] وهذا بدوره ساهم في تكوين وبناء عقيدة سياسية وإيديولوجية للدبلوماسية الجزائرية التي تبنت مشروع الدفاع عن مصالح دول العالم الثالث ودول حركة عدم الانحياز .

وما يؤكد هذا الوصف أو التفسير لمسار الدبلوماسية الجزائرية هو طبيعة عملها في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978والتي كانت تعمل على تأكيد السيادة الاقتصادية للدولة الجزائرية لكل تكتسب معايير تسمح لها بمواجهة القوى الاستعمارية التقليدية[2].

[1] -Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, Laboratoire OBM (Obligations, Biens, Marchés). UPEC-Université de Paris-Est Créteil, Dynamiques Internationales ISSN 2105-2646,p.1

[2] -ibid.p2

وهذه المؤشرات حسب ذات المخبر ساهمت في نشوء دبلوماسية فاعلة ومناضلة من أجل مكافحة الاستعمار وهذا من أجل تجسيد صورة نمطية لدولة سيادية تحظى بالاعتراف القانوني والسياسي الذي يكسبها شرعية الوجود في المجتمع الدولي من خلال ممارستها فعل دبلوماسي مستقل وفاعل .

وهذا بدوره خلق نوع من الاعتراف والترحيب بالدور الجزائري على صعيد المجتمع الدولي لأن نشاط الدبلوماسية الجزائرية لم يكن محصور على الصعيد الداخلي بل تجاوز الصعيد الإقليمي والدولي وهذا الدور كان مستمد من بيان أول نوفمبر حسب الباحثة في المخبر التي ترى بأن مبدأ الاستقلال الوطني في إطار شمال إفريقيا هو الذي منح الدور الريادي للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة المغاربية والإفريقية .

ومن بين المراكز كذلك معهد كارنيغي الأمريكي وخصوصا الفرع الموجود في بيروت والمهتم بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط والذي يتابع مسار بعض الأنظمة العربية وكل المؤسسات التي تمثلها على الصعيد السياسي وهذا المعهد يقوم بمتابعة مسار ونشاط الدبلوماسية الجزائرية .

فطبيعة هذا المعهد أنه معهد بحث أمريكي ويعد بمثابة مركز لصناعة الأفكار ويعمل على توجيه السياسة العامة الأمريكية ويبحث في إيجاد آليات من أجل تعزيز السلام الدولي ويرى هذا المعهد على حسب نظرة وتفكير الباحثين فيه على أن الدبلوماسية الجزائرية هي مؤسسة تمثل الدولة تسعى إلى تحقيق السلم في إفريقيا وتسعى جاهدة إلى مكافحة الإرهاب .

وهذه النظرة يتبناها الباحثين في المعهد من خلال الدور الدبلوماسي للجزائر في أزمة مالي وأن هذا التدخل يهدف إلى تفادي الصراعات في المنطقة[1] وهذا ما جعل بعض الفاعلين في المجتمع الدولي يرحبون بدور الدبلوماسية الجزائرية في سعيها لحل الأزمة السياسية في مالي .

هذا الدور يخول للباحثين في هذا المعهد أن يتبنوا موقف أكاديمي مفاده أن الجزائر هي قوة عسكرية وإقليمية[2] وهم يحصرون قوة الجزائر وقدرتها بمدى مداخيلها وميزانيتها المخصصة لقواتها المسلحة و يعترف هذا المعهد على لسان باحثيه بقدرة الجزائر على مكافحة الإرهاب .

والجزائر هي عضو وفاعل ومؤسس بارز في المحافل الدولية التي تكافح الإرهاب ويرجع ذلك إلى خبرة مؤسساتها الأمنية في مكافحة الإرهاب أثناء ظرف العشرية السوداء وكذلك نجاح الرئيس بوتفليقة بكل مهارة في ترتيب احتياجات الأمن والسياسة الخارجية وهذا ما أعطى نوعا من شرعية المحارب للجزائر[3]

---

[1] – أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،واشنطن موسكو ،بيجين،بيروت،بروكسل،ص.12

[2] – أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،مرجع سبق ذكره،ص.13

[3] – مرجع نفسه،ص14

خاتمة الفصل :

ما نختتم به فصلنا هو أن الدبلوماسية هي مؤسسة تمثل الدولة كمؤسسة مركزية من خلال توجهاتها وممارستها وكذلك التفاعلات التي تقوم بها في المشهد الدولي ومن هذا المنطلق تمكنا من تأكيد الصلة بين علم الاجتماع السياسي والمؤسسة الدبلوماسية من خلال الإطار النظري لسوسيولوجيا العلاقات الدولية .

فهذا الثوثيق العلائقي الذي قمنا به لم يكن محض صدفة بل عملية تنقيب وحفر معرفي في أعمال بعض المفكرين والمنظرين في حقل علم الاجتماع ووجدنا أو لامسنا إن صح التعبير اللمسة أو الحس السوسيولوجي في المجال الدبلوماسي وخاصة عندما أوجدنا العلاقة بين الفعل الدبلوماسي والمقاربات السوسيولوجية وبالخصوص المقاربة التفاعلية .

من خلال هذا الاستنتاج سنفتح باب آخر في مجال بحثنا وهو العلاقة بين المراكز الفكرية والتي الدبلوماسية فهذا الترابط بينهما هو وليد تفاعلات بين الأفكار والأفعال لأن الأفعال التي تنتجها المراكز الفكرية هي التي تؤثر في توجهات الدبلوماسية وتساهم في صياغة بناء تصورات حول الدولة كبنية مؤسساتية وسنشخص المخابر الفكرية التي تعد واجهة جزئية أو مصغرة للمراكز الفكرية وسنسعى جاهدين في العنصر الموالي على تحديد مفهوم وماهية المراكز الفكرية ومدى قدرتها في توجيه الفعل السياسي المتمثل في الفعل الدبلوماسي كفعل مؤسساتي .

الفصل الثالث

الإطار السوسيولوجي والنظري للمراكز الفكرية

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل أن نوضح الإطار السوسيولوجي والنظري للمراكز الفكرية وسنركز كذلك على مخابر البحث في الجامعات الجزائرية وواقعها ومميزاتها ونعمل على دراستها كظاهرة تنظيمية وسنعمل على تأكيد أحقية علم الاجتماع السياسي بالمراكز الفكرية باعتبارها تعد من أهم قضاياه المعاصرة والراهنة ومن هنا سنسعى على تأكيد العلاقة بينهما وإدراج مخابر البحث أو المراكز الفكرية في سياق علم الاجتماع السياسي مرتكزين في ذلك على تحديد الإطار النظري والسوسيولوجي والبعد التنظيمي للمخابر كجماعات اجتماعية تمارس نشاط تفكيري داخل الجامعة .

لذلك سيكون هذا العنصر بمثابة نقطة أساسية في بحثنا لأننا سندرس دور التأثير الذي تمارسه هذه المخابر في توجيه السياسة العامة و كل القضايا والشؤون التي تتعلق بالدولة و مؤسساتها ومن هنا سيكون فصلنا عبارة عن تعريف لحقل جديد أو موضوع دراسة آني و راهن في حقل علم الاجتماع السياسي و هو المراكز الفكرية كتنظيمات ومؤسسات بحثية تساهم في توجيه الرأي العام من خلال نظرتها للمؤسسات السياسية بما فيها المؤسسة الدبلوماسية .

بل سنركز في هذا الفصل على مخابر البحث كهيئات رسمية تابعة للجامعة الجزائرية و سنعمل على التعريف بالواقع البحثي في العالم العربي على نحو عام وفي الجزائر على وجه الخصوص والتحديات التي تواجهها المخابر والباحثين و البحث في مدى تأقلم مخابر البحث مع المتغيرات التي تعرفها الساحة العلمية على المستوى العالمي ولقد تعمدنا التركيز على عدة نقاط أساسية منها قولبة المخابر في قالب سوسيولوجي ذو طابع تنظيمي و حللنا دورها المؤسساتي و الإنتاجي على مستوى تسيير الكفاءات التنظيمية و المشاركة الفعالة في عملية صناعة القرار السياسي من خلال توظيف الكفاءات البحثية والعلمية و صياغة أفكار و تصورات تترجم إلى حلول سياسية فهذا الفصل هو فصل محوري و أساسي في موضوع دراستنا لكننا لن نتعمق في البحث في

المراكز الفكرية بل سوف نركز بشكل خاص و دقيق في المخابر البحثية في الجامعة الجزائرية لأننا ركزنا عليها باعتبارها مجتمع واقعي من دراستنا فجل عناصر هذا الفصل ستتناول المراكز الفكرية بشكل سطحي لكنها سوف تتعمق في مخابر البحث كظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام من طرفنا نحن كباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي ونعمل على إزالة الغبار عن العلاقة بين مخابر البحث و المؤسسات السياسية و بالخصوص المؤسسة الدبلوماسية .

3-1- المفهوم السوسيولوجي للمراكز الفكرية :

لا يمكن دراسة المراكز الفكرية دون اعتبارها كظاهرة سوسيولوجية لأنها تعد بمثابة موضوع حديث في الدراسات السياسية والاجتماعية لأنها تأسست كمنظومة علمية وأكاديمية فهي لم تكن نتاج لتصور مؤسساتي او تنظيمي لعملية صناعة القرار السياسي بل جاءت لكي تعوض المثقفين الذين كانوا ينظرون للدول والأنظمة السياسية بهدف صياغة السياسات العامة والرؤى الإستراتيجية.

لذلك ركزنا على تجسيد العلاقة بين المراكز الفكرية كمنظمات تندرج في سياق سوسيولوجيا المنظمات ذات طابع سياسي و مؤسساتي تمارس التأثير على المؤسسات السياسية و تخلق نوع من التفاعل بين الخطاب العلمي الأكاديمي والقرار السياسي و المفاهيم التي تؤكد العلاقة العضوية و التداخلية بين المراكز الفكرية وحقل التنظيمات السياسية لم تكن مجرد إسهامات عامة أو ثانوية بل تبلورت في نقاشات عامة ودولية تولدت عن مخاض عسير أفرزته الملتقيات والمؤتمرات الدولية التي ترضخ للصراع الإيديولوجي الذي كان يعيشه العالم في فترة الحرب الباردة .

و هذا ما ساعدنا على تبني مقاربة تمكننا من دراسة وفهم فاعلية هذه المؤسسات الفكرية التي بدأت مسارها في شكل نوادي للتفكير متكونة من منظرين ومفكرين مختصين في مجالات علمية معينة و هذه النوادي التي كانت تمارس التفكير من أجل ممارسة التأثير والرقابة على المؤسسات السياسية كانت تضفي صفة الشرعية على الديمقراطية التشاركية التي كانت تسود المجتمع الأمريكي بهدف خلق التفاعل و التواصل بين المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات والنوادي الثقافية والجامعات و المجتمع السياسي المتمثل في الأحزاب والنوادي السياسية وعلى ضوء على هذا التفاعل تبلور مفهوم **ثينك ثانكس** هو مفهوم علمي أمريكي لأنه ظاهرة أمريكية بامتياز ولا تقبل التقليد بل وحتى القياس وكانت الفترة الممتدة من 1940إلى غاية 1950 هي مرحلة العصر

الذهبي لتطور المراكز الفكرية حيث تبلورت أول فكرة لتطوير مشروع مركز **راند** [1] Le Rand Projectوهو بمثابة مشروع يسعى إلى تطوير الصناعة الأمريكية في مجال الطيران لكن سرعان ما تم استنساخ هذا المشروع في المجال السياسي و الأكاديمي .

هذا السياق التاريخي لنشأة مفهوم المراكز الفكرية يوحي بأن هذه المراكز تعد بمثابة ظاهرة دخيلة على المجتمع الغربي ولا سيما أوروبا التي تأثرت بالمشروع السياسي الأمريكي الذي يمجد أهمية الوجود الأكاديمي و حضوره الفعلي في عملية صناعة القرار السياسي و المفهوم الأقرب لحقل علم الاجتماع السياسي بخصوص الثينك تانكس هو أنه يعتبر بمثابة مستودعات الفكر [2] وليس جماعات ضاغطة أو نواد للتفكير بل هي منظمات تمارس التأثير وفق طرق وأساليب متعددة و متنوعة تلتقي في هدف واحد وهو عملية صناعة قرار سياسي فعال و مثمر [3] و تختلف التسميات والإصطلاحات بخوض ظاهرة المراكز الفكرية فهناك من يصنفها على أساس أنها علم يدرس الأفكار لأنها تخدم الإيديولوجيات المتبناة من طرف الدول والأنظمة بل هي مجرد هيئة مرتبطة مباشرة بالمجتمع المدني وهذا بهدف ممارسة الهيمنة من طرف فئة تكنوقراطية نيو ليبيرالية تعرف بالطبقة المهيمنة والمسيرة للمجال السياسي[4] في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت نتاج لانشطار

---

1 - Geoffrey Geuens, « Avant-propos : think tanks, experts et pouvoirs », *Quaderni* [En ligne], 70 | Automne 2009, mis en ligne le 05 octobre 2011, consulté le 02 octobre 2016. URL : http:// quaderni.revues.org/502 ,p07

2- علي الصالح مولى ،الثينك تانكس أو إمبراطوريات الفكر مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية ،أمارابك ،مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com المجلد الثالث ،العدد الخامس 2012،ص.37

3- المرجع نفسه ،ص.37

4 - Geoffrey Geuens, « Idéologies et hégémonie : la classe dirigeante au prisme des think tanks », *Quaderni* [En ligne], 70 | Automne 2009, mis en ligne le 05 octobre 2011, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://quaderni.revues.org/510 ; DOI : 10.4000/quaderni.510, p69

dichotomieالمجتمع المدني الأمريكي ومهدت لصعود هذه الهيئات الفكرية التي أصبحت تراقب أنماط العلاقات بين المجتمع المدني و الطبقة المسيرة للمجال السياسي وبذلك أصبح للمراكز الفكرية **موشور** Prisme خاص بها ويمكنها من صياغة تحليلات و استنتاجات تنظر للسياسات العامة .

وتصنف كذلك كمختبرات للأفكار وجماعات مفكرة ومراكز للتنظير و التنظيم وهذه التسميات تختلف حسب دور ومهام المراكز الفكرية التي نشأت في سياق خاص و هناك من يعتبر مخابر أو مختبرات الأفكار بمثابة لاعب جديد في الديمقراطية الحديثة لأنها تساهم في طرح رؤى و تحليلات تساعد في صناعة القرار السياسي وهي تندرج كذلك في سياق الالتزام التنظيمي لان الباحثين في المخابر الفكرية يلتزمون بقواعد ومبادئ التنظيمات العلمية التي ينتمون إليها [1].

وهذا المفهوم كان جديد على السياسة الفرنسية وهذا من حيث التسمية لأن السياسة الفرنسية عرفت هذه الفترة في فترة القرن 18 وعز هيمنة النزعة الليبيرالية على مقاليد الحكم في عهد نابليون وكانت تعرف بالمكاتب أو العلب السوداء Les cabinets Noires وهذه المكاتب بدورها كانت تساهم في صناعة القرار السياسي الفرنسي بطرق موازية وهذا ما طرحه المؤرخ الفرنسي Xavier Mauduit الذي فسر البعد التاريخي لوجود هذه المنظمات الفكرية التي كانت توظف النخب كمؤسسات موازية للسياسيين الرسميين [2].

ومن منظور أمريكي أنجلو ساكسوني تأخذ المراكز الفكرية عدة أسماء وتوصيفات بل العديد من التسميات كخلايا التفكير مختبرات الأفكار،و مصانع للأفكار و الإستراتيجيات وإضافة إلى ذلك يوجد تصور آخر يقر

1 - Elena Stoeva La qualité des relations employés – supérieur et l'engagement organisationnel, HEC MONTRÉAL ,Aout 2006 ,p.08

2 - Xavier Mauduit ,le ministère du faste : la maison de l'empereur Napoléon 3 , Parlement Revue d'histoire politique 2008/03 n HS4 p.73.

بأن مختبرات الأفكار هي بمثابة جزء من صميم المجتمع المدني وهي تقوم بدور مهم في تحفيز الأفكار و الفعل السياسي في الديمقراطيات الحديثة وهذا الطرح يتبناه المفكر السياسي الأمريكي جيمس ما كفان الذي استخلص مفهوم لمخابر البحث وفق منطلقات فكرية وأكاديمية [1]وتسمية مراكز الفكر من وجهة نظره هي حقيقة يفرضها التنظيم السياسي لأنها تعتبر حاضنة للأفكار التي تتميز بالجدة والراهنية في معالجة القضايا التي تعايشها الدولة بل يمكن لهذه المختبرات أن تكون على شكل خزان للفكر في شكل هيئات مستقلة للبحث تكرس كل كفاءاتها لخدمة المصلحة العامة عن طريق إسناد الدولة بكل القرارات العلمية التي تؤطر السياسة العامة للدولة .وهذا من خلال القيام بعمليات تتجلى في عدة أوجه و أشكال من بينها نقد وتحليل السياسات العامة [2] وهذا بهدف التدخل و المشاركة في المجال العام فمركز الفكر في هذا السياق هو وليد الاحتكاك بين التنظير و الممارسة بهدف خلق التأثير السياسي وفهم مقاصد المصلحة العامة عن طريق اعتماد وسائل البحث التطبيقي و إيجاد الحلول المناسبة للأمور العامة و توفير الإسناد والدعم الفكري لصانعي القرار السياسي وهي تعد كذلك كهيئة تعمل على التخطيط السياسي للمستقبل .و على أساس هذه التوصيفات للمراكز الفكرية وجدنا سمات أساسية للمراكز الفكرية تعطيها صفة الإنتاج و التأثير العلمي ومراكز الفكر هي هيئة دائمة تتميز بالاستمرارية لأن الأهداف التي تسطرها هي متعلقة بالمستقبل.

وتكون غالبا ما تكون متخصصة في إنتاج حلول للسياسة العامة وهي تعمل على تأطير المجال العام و السياسي تتميز مراكز الفكر بوجود طاقم بشري متخصص ومتفرغ للبحث يعني المركز أو مختبر للأفكار يكون على شكل جامعة بدون طلبة ويقوم بنشاطات علمية ونقاشات عامة هادفة للمساهمة في الحياة السياسية

[1]- ستيفن بوشيه ،مارتين رويو، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار ،ترجمة ماجد كنج ،مراجعة وتدقيق فارس غصوب ،درا الفرابي ،لبنان ط1،2009،ص54.

[2]- المرجع نفسه ،ص56.

ومختبرات البحث تنتج أبحاث تتميز بالأصالة والفعالية من حيث التفكير و التحليل و النصح يعني تقديم استشارات مثمرة وناجعة تساهم في إسناد الحكومات و الوجهة العلمية والفكرية لمخابر البحث تكون موجهة لرجال السياسة و الأعمال وصناع القرار على نحو خاص وتساهم كذلك في تشكل تصورات سياسية للرأي العام .

ومن خصائص المراكز الفكرية أنها تأخذ طابع الاستقلالية الثقافية و الفكرية وهذا راجع لسبب رئيسي هو أن المراكز الفكرية لا ترتبط أي ارتباط إيديولوجي أو مباشر بمؤسسات الدولة التي تنتمي إليها بل تتميز بنوع من التسيير الذاتي لأن هدفها الرئيسي هو بيع الإبداع الفكري المتمثل في الإصدارات و الاستشارات [1]

وفكرة مختبرات البحث لها جذورها و الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتميز بخاصية أنجلو أمريكية لأنها كانت نتاج لطبيعة المجتمع الأمريكي و الذي عمل على تطبيق عقيدة أو منهج يعرف ب **رأسمالية العلم** و التي أنتجت نوع من الخبراء و الباحثين يرتبط إنتاجهم الفكري والعلمي بمنطق العرض و الطلب بمعنى كلما زاد طلب الحكومات على الاستشارات السياسية والإستراتيجية زاد عرض المراكز الفكرية لمنتجاتها العلمية وتصوراتها الأكاديمية للمشهد السياسي و الأزمات السياسية وهذا النمو المتزايد للمراكز الفكرية وأدوارها الاستشارية ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي مهدت لسيطرة وهيمنة الفكر السياسي الليبيرالي الذي يؤمن بحرية التوجهات و الأفكار السياسية مما سهل وجود خبراء استراتجيين مختصين في التخطيط السياسي و الاستراتيجي يضمن البقاء والفعالية السياسية للدولة ومؤسساتها .

[1]– ستيفن بوشيه ،مارتين رويو، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار،مرجع سبق ذكره ، ص 59.

ولقد ساعدت المؤسسات السياسية و العلمية في تنشيط و تفعيل التفكير. ولذلك توجد عدة مفاهيم متفاوتة و لاسيما من وجهة النظر الغربية التي تعتبر مراكز التفكير كيانات مستقلة عن الدولة وتعمل لصالح شركات أو مؤسسات ذات طابع خاص و ربحي.ولكن هذا من المنظور التقليدي الذي يحصي المراكز الفكرية في الفكر التنظيمي وتكون بذلك عبارة عن خزان للأفكار وهي غالبا ما تكون جامعات بدون طلبة[1].

وهناك من يتعمق في تحديد مفهوم المراكز الفكرية في حقل المراكز التي تمارس التأثير والتوجيه في الحياة السياسية والعامة وهذا ما يؤكد مصدر قوتها من خلال خلق تفاعلات ونقاشات فكرية وثقافية وحتى إيديولوجية داخل الفضاء السياسي من اجل بناء نموذج نسقي للتأثير والتوجيه داخل مؤسسات الدولة .

لذلك هي تعتبر بمثابة أجهزة فكرية تمارس التأثير على السياسات العامة.من خلال استخدام الكفاءات العقلية و الفكرية و تفعيل الفعل الجماعي الذي ينتج قرارات عقلانية تتميز بمعيارية إستراتيجية و رؤية استشرافية توجه مسار الدول و المؤسسات [2]لكن هذا التأثير لا يمكن أ، يكون بدون إيديولوجيا بمعنى يجب أن تكون أفكار هذه المخابر تعبر عن أفكار السلطة السياسية الحاكمة وهذا يعطيها صفة تبريرية بمعنى هذه المراكز تمارس أو تجسد التبرير الإيديولوجي للدولة التي تعمل لصالحها في شتى الطرق والوسائل .

و من منظور مؤسساتي يمكن القول أن المراكز الفكرية عبارة عن منظمات عمومية تمارس نوع من النشاط الخدماتي على مستوى طرح الأفكار والحلول بينما على الصعيد الخاص فهي منظمات علمية وفكرية

1- Tatjana-Xenia Puhan, Balancing Exploration and Exploitation by Creating .Organizational Think Tanks, GABLER EDITION WISSENSCHAFT,p46

2-Erin Zimmerman, Think Tanks and Non-Traditional Security Governance Entrepreneurs in Asia ,palgrave macmillan (UK), Series Standing Order ISBN 978–0–230–22896–2 (Hardback) 978–0–230–22897–9 (Paperback)p.16

تمارس سيادتها الذاتية في عملية تسيير شؤونها و عدم خضوعها للارتباطات المادية و حتى السياسية .لكنها . و هي من المؤسسات او التنظيمات التي تعمل على تأطير و عقلنة الفعل العمومي[1] وهي بدورها تشرف على عملية مراقبة السياسات الفاعلة والموجهة للفضاء العام و السياسي الذي يجسد العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني حيث تعد المراكز الفكرية ركيزة أساسية منه .هذه الخصائص كلها تسهل علينا عملية التأصيل السوسيولوجي للمراكز الفكرية ويتبين لنا بأنها عبارة عن منظمات تتميز بالاستمرارية والديمومة ومؤسسة على صفة الاختصاص في إنتاج وطرح الحلول المتعلقة بالمساءل العامة .

هذه المميزات الاختصاصية و التنظيرية لهذه المراكز ليست وليدة الصدفة أو مجرد نشاطات عادية بل هي نتاج لحتميات فكرية وسياسية عرفها المجتمع الغربي وبالخصوص المجتمع الأمريكي الذي عرف التداخل المباشر والحتمي بين التطور الصناعي و التوجهات السياسية للدولة مما أدى إلى تشكل أو وجود طبقة علمية باحثة توجه جل طاقاتها للبحث العلمي من أجل صياغة الحلول[2].والعمل من أجل تدعيم الرؤى الفكرية والعلمية وفق آليات تتميز بالمتانة الفكرية و قوة التماسك من حيث البناء الفكري والنقدي الذي تتميز به الحلول التي تنتجها .

وضرورة الحاجة إلى المراكز الفكرية أو ما تعرف في سياق دراستنا ب مخابر البحث هو التطور الذي عرفه الفكر السياسي الإنساني ولا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الغربي والشرقي مما جعل كل جناح أو معسكر يستنجد بالمثقفين والمفكرين وحتى الخبراء الأكاديميين

1 - Urrutia, O., Mered, M., Denoual, R., et al. (2016). La France des Think Tanks 2016. Paris : Observatoire Européen des Think Tanks, 308 p.p.45

1- Urrutia, O., Mered, M., Denoual, R., et al. (2016). La France des Think Tanks Op-Cite ,p.46

من أجل وصناعة أفكار واستراتيجيات توجه السياسات العامة من أجل التموقع والتفوق على المعسكر المعادي لها فكريا و ممارسة التأثير الإعلامي والفكري على صانعي القرار بهدف التقيد بفكر معسكر معين والترويج لسياسات الدول المتصارعة فكريا ولكي تضمن البقاء لسياستها عن طريق مراكز البحث السياسية والإستراتيجية التي كانت عبارة عن منابر فكرية تترجم توجهات الدول سياسيا إلى أفكار رؤى مما سمح بظهور نمط جديد من العمل الفكري و هو الانتقال من المجهود الفكري الفردي إلى المجهود الفكري الجماعي المنظم الذي ينفي فكرة تعارض المصالح داخل الدولة الواحدة أو المنظمة الواحدة والعمل على صهر الفعل أو المجهود الفكري الجماعي في بوتقة واحدة وهي تحقيق المصلحة السياسية المشتركة للدولة وفق منهج ورؤية علمية وأكاديمية .

هذه التحولات على صعيد عملية صناعة القرار السياسي فرضت على الباحثين إلزامية معرفية وعلمية وهي إلزامية صياغة مفهوم خاص ومحدد بالمراكز الفكرية وليس الاعتماد على مفهوم فضفاض قابل للقياس و إنما بلورة مفهوم ينسجم مع البعد الجماعي والتنظيمي لعملية التفكير العلمي الذي يعمل على تطوير وتفعيل السياسات العامة و توجيه الدولة ومؤسساتها لتحقيق أهداف تسمح للدولة بالفعالية المؤسساتية و المجتمعية باعتبار المراكز ممثل للمجتمع المدني .

3-2- مخابر البحث كظاهرة تنظيمية :

المخابر الفكرية أو بمعنى المراكز الفكرية هي تنظيمات فكرية و علمية ذات طابع مؤسساتي ترتكز على نموذج تفكير جماعي منظم و الاعتماد على تقسيم العمل الفكري على حسب الاختصاص والتوجه للباحثين الذين يتميزون بالكفاءة والفعالية وهذا أهم معيار تنظيمي للمراكز أو المخابر الفكرية [1] .وفعاليتها

1- خليل محمد حسن الشماع ،خضير كاظم عبود ،نظرية المنظمة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ط2000،1عمان الأردن ،ص333

تتجسد في قدرتها على توظيف الموارد البشرية والمتمثلة في الكوادر البحثية والنخبوية التي تنظر للفعل التفكيري الجماعي بهدف البقاء والعمل الدائم من أجل إنجاح أفكارها وتفعيلها على أرض الواقع وهذا ما يمكن المخابر الفكرية من تحقيق مخرجات إنتاجية[1] تتجسد في بيع أو أنتاج أفكار تساهم في صياغة وتاطير السياسات العامة وتمارس الرقابة الفكرية المنظمة وفق أسس وقواعد معرفية وأكاديمية تضمن لها الحفاظ على الفعالية والكفاءة سواء كبناء مؤسساتي أو جماعة بشرية تتمثل في النخب الباحثة .

بناء على هذه المعيارية التنظيمية التي تتميز بها المراكز الفكرية لا تختلف التعريفات والتوصيفات العلمية من بينها تعريف الموسوعة المجانية المعروفة بان المراكز الفكرية هي " منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث و الدراسات أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة و المهمة "[2] وهناك مؤسسات علمية وبحثية عملت على تحديد توصيف تنظيمي للمخابر الفكرية وهي مؤسسة راند الأمريكي للأبحاث بأنها " تلك الجماعات أو الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة " [3] باعتبارها مؤسسة تسمح بتفاعل الأفكار والتواصل بين الكفاءات البحثية من أجل تقديم الاستشارات و التوجيهات في المجالات التي تتعلق بمصالح الدولة ومؤسساتها وبما فيها مصالح المجتمع .

و ضرورة هذه المخابر هي المساهمة في المساءل العامة السياسية وهذا راجع لما تكتسبه من فعالية وتأثير ولها صفة الفعالية و التأثير على الدولة ومؤسساتها مما يسمح بتنوع تعريفاتها و من بين التعريفات التي ترى بأن مخابر البحث هي مؤسسات بحثية إنتاجية و خدماتية تعمل على تقديم الدراسات والمنجزات العلمية و

1- خليل محمد حسن الشماع ،خضير كاظم عبود ،نظرية المنظمة ،مرجع سبق ذكره ص.334

2- خالد وليد محمود ،مراكز البحث العلمي في الوطن العربي الإطار المفاهيمي – الأدوار –التحديات – المستقبل ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،بيروت ،ط1،2013، ص 30 .

3- المرجع نفسه ،ص 30.

التي تخدم مصالح الدولة والمجتمع و السياسيات العامة و التأثير في القضايا التي تعد محط اهتمام من طرف المجتمع [1] وبناء على هذه المعلومات المتحصل عليها من فروع وتخصصات سوسيولوجيا المنظمات توحي لنا بأن مخابر البحث بكل ما تحمله من مميزات تنظيمية وهيكلية وفكرية هي مؤسسة علمية وفكرية و سياسية تمارس فعل تنظيمي Agir organisationnel[2] مبني على العمل العلمي والبحثي الجماعي بغية إنتاج معارف تترجم إلى توجيهات سياسية للدولة و مؤسساتها .

وتقوم المخابر البحثية بتقديم خدمات فكرية وعلمية للهيئات الرسمية من خلال طرح مشاريع علمية ومخططات علمية هي نتيجة للنشاطات الذهنية والفكرية التي تقوم بها الكوادر العلمية الباحثة على مستوى المخابر التي تنتمي إليها بل هي تعد بمثابة القواعد الخلفية للمؤسسات على اختلاف توجهاتها و أهدافها.

و البعد التنظيمي للمخابر يتجلى واقعيا من خلال مساهمتها الفعالة في عملية صناعة القرار السياسي الناتج عن عملية دوران المؤسسات والمنظمات العلمية والسياسية التي تشكل الحياة السياسية والعامة للمجتمعات المتطورة ومن هذا المنطلق الذي يعطي المخابر الفكرية صفة الفاعل باعتبارها تمارس فعل تنظيمي يساهم في التأثير على السياسات والتوجهات للدول التي تتميز بنمط عيش متطور تفرضه متطلبات الحياة العصرية في جميع المستويات [3] .

بل توجد العديد من التوصيفات التي تعتبر مخابر البحث كمصانع للأفكار الجديدة في مختلف المجالات لأن منتجاتها الفكرية التي تتميز بالجدية تعمل على دعم السياسات العامة التي تؤسس لبناء أو صياغة قرار سياسي

1- المرجع نفسه ،ص 31.

2 - Maggi Bruno. Bologna , De l'agir organisationnel. Un point de vue sur le travail, le bien-être, l'apprentissage, TAO Digital Library, 2016.p.23

3- المرجع نفسه ، ص 29 .

يتميز بالفعالية و الاستمرارية ولا سيما فيما يتعلق بالشؤون السياسية التي تتميز بالتداخل و التشابك بين المؤسسات السياسية و الفاعلين داخل الفضاء العام مما يتطلب استمرارية إنتاج الأفكار كحلول للمشاكل التي تفرضها الاختلافات السياسية وما يميز الحلول التي تطرحها هو أنها تلقى الترحيب من طرف النخب السياسية والمجتمع بمعنى سوسيولوجي أدق هو أن مخابر البحث تعمل على نسج علاقة تواصل وقبول بين المجتمع ومؤسسات الدولة .

وما يؤكد اقتران وتلازم مفهوم مخابر البحث بالتنظيم هو العمل الجماعي المشترك من أجل الوصول إلى هدف واحد يخدم مصلحة النخب الفاعلة الباحثة والمجتمع باعتبار مخابر البحث هي منظمة تستند في عملها على كفاءة الكوادر البحثية التي تعمل على خلق تفاعل مثمر بين الخطاب الأكاديمي و الخطاب السياسي وبوتقة هذا التفاعل في أفكار تكون على شكل حلول فعالة للمجتمع ومؤسسات الدولة .

وفي سياق علم الاجتماع العام يرى العديد من المفكرين والباحثين بل الرواد في هذا التخصص أن التنظيمات هي وحدات بشرية تؤسس وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة [1] وهناك من يرى بأن هذه التنظيمات هي وحدات أو جماعة اجتماعية تشكل نسقا من العلاقات التي تتفاعل بينها من أجل تحقيق هدف معين لذلك وهذا يؤكد الهوية والانتماء السوسيولوجي لمخابر البحث ومن بين النقاط و المحددات التعريفية التي تساهم في تأكيد نقط التشابه بين مخابر البحث و التنظيمات هو تبني منطق التقسيم الاجتماعي للعمل والأدوار داخل منظمات البحث من أجل خلق ديناميكية فكرية و إحداث التفاعل [2]

1- طلعت إبراهيم لطفي ،علم اجتماع التنظيم ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2007، ص. 23

2- المرجع نفسه ،ص.25

ومخابر البحث من منظور أو مقاربة سوسيولوجية هي " فعل تنظيمي " [1] لأن الأفعال التفكيرية للباحثين تتميز بالمعيارية على مستوى فعل التنظير وإنتاج الأفكار وصياغة الإستراتيجيات العامة للدولة و مؤسساتها بل الذي يؤكد صفة الفعل التنظيمي هو سيطرة النزعة العقلانية في تسيير هذه المخابر بل الاعتماد على تسيير هرمي مبني على التدرج و التخصص الوظيفي حسب الكفاءة و التوجه .

ومخابر البحث تتميز بسلطة التسيير الذاتي من حيث تبني التوجهات الإيديولوجية و ليس السياسية لأنها تعمل على تسويق أفكارها في شكل خطط وبرامج سياسية بل تقوم بوظيفة التسويق للمؤسسات السياسية وهذا لا ينفي عنها صفة الاستقلالية بل هذا يندرج في إطار عملها السياسي ألتنظيري بل حتى الدعائي إن صح القول وبالمقابل تقوم هذه المخابر كذلك بممارسة فعل الرقابة على السياسات العامة و سبر آراء المجتمع وتجس نبضه السياسي و تبحث في متطلباته على كل الأصعدة وهذا ما يسمح لنا بدراسة هذه التنظيمات الفكرية و نبحث في توجهاتها و أبعادها[2].

والصفة الهرمية والبنائية هي التي تؤكد الصفة البعد الاجتماعي لمخابر البحث التي تأخذ شكل المؤسسات العمومية كالهيئات الاستشارية و المؤسسات الأكاديمية لأنها تعمل على تحقيق أهداف تنسجم مع تطلعات الدولة والمجتمع والحفاظ على استمرارية المكاسب المشتركة للطرفين بل تساهم هذه المخابر في تفعيل الفعل العمومي كضامن أساسي و رئيسي لمشروع الدولة كفاعل يمار التحكيم العقلاني و الرشيد لكل التناقضات و الاختلافات السياسية .

والتيار التنظيمي لم يكن دخيل على المجال السياسي ذلك لأن الدول قبل الحرب الباردة كانت تستند على الطاقم الاستشاري للرئيس ولكن مع بزوغ نجم الحرب الباردة وظهور الصراع الفكري بين المعسكرين الغربي والشرقي حكم بضرورة بناء وتأسيس هذه التنظيمات التي تمارس التفكير الجماعي داخل مؤسسات أكاديمية غالبا ما تكون مرتبطة بمشاريع سياسية و إستراتيجيات وطنية تخدم مصالح الدولة و المجتمع وفق آلية

1- ماكس فيبر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ،ترجمة صلاح هلال ،مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري ،المركز القومي للترجمة ط1،2011،ص. 87

2- طلعت إبراهيم لطفي ،علم اجتماع التنظيم ،مرجع سبق ذكره ص.26

تفكير عملي و إجرائي يأخذ بعد إمبريقي ميداني [1] و اعتماد آليات العمل الجماعي المنظم الذي يهدف إلى تأطير الكفاءات البحثية داخل مخابر البحث .

هذا النوع من العمل الجماعي الذي يستند على التأطير الجماعي للباحثين هو نتاج للتواصل المباشر والمستمر بين الباحثين الذين يشرفون على عملية صناعة القرار السياسي و يعملون على تعريف المجتمع بالسياسات التي تنتجها الدولة من أجل الحفاظ على المكاسب المشتركة وهذا التفاعل بين النخب الفاعلة على مستوى البحث لا يتحقق إلا بوجود فضاء مشترك للكفاءات وهو المنظمة التي تتجسد في مخابر البحث[2]

وتوجد عدة مقاربات تؤكد لنا السياق السوسيولوجي لهذه المخابر باعتبارها تندرج في سياق الظواهر التنظيمية لكن هذا المفهوم لا يزال يشوبه الغموض لأنه مشوش وغير مستقر ومثير للجدل لأنه يوضع نفسه في مدخل متعدد التخصصات والحقول العلمية فالمراكز الفكرية أو مختبرات الأفكار لا تزال تعاني من "أزمة مصطلح "[3]وهذا بدوره سيسمح للباحثين في هذا المجال بتأسيس أو بناء مذهب مفاهيمي خاص بهذه الظاهرة التفكيرية في السياق التحليلي في السوسيولوجيا العامة التي وظفت هذه المخابر في بنية مفاهيم الحقل الاجتماعي وفضاء رأس المال ومجال القوة [4] .

وهذه المخابر التي تتخذ الشكل التنظيمي تعد بمثابة كيان مستقل عن المؤسسات الرسمية والحكومية لأن بناءها المفاهيمي يرتكز على فكرة الاستقلالية لأنها لا تتموقع بين المؤسسات داخل الدولة لأنها لا تنتمي إلى مجال معين وهذا ما يطلق عليه في علم الاجتماع ب "الفضاء بين المجالات" ففكرة الفضاء بين المجالات تساعد في وصف بعد أساسي و دور مهم وفعال للمراكز الفكرية[5] التي تكون في صورة مستودع للأفكار ومعاهد لتوليد الطاقة العقلية التي تعمل على بناء شبكات من خبراء مختصين في مجال التخطيط السياسي النخبوي ما يجعلها تدخل في سياق الجماعات السياسية و المؤسسات ومعاهد البحوث الجامعية

1 - Chatherine Balle ,Sociologie des organisation ,Paris,PUF,p.28-

2 -Ibid,p.78

3 – توماس ميدفيتز ،مراكز الأبحاث في أمريكا ،ترجمة نشوى ماهر كرم الله ،منتدى العلاقات العربية والدولية ،ط1،2015،ص.39

4 – المرجع نفسه ،ص.40

5 – المرجع نفسه ،ص.41

بوصفها أحد العناصر التي تساهم في تشكيل وتفعيل عملية أو بناء نموذج عقلاني وعلمي للتخطيط السياسي وهي بدورها تكون عبارة عن نموذج تنظيمي للأفكار التي تتجسد في صورة حلول و استراتيجيات .

3-3- البعد السوسيولوجي لمخابر البحث :

لا يمكن فهم ديناميكية المراكز الفكرية باعتبارها ظاهرة تنظيمية بمعزل عن السوسيولوجيا العامة كنظرية قائمة بحد ذاتها .و لو نقوم بدراسة أو مقاربة حفرية لذلك سنجد أن المراكز الفكرية أو مخابر البحث هي جزء لا يتجزأ من المشروع السياسي و العلمي لماكس فيبر لأنه اعتمد على توظيف و استعمال الخبرة العلمية [1] في مجال صناعة القرار السياسي .بمعنى أخر التوظيف الإمبريقي للأفكار داخل المؤسسات السياسية عن طريق ترسيخ مناخ العقلانية في منظومة الأفعال السياسية فالنظرة السوسيولوجية للمراكز الفكرية هي نظرة تحليلية تضع مراكز الأبحاث في إطار نظري سوسيولوجي و القيام بعملية تصوير عام للحياة اليومية للمراكز الفكرية ومدى تأثرها بالعلاقات الاجتماعية وهذا ما خولها أن تكون فئة مؤسسة و الذي سمح لها بالاندماج المجتمعي و بالخصوص المجتمع الأمريكي الذي ساهم بشكل فعال في إنتاج هذا النمط من المؤسسات التي تساهم في حركية الفضاء السياسي الأمريكي.

فالمجال المخبري أو البحثي هو مجال مهجن [2] بين المجالات السياسية و الأكاديمية وحتى الاقتصادي و الاجتماعي وهي بدورها تساهم في تشكل مفهوم الفضاء ككيان معرفي وفكري ومن بين التحليلات السوسيولوجية كذلك هو أن المراكز البحثية هي عبارة عن أبنية جزئية تابعة لبنى كلية عامة تتقاسم الأدوار و الوظائف من اجل خلق و إنتاج قضاء معرفي يشارك في بلورة المشاريع السياسية و صياغة الاستراتيجيات التي تركز على سيادة فكرية للدول.

1- توماس ميدفيتز ،مراكز الأبحاث في أمريكا ،ترجمة نشوى ماهر كرم الله ،مرجع سبق ذكره ،ص.241

2- المرجع نفسه ، ص. 242

وهذه النظرة السوسيولجيا التي تؤكد البعد السوسيولوجي لمخابر البحث ليست نظرة سطحية بل هي نظرة مستمدة من توليف و توثيق منهجي و مفاهيمي من خلال مراقبة الدور الوظيفة لهذه المراكز باعتبارها معهد أو مؤسسة تجمع الخبراء وهي تمارس التأثير العلمي على المجال السياسي و تقوم بتحقيق التواصل بين المجال العلمي و المجال السياسي أي الربط و التنسيق بين الجامعات و الأحزاب و غيرها من المؤسسات العلمية و السياسية وفق هذه المعايير تكون عبارة عن جملة أو منظومة آليات تواصلية باعتبارها تتشكل في بنية سوسيولوجية تسمح بخلق التفاعل بين النخب السياسية و العلمية .

فمن المنظور السوسيولوجي الفهمي **la sociologie** compréhensive تسعى مراكز البحث إلى تحقيق الانفصال بين المعرفة العلمية و المعرفة السياسية وذلك بهد تجاوز وإقصاء الديماغوجية و الشعبوية داخل الفضاء الأكاديمي و هو السياسة[1].

فهذه الرؤية تندرج في سياق علم الاجتماع الأكاديمي وهذا مفهوم يطلق أو أطلقه بعض المثقفين على واقع علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدرس ظاهرة المثقفين و كيفية انعزالهم عن المجتمع .وهذا ما أكده أو عبر عنه المفكر الأمريكي. "راسل جاكوبي والذي ناقش في كتابه " آخر المثقفين " [2] مدى تأثير الحياة الفكرية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكلت من خلال زيادة التخصص العلمي و انعزال المثقفين عن الحياة اليومية وهذا ما ساهم في خلق نقاش أو جدل علمي حول علم الاجتماع الأكاديمي الذي يدرس العلاقة بين المراكز الفكرية و المؤسسات العامة.

1- المرجع نفسه ، ص 243 .

2 – توماس ميدفيتز ،مراكز الأبحاث في أمريكا ،ترجمة نشوى ماهر كرم الله ،مرجع سبق ذكره ،ص 244.

ومن اجل توضيح أكثر فالمقصود بعلم الاجتماع الأكاديمي هو دراسة أنماط التفكير في المجتمع الأمريكي ويدرس الدوران النسقي للمراكز الفكرية و والمنظور السوسيولوجي للمراكز الفكرية يتجلى في تفاعلها ودورها ووظيفتها في المجتمع لأن مخابر البحث تهدف إلى إنتاج وصياغة فعل جماعي علمي و تفكيري منظم ناتج عن التعامل و التصرف بين الخبراء داخل المؤسسة البحثية[1].

فالنظرة الفيبيرية لهذه المخابر أنها تتكون أو تتأسس على نسق معيار الذي ينتج دور حيوي[2] للمعرفة في عملية ممارسة السلطة بمعنى أصح دور الأفكار و المعرفة في توجيه الممارسات السياسية داخل المجال العام و المتجسد في الدولة.وهذا ما يتحقق عن طريق تجسيد علاقة بين المراكز الفكرية ومحيطها لأن التيار الأمريكي يرى بأن الحدود بين المنظمات البحثية و محيطها هي حدود واضحة تحددها وظائف و أدوار المراكز الفكرية التي تعتبر وحدة اجتماعية [3] موجهة نحو هدف خاص الذي تسعى جماعة من الخبراء و الباحثين على تجسيده على ارض الواقع.

1 -Jean Étienne , Françoise Bloess ,Jean-Pierre Noreck, Jean-Pierre Roux dictionnaire de sociologie ,Hatier ,Paris Aout 2004 .p465
2 - Ibid. p . 466
3- Frédéric Lebaron, la sociologie de A à Z 250 mots pour comprendre Dunod ,Paris 2009,p : 88 .

3-4- وظائف المراكز الفكرية (مخابر البحث):

العنصر الأساسي الذي نود دراسته في موضوعنا هو البحث في وظائف و مهام المراكز الفكرية وهذا يساعدنا في تحديد المعالم السوسيولوجية لأدوارها ومهامها لأنها تتميز بدور فعال يساهم في العديد من العمليات الإنتاجية وبالخصوص إنتاج الإبداع و تحفيز الباحثين داخل المنظمات الفكرية سواء كانت سياسية أو اقتصادية من خلال إنتاج ميكانزمات تسمح بعملية تطوير وتحسين الإبداع[1] الذي سرعان ما يتحول إلى حلول و استراتيجيات عامة تتبناها الدولة والمجتمع .

لذلك لا يمكن حصر أدوارها في مجال معين فقط بل هي تتميز بالشمولية لأنها تخدم الشأن العام وباعتبارها ترسانة فكرية وإيديولوجية تتميز بمهام رئيسي وهي كونها تعد بمثابة جسر بين المجتمع و الدولة والعلم وتخدم المصالح العامة و الفرد وصانع القرار[2] وهي بمثابة حيز أو فضاء يسمح بحدوث التفاعل بين الخطاب السياسي والخطاب الأكاديمي فدورها هو ترجمة المصالح الإيديولوجية وفق مقاربات وطرق أكاديمي وهذا النوع يخلف نموذج علاقة ترابطية لأن مختبرات الأفكار عادة تتجه مباشرة إلى أصحاب القرار السياسي وأصحاب القرار السياسي يتوجهون بدورهم إلى مختبرات الأفكار بهدف الحصول على قرار سياسي فعال ومنتج على المستوى السياسي العام و كذلك من اجل بلورة رؤى نقدية وفكرية تعطيها دور استشاري.

---

1 – Damien Bruté de Rémur, « Les Think Tanks. Systèmes autopoïétiques pour la gouvernance par l'information », *Revue internationale d'intelligence économique* 2009/2 (Vol 1), p.176

2- خالد وليد محمود ،دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،سلسلة دراسات ، الدوحة يناير 2013، ص. 18 .

ودورها الأساسي يكمن في تأمين المعلومات و المعطيات التي يستند عليها القرار السياسي لأنها تشكل خطوطا خلفية لمؤسسات الدولة[1] ومن بين الأدوار و المهام كذلك هي:

إجراء الأبحاث و الدراسات وتقديم التحليلات المعمقة بصفة منهجية بخصوص المشكلات والقضايا الشائكة الحساسة التي تتعلق بالسياسات العامة .لأن المراكز الفكرية أصبحت تتميز بأدوار رئيسية في تخطيط السياسات العامة و الاستراتيجيات القومية و ترشيد عملية اتخاذ القرار[2].وكذلك دعم وإسناد ضاع القرار لأن رجل الدولة يكون بحاجة إلى إسناد فكري وعلمي من اجل تبني خيار سياسي ناجح يحقق المصالح العليا للدولة ويمكنه من الفصل في القضايا السياسية بشكل دقيق ومعمق بطريقة أكثر علمية لأن الهياكل التنفيذية في الحكومات تعتمد على المراكز البحثية في منجزاتها و خبراتها العلمية .لأنها توفر البدائل والاقتراحات و الخيارات.

وتعمل على تقديم الاستشارات و الإرشادات لصالح صناع القرار حيث توفر لهم قاعدة بيانات أصلية تتحصل عليها من خلال البحوث العلمية و الدراسات الإمبريقية و استطلاعات الرأي الذي من خلاله تقوم هذه المختبرات بتقديم التفسيرات و التوجيهات للطاقم الحكومي من أجل صياغة برامج سياسة عامة وتقوم بتوضيح سياسة الدولة للرأي العام بهدف خلق نوع من الفهم المجتمعي للسياسة العمومية.

ومن بين هذه الأدوار كذلك هي تعزيز روح البحث العلمي ومعالجة القضايا العلمية بكل موضوعية وعلمية واستقطاب أصحاب الخبرة العلمية الذين يتميزون بثقافة البحث و التحري و الاستدلال ومن بين الأدوار الأساسية للمراكز الفكرية تجسير الفجوة بين المعرفة و التطبيق [3] على مستوى المعارف

1- المرجع نفسه ،ص .20

2- المرجع نفسه ،ص. 19

3- خالد وليد محمود ،دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر،مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

و المعلومات العلمية و المساعدة على القيام ببرامج علمية تكون كأرضية و قاعدة انطلاقا للخطط السياسية بهدف دعم المؤسسات السياسية بالمعلومات الموثقة و الجديدة من أجل صياغة تحليل علمي و سياسي دقيق وكذلك البحث عن وسائل التنمية ودعم المؤسسات الأكاديمية و العلمية ومراكز الأبحاث هي مؤسسات تقوم بدور قناة اتصال بين صانع القرار و الشعب و هي تقوم بدور صناعة الأفكار وجس نبض المجتمع.

ومن بين الأدوار التي تقوم بها المراكز الفكرية هي تأثيرها على الحكومات و الدول وكذلك على هياكل صناعة القرار حيث تقوم بتغيير الأفكار و المعتقدات السياسية و الإيديولوجية للدولة لأنها تمارس دور التأثير [1] على عملية صناعة القرار السياسي.

وهذا الدور يتطلب المدة و الفعالية لأنه يعد بمثابة إستراتيجية طويلة المدى من خلال تسطير أهداف ترتكز على دور محوري لهذه المراكز يتجلى في : القدرة على البقاء و الاستمرارية للدولة عن طريق دعمها بالأفكار و الخطط و تقوم بدور فعال وبناء وهو توظيف نخبة من الباحثين و المفكرين داخل هذه المخابر الفكرية بهدف تطوير الرؤية الإستراتيجية للدولة ودعم السياسة الخارجية.وفي سياق آخر يمكن تحديد وظيفة وادوار المراكز الفكرية في ممارستها لمهمة إصدار التحذيرات السياسية[2] وتعقد أنشطة علمية مثل الملتقيات والمؤتمرات الدولية والندوات من أجل خلق فضاء تفاعلي يساهم في إنتاج مدخلات معرفية وأكاديمية تساهم في توجيه السياسة العامة للدولة وتمارس كذلك مهمة تفسير المعطيات السياسية وصياغة تحليلات تستند عليها الدولة ومؤسساتها .

1- هبة جمال الدين محمد العزب ،دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت سبتمبر،ط1، 2015،ص.60.

1- بلال التليدي ،الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية دراسة في أزمة النموذج المعرفي حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،بيروت ،ط1،2013،ص.24

3-5- واقع مخابر البحث في الجزائر

مخابر البحث هي عبارة عن هيكل تنظيمية تتكون من فرق بحث تندرج تحت سلطة الجامعة تتميز بالتخصص العلمي وهدفها هي تعزيز إنتاج المعرفة العلمية و القيام بعملية التخطيط العلمي وإعداد الباحثين.

والمختبرات أو المخابر العلمية في الجزائر تعد بمثابة أرضية حقيقية لانجاز البحث العلمي لأنها بدورها تتحصل على معدات ومساعدات من طرف الدولة و الجامعة الجزائرية قامت بتوفير شروط البحث العلمي في الجامعات بهدف مواكبة الانفجار المعرفي و العلمي و تجسيد ما يعرف ب مجتمعات المعرفة ففي الجزائر هي جاءت كفكرة تعمل على تطوير مناهج و آليات البحث العلمي في الفضاء الجامعي.

و المتابع لشؤون المخابر الفكرية في الجزائر يرى بان اهتمام الدولة بمخابر البحث جاء متأخر فمنذ الاستقلال لم تكن هناك أي اهتمامات بمخابر البحث إلا مع بداية 1993 حيث قامت وزارة التعليم العالي بتغيير سياسة البحث العلمي في الجزائر [1].

وتعتبر مرحلة 1993 – 2002 مرحلة اهتمام بمخابر البحث حيث جاءت كتسلسل للمراسيم القانونية التي تنظم منظومة البحث العلمي في الجزائر و استحداث مخابر الفكر أو البحث العلمي بهدف دعم مشروع البحث العلمي و تطويره في الجامعة الجزائرية لكن هذا الوضع كان متذبذب بسبب عدم الاستقرار وكذلك غياب الخبرة الجزائرية في مجال المخابر الفكرية .

كذلك غياب التخطيط العلمي و التنسيق بين المخابر وعدم توفير شروط تحفيزية مالية للباحثين

و غياب ثقافة رأس مالية للبحث العلمي حيث يمكن للمخابر أن تستقل ماديا عن الجامعة كمؤسسة دولة

1- فتيحة زايدي ،عبد الباسط هويدي ،المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية "وضعية مخابر البحث العلمي و الكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية " ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 27،ديسمبر 2016،الجزائر ص 841 .

وتبيع منتجاتها الفكرية للقطاعات الخاصة و العمومية وهذا دليل على غياب كامل لثقافة أو مشروع اقتصاد المعرفة .

هذا الواقع الذي تعيشه مختبرات الفكر في الجزائر يتجسد في جملة عوائق منعت من تطور مشروع البحث في الفضاء الجامعي و المتجسد في مخابر البحث.

كذلك نلاحظ في هذا المجال غياب وكالات أو مؤسسات تعمل على تثمين مجهوذات مخابر البحث و تعمل على تحويل إنتاجات مخابر البحث إلى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية وهذا بدوره يجعل مخابر البحث لا ترتقي إلا مصاف المخابر الدولية وهذا من الناحية النوعية لأن معظم البحوث المنجزة في الجامعات الجزائرية و المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين ليست نابعة من إستراتيجية واضحة مسطرة من اجل تحقيق هدف معين يعني منجزات المخابر في الجامعة الجزائرية لا تساهم في السياسة العامة وكذلك لا تمارس التأثير على الرأي العام و مؤسسات الدولة لأن واقع البحث العلمي في الجزائر يتجسد في غياب مناخ اجتماعي و اقتصادي وسياسي يرتكز على مخابر البحث وهذا

الواقع الذي تعيشه مخابر البحث في الجامعة الجزائرية يعود إلى ضعف التصورات عن المشاريع التي تتبناها المخابر[1].

ويرى بعض الباحثين في الجامعات الجزائرية في هذا السياق المتعلق بواقع مخابر البحث في الجزائر لأن الكثير من مخابر البحث في الجامعات الجزائرية وجدت لتقوم بوظائف لا علاقة لها بالبحث العلمي[2]. وأنها مجرد مخابر شكلية وهذا ما يؤثر سلبا في عملية تراكم البحث العلمي في الجزائر ومن هنا يمكن القول بأن مخابر

1- فتيحة زايدي ،عبد الباسط هويدي ،المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية "وضعية مخابر البحث العلمي و الكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية " ،مرجع سبق ذكره ،ص.485

2- المرجع نفسه ،ص 484 .

البحث في بلدنا تعيش نوع من الفشل والنكوص .ويرى باحث آخر أن وظيفة هذه المخابر هي إقامة الملتقيات وطبع المجلات [1] و لا تقوم ببيع منجزاتها العلمية للمؤسسات الأخرى وهذا كله راجع إلى سوء التخطيط و التسيير .

بل هناك أمر آخر هو أن المناخ العلمي الذي يسود مخابر البحث يتجلى في جملة العراقيل الإدارية التي تعرقل مسار إنشاء هذه المخابر باعتبارها خزان للأفكار و البحث العلمي وان حالة المخابر في بلادنا تعبر عن الكم و ليس الكيف وهذا كله يؤثر على عملية إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر

و في سياق متصل الذي يعالج المخابر العلمية الفاعلة في مجال العلوم الاجتماعية نجد في بعض الدراسات و الأبحاث أن جل المكتبات في العالم العربي و الجزائر خصوصا ، تعاني الاكتظاظ بالكتب ولا توجد دراسات و تقارير صادرة عن مخابر ومؤسسات بحثية تتميز في الفعالية في دراسة وإيجاد حلول للمشاكل والقضايا التي تتصل مباشرة بالواقع الجزائري .

وهذه الوقائع ساهمت في تكريس واقع سلبي للمخابر البحثية في الجزائر ودول العالم العربي بسبب تفاقم هذه المشكلة بسبب تأثير العوامل الاجتماعية و السياسية على صيرورة مخابر البحث[2]وكذلك المذاهب السياسية و الإيديولوجية للدولة تؤثر على وجود وفاعلية هذه المخابر وهذا يندرج في إطار موقف السلطة الحاكمة من حرية التفكير [3] وكذلك حرية النقد و التحليل الذي تمارسه الكفاءات العلمية في الجامعات الجزائرية و العربية .

لذلك فالعوائق السياسية و الاجتماعية وحتى الثقافية تساهم بشكل سلبي و ايجابي في وجود مخابر البحث ككيانات مستقلة بذاتها تساهم في صناعة وبلورة الرؤية السياسية للدولة و بناء جيل جديد من الباحثين و لا ننسى كذلك الظروف الاقتصادية حيث تكون هناك شركات ومؤسسات اقتصادية و صناعية

1- المرجع نفسه ، ص 484 .

2- عبد الفتاح خضر ،أزمة البحث العلمي في العالم العربي ،ص 65 .

3- المرجع نفسه ،ص.65

تساهم في شراء المنتج العلمي للمخابر و تشرف على تكوين الباحثين بهدف الاستثمار في المؤسسات البحثية و العلمية.

ولا ننسى كذلك التكوين العلمي و الثقافي للباحثين في مجال الدراسات و البحث العلمي حيث يوجد الكثير من خريجي الجامعات يفتقدون إلى ثقافة علمية تتميز بأفق معرفي و أكاديمي يرسخ قيم البحث [1] أي هم اعتمادهم على ثقافة تستند على المعرفة النظرية و العلمية وعدم تعمقهم في جزئيات الوثائق التي تتعلق بالبحث وغياب الموضوعية و سيطرة النزعة الذاتية في تسيير المخابر البحثية .

لا يزال واقع مخابر البحث في بلادنا متأثر بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية بل هذا الواقع لا يزال يحتاج إلى مراجعة و المزيد من الاهتمام لأن هذا الوضع المزري و الدراماتيكي لمراكز البحث و المخابر داخل الوسط الجامعي يؤثر سلبا على البحث العلمي الذي يساهم بدوره في تحقيق الأهداف المستقبلية لذلك هناك عدة عوامل ومؤثرات تساهم في تحديد وتأكيد الواقع المزري لمخابر البحث في الجزائر و العالم العربي ومن بين هذه المؤثرات و العوامل:

3-5-1- النقص في عدد الباحثين:

من أهم المقاييس الدولية في مجال البحث العلمي هو عدد الباحثين[2] و الخبراء في المخابر والمؤسسات البحثية وهذا العدد يساهم بالسلب والإيجاب وعلى واقع البحث العلمي و المخابر البحثية وهذا يعود إلى غياب التحفيز المادي و المعنوي الذي أفرز بدوره ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة وكذلك غياب كوادر تهم بمراكز البحث العلمي و تجعلها أولوية هامة.

1- المرجع نفسه ،ص. 69

2 – محمد مسعد ياقوت ،أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ،درا النشر للجامعات مصر ،القاهرةط1، 2007،ص.

3-5-2- التمويل:

لا تزال تعاني مخابر البحث من قلة الإنفاق من طرف الدولة وهذا مقارنة مع الدول المتقدمة يعد بمثابة مؤشر تدهور وتدني في مستوى البحث العلمي الذي يتأثر بالبنية الهشة و الضعيفة للمراكز الفكرية وكذلك نقص الدعم الحكومي لهذه المخابر مع العلم أن الجزائر تتميز باقتصاد ريعي مستند على مداخيل المحروقات و لا تخصص إنفاقات كبيرة و ميزانيات من اجل تطوير مخابر البحث و كذلك بناء مؤسسات علمية و بحثية تعمل مع تقوية الاقتصاد والصناعة وكذلك تطور المجال الجامعي .وفي بعض الدراسات

و الكتب العلمية وجدنا أن نسبة إنفاق الدولة الجزائرية على مخابر البحث من خلال إيرادات البترول تقدر بـ 0.2 % 2004، 2005 [1] وهذا إنفاق ضئيل لا يعمل على تحفيز مخابر البحث في الجامعات الجزائرية وهذا مقارنة مع الدول الأخرى يعد بمثابة مقارنة محرجة .

وهذا كله يعبر عن عجز المخابر الجزائرية عن مواكبة التحديات العلمية و العالمية لأنها لا تعتمد على إنتاج بحوث ودراسات تساهم في بناء الدولة وهذا راجع إلى نقص التمويل الذي يخلف صعوبات وعراقيل تقيد البحث العلمي في الجامعات الجزائرية بسبب غياب صناديق تدعم البحث العلمي كذلك غياب توظيف الباحثين و طلبة الدراسات العليا في المخابر وخاصة طلبة الدكتوراه باعتبارهم كوادر بحثية و علمية.

1- محمد مسعد ياقوت ،أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ص 61 .

3-5-3- الإنتاج العلمي و النشر :

غياب النشر العلمي كمعيار أساسي لوجود المخابر لأن المجلات وحتى الكتب تعد بمثابة مصادر مالية لهذه المخابر و كذلك تقوم بتقديمها على شكل استشارات لكن المخابر الوطنية لا تزال تعاني من نقص الإنتاج العلمي و البحثي بسبب نقص المنشورات العلمية التي تعالج القضايا بكل اختلافاتها.

بل في العديد من الدراسات التي صادفناها في هذا الموضوع لا نجد تصنيف للمخابر الجزائرية وحتى واقع الجامعات الجزائرية ووجدنا في هذا الصدد من خلال تصفحنا وتركيزنا على كتاب **أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي** للمؤلف : **محمد مسعد ياقوت** بل وجدنا فيه أن عدد الكتب التي تصدر في الجزائر وكان عدد مؤسف وضئيل مقارنة بدور أخرى فمثلا في فترة 2001 – 2002 أصدرت الجزائر 133 كتاب [1] وهذا عدد لا يؤهل المخابر الجزائرية أن تكون في مرتبة معترف بها في مجال البحث العلمي .

3-5-4- البنية البحثية :

المختبرات البحثية لا تزال تعاني من بنية تحتية ضعيفة وهذا بسبب غياب مساحات مخبرية للباحثين وفي الجزائر لا تزال تعاني المخابر في مجال العلوم الإنسانية من نقص القاعات الصغيرة التي تسمح بالنقاش والندوات المخصصة للملتقيات للباحثين و طلبة الدراسات العليا[2].

3-5-5- الاتصال و التواصل:

الاتصال و التواصل هو من أهم الحاجيات الأساسية التي يحتاجها الباحثين وهذا يتجسد في المكتبات الحديثة و الرقمية لهذا نجد نقص الحواسيب لدى الباحثين و خاصة طلبة الدكتوراه وهذا راجع إلى نقص مداخيلهم و غياب مشاريع داعمة للبحث العلمي وكذلك نلاحظ في واقع المخابر البحثية الاتصال

1 – المرجع نفسه ،ص 73 .

2- محمد مسعد ياقوت ،أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

البيني بين الباحثين في الجامعات و القطاع الخاص و غياب قواعد البيانات الشاملة لكل البحوث و المنجزات العلمية و قلة مشاركة الباحثين في مجال التعليم العالي في المخابر و المؤسسات البحثية وغياب الاتفاقيات العلمية و التقاليد و الأعراف الأكاديمية بين الجامعات و المؤسسات الخاصة و المخابر.

هذا الواقع الذي قمنا بشرحه لم يكن مجرد تصوير أو وصف علمي يندرج في سياق بحثنا بل عشناه كواقع من خلال انجاز هذه الدراسة فوجدنا أن هذه المخابر تعاني من التهميش ونقص التمويل بل حتى نحن كباحثين واجهنا صعوبات من اجل التواصل معهم بسبب انجاز دراستنا بل لم نستطع الوصول إلى الباحثين في هذه المخابر بسبب غياب المقرات بل وجدنا صعوبات التنقل بين الولايات حتى نحن وجدنا أنفسنا في مشكلة نقص الدخل المادي وبعد المسافة وكذلك صعوبة التواصل مع الباحثين في المخابر بل في بعض الأحيان كنا نتواصل في المقاهي و الأماكن العامة لأن المخابر هي مجرد قاعة واحدة وهي تحت تصرف رئيس الخبر لا غير.

هذه الصعوبات كلها حفزتنا على التحدي من اجل انجاز دراستنا كذلك نقص التجهيزات و الخدمات المخبرية و نقص في البرمجيات التي تقوم بالبحوث و إجراء التحليلات و الإحصائيات

خاتمة الفصل:

ما نختتم به هذا الفصل هو أن موضوع المخابر الفكرية هو موضوع شائك و معقد لأنه موجود في بيئة لا ينسجم معها نوعا ما بسب الظروف السياسية والاجتماعية لذلك قمنا بتحديد مفهوم المراكز الفكرية و ركزنا على المخابر البحثية باعتبارها العنصر الأساسي في دراستنا لذلك ركزنا على تعريفاتها السوسيولوجية والبعد التنظيمي الذي تتميز به و ذكرنا السياقات التي مهدت لظهورها و أسست لميلاد علم الأفكار كفاعل أساسي في الحياة السياسية و الاجتماعية .

لذلك سوف نخوض غمار مغامرة جديدة ونتوقع أن تكون في غاية الصعوبة والتعقيد لأننا سوف نبحث في واقع المخابر وواقع الباحثين و نركز على واقع البحث العلمي في الجزائر وواقع النخبة العلمية وسوف نعمل على توضيح العلاقة أو بمعنى كشف الغطاء عن العلاقة بين الفعل الدبلوماسي و الخطاب الأكاديمي

الفصل الرابع

نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988(دراسة ميدانية)

تمهيد :

سنقوم في هذا الفصل بدراسة المخابر الفكرية كجماعة اجتماعية. لأننا وجدنا صعوبات تتعلق بسبب غياب بعض المقرات الدائمة للمخابر لذلك سنقوم باعتماد عدة مناهج و تقنيات ومن بين هذه التقنيات هي اعتماد المقابلة و المسح الميداني و سنعمل على تبني وحدات تحليل المضمون و الخطاب من حيث البنية المفاهيمية ونحصرها في مؤسسات ومجموعات تعبر عن مواقف وهنا سنعتمد على الأدوار و الأشخاص وحتى العلاقات الشخصية و نقوم بالتعميم الذي يطبق على الأفراد كنتيجة هذا من حيث المستوى الأول .

أما المستوى الثاني فسنقوم بالاعتماد على تقنية التجريب الميداني الذي يعتبر عنصر أساسي في عملية بناء و تخطيط الفصل الميداني.

أما المستوى الثالث سوف نركز على عملية التحليل الاجتماعي للبيانات لأن هذا النوع من التحليل للبيانات وفق الطرق الاجتماعية و السوسيولوجية يستطيع الباحث من خلاله أن يكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة [1] والعلاقات التي تخلق الترابط بينها و بين الظواهر التي تريد دراستها وبدون هذا التفسير الاجتماعي و هو التحليل لا يمكن أن نتوصل لحقائق ذات فعالية ومصداقية.

وعملية التحليل الاجتماعي و التي تتجسد في عملية تفسير البيانات في قالب الدراسات الاجتماعية الكيفية التي تعمل على تحوير وبلورة المضمون كمعطى معرفي مستنبط من الواقع الاجتماعي لأن البحث لا يقف عند عملية جمع الحقائق وتحليلها بل يجب تفسير الحقائق وتعميمها لكي نستطيع أن نتحصل على نتائج يسهل علينا فهمها و تفسيرها و التنبؤ بها في مجالات الحياة.

1- عدنان أحمد مسلم ،أمين صلاح عبد الرحيم ، دليل الباحث في البحث الاجتماعي، العبيكان للنشر،ط1،2011،ص. 135 .

لذلك ينبغي علينا كباحثين بعد عملية جمع البيانات و تحليلها أن نفسر هذه البيانات تفسير يتطابق مع النتائج التي تحصلنا عليها لكن شرط أن يكون للتعميم حدود معمقة تخص موضوع دراستنا ونعتمد كذلك على ثقافة عامة منهجية ومعرفية لكي نبرهن على الفرضيات التي قمنا بصياغتها ونحلل نتائج الدراسة في سياق نظري في بداية الدراسة كذلك سنقارن النتائج مع الدراسات السابقة يعني التزامنا بمنهجية الفصل المنهجي الذي تقيدنا به[1].

و التحليل الاجتماعي بشكل عام يهدف إلى الانتقال من الجزء إلى الكل لأن تحليل وفهم النتائج السببية يقودنا إلى صياغة رؤية عامة لنتائج الدراسة ومن هنا وباعتبارنا باحثين في حقل العلوم الاجتماعية و بالخصوص حقل علم الاجتماع سنصادف عدة تحاليل مغايرة ومختلفة سبب اختلاف المناهج و التيارات و المدارس السوسيولوجية لكن النقاط الأساسية للتحليل الاجتماعي ثابتة و لا تتغير في كل الحالات .

1- المرجع نفسه ،ص. 136.

4-1- خصائص مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة الذي نريد أن نطبق عليها الجانب الإمبريقي للدراسة هو مخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية لذلك لا يمكننا أن نحصره في مخبر واحد أو جامعة واحدة بل ركزنا على عدة مخابر من مختلف المجالات والتخصصات العلمية في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية ولقد أجرينا العديد من المقابلات الميدانية مع الباحثين لكننا حصرنا دراستنا في 12 مقابلة فقط و سبب تركيزنا على هؤلاء الباحثين لم يكن بسبب رغبتنا في التواصل مع الباحثين بل ركزنا على العناصر المهمة والفاعلة في مجال البحث العلمي وسبب اختيارنا يستند على عدة معايير سنبرهن من خلالها على سبب اعتمادنا عليها وهذه المعايير هي كالتالي :

1- معيار الفعالية : في مجتمع دراستنا وجدنا العديد من الباحثين المنتمين للمخابر لكن أغلبهم كان لهم انتماء إداري فقط فلم يكونوا على تواصل مباشر مع المخابر التي ينتمون إليها بل لم تكن لهم حتى نشاطات ومساهمات علمية وبعض الباحثين صرح لنا بأنه لا يعرف مقر المخبر الذي ينتمي إليه بل لم يزر المخبر ولا مرة ومنهم من لا يعرف حتى الفرقة التي ينتمي إليها .

لذلك ركزنا على العناصر التي تتميز بالانتماء الفعّال للمخابر وتتميز بالنشاط والانتاج العلمي من خلال النشر والملتقيات و كذلك عنصر الفعالية في مجال التخصص العلمي و المعرفة بالشؤون السياسية و الاجتماعية للجزائر و من حيث الثقافة والوعي السياسي .

2- معيار الممارسة :المقصود بالممارسة هو إلمام الباحث بشؤون البحث العلمي والمخابر البحثية و اكتساب ثقافة البحث العلمي والاطلاع على القوانين واللوائح المنظمة للبحث العلمي و المخابر

3- معيار التخصص العلمي : في هذا المعيار ركزنا على تخصصات الباحثين التي تنسجم مع طبيعة موضوعنا لذلك ركزنا على مخابر علم الاجتماع السياسي و لم نركز على المخابر التي تدخل في تخصصات لا تنسجم مع

دراستنا مثل علم الاجتماع الثقافي والتربوي و العمران وركزنا كذلك على مخابر التاريخ السياسي و المعاصر لأن هذا التخصص يدرس الدبلوماسية الجزائرية و ركزنا كذلك على مخابر العلوم السياسية وهذا بحكم انسجام هذا التخصص مع موضوع دراستنا .

وعلى هذا الأساس قمنا بترميز مقابلات دراستنا و قمنا بتصنيفها في شكل حالات كل حالة يرمز لها برقم و الرقم يبين اسم المخبر الذي ينتمي إليه كل مبحوث في دراستنا ومن هنا ستكون عملية ترميز مقابلاتنا الميدانية كالتالي :

– الحالة رقم 1: باحث في مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .

– الحالة رقم 2: باحث في مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

– الحالة رقم 3:باحث في مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكرية بالجزائر جامعة وهران 2

– الحالة رقم 4:باحث في مخبر الفلسفة وتاريخ الزمن الحاضر جامعة وهران 2

الحالة رقم 5:باحثة في مخبر التنمية ،الثقافة والسياسة حالة مدينة وهران جامعة وهران 2

الحالة رقم 6: باحث في مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر جامعة الجزائر 3

الحالة رقم 7: مخبر إصلاح السياسات العربية في ضل تحديات العولمة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف

الحالة رقم 8 :باحث في مخبر الجزائر والحوض الغربي للمتوسط جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

الحالة رقم 9: باحث في مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .

الحالة رقم 10: باحث في مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .

الحالة رقم 11: باحث في مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .

الحالة رقم 12: باحث في مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .

هذه الحالات كان لنا تواصل مباشر معها وركزنا عليها بشكل مباشر لكي نحصل على مواقف و رؤى تترجم إلى نظرة مشتركة تجاه موضوع دراستنا وهذا ما فرضت علينا التعامل مع هذه الفئة المعينة والتي سبق لنا وأن قلنا أنها تتميز بالفعالية والمساهمة في البحث العلمي وهذا يندرج كذلك في اختيارنا للعينة القصدية

4-2- الإطار المنهجي للدراسة :

هناك عدة طرق و أساليب مختلفة في عملية جمع البيانات وهذه العملية تتعلق بنوع الدراسة و المنهج المتبع وما يهمنا في دراستنا التي تتميز بإطار فهمي وتفسيري وهذا الإطار المنهجي للدراسة الميدانية التي استعملناها من أجل اختبار فروض دراستنا وهذا ما سيساعدنا على بناء تصور منهجي كلي للدراسة و التصور يتجسد في تطبيق المنهج الكيفي في دراستنا.

ونحن سوف نعتمد على نوع آخر من المناهج الكيفية حيث سنقوم بالتعمق في مقابلاتنا و سبب اعتمادنا على المنهج الكيفي هو أنه عبارة عن مجال فسيح يقوم على تداخل الفروع العلمية لأنه يرتكز على تعدد المنظورات الفكرية و العلمية في عملية بناء المعرفة في سياق العلوم الاجتماعية على نحو عام و علم الاجتماع بشكل خاص.

وهذا النوع من المنهج الكيفي يسمح لدراستنا أن تتخذ طابع كلي من حيث البناء المعرفي وهذا المنهج بدوره بساعدنا في القيام بممارسة نقدية بمعنى أن ممارسة البحث الكيفي تمكننا من بلورة دراسة ميدانية قابلة للتطوير و التعديل أثناء العمل [1] وهذا ما عشناه في دراستنا حيث ركزنا في بداية المطاف على دراسة المراكز الفكرية ولكن مع الصعوبات التي واجهناها قمنا بتعديل دراستنا و ركزنا على مخابر البحث في الجامعة الجزائرية واعتمدنا على دراسة **فئة الباحثين المنخرطين في هذه المخابر** ومن هذا المنطلق قمنا بصياغة معرفة علمية سوسيولوجية نابعة من البيانات التي تحصلنا عليها لذلك كانت هذه المعرفة خاضعة لاعتبارات ثقافية[2] بسبب تداخل وتشابك الأفكار النظرية الصادرة من طرف المبحوثين وكذلك التفاعل الذي حدث بين النظرية ومقاربات البحث الميداني قمنا بمزج الإطار النظري للدراسة و آراء المبحوثين في بوتقة واحدة وهي الدراسة الميدانية التي اعتمدنا عليها من أجل صياغة دراسة ميدانية.

1- شارلين هس –بيبر ، باتريشيا ليفي ،البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية ، ترجمة هناء الجوهري ، مراجعة وتقديم محمد الجوهري ،المركز القومي للترجمة ، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين ،ط1،2011،ص 38.

2 - المرجع نفسه ،ص 38 .

وبناءا على طبيعة دراستنا سنعمل على تحليل و تفسير البيانات التي تحصلنا عليها بطريقة كيفية لكن هذا النوع من التفسير الكيفي يتطلب قدر كبير من المعرفة المنهجية و الكفاءة الفكرية لأنه في مجال العلوم الاجتماعية و بالخصوص الدراسات الإمبريقية هناك ما يعرف بفن التفسير [1] حيث سنعمل على ترجمة عملنا الميداني إلى كتابة نصية حيث سنوضح للقارئ خطة عملنا ونوضح له مشكلة بحثنا التي عملنا على دراستها و نوضح للقارئ خطة عملنا ونبين له مشكلتنا التي عملنا على دراستها وتحديدها بمعنى سنسهل عليه عملية فهم المعلومات التي تحصلنا عليها في عملنا الميداني.

كل التخصصات بما فيها علم الاجتماع و الديموغرافيا و الأنثروبولوجيا و الإثنولوجيا كلها تحاول أن ترد على المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع وكلها تعتمد على بناء بنية بحث من أجل فهم هذه المشاكل وهذا الفهم و المحاولة من اجل إيجاد الحلول لا تكون إلا في مشروع صياغة أو بناء مقاربة كيفية تجسد آليات الفهم العلمي المعرفي لمشاكل المجتمع.

ومن مميزات وخصائص المقاربة الكيفية هي أنها تعمل على فهم التفاعل الاجتماعي [2]وتركز كذلك على لعب الفاعلين على القيم الاجتماعية وهذه المقاربة لا ترتكز على السببية causalitéبطريقة مباشرة أو رئيسية وإنما تركز على نسق الفعل Système D'action [3]

و الفهم يكون فعل اجتماعي نقوم به نحن كباحثين من أجل فهم تصورات ومواقف المجتمع الذي نريد دراسته و فهمية وهي كذلك تندرج في سياق دراسة المواضيع الاجتماعية في صورتها الجزئية فهي تدرس مواضيع تتعلق بعلم الاجتماع الجزئي Micro Sociologie لذلك هي ترتكز على فئات اجتماعية معينة بل هي مقاربة تعتمد

1- شارلين هس – بيبر ، باتريشيا ليفي ،البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية ، ترجمة هناء الجوهري ، مراجعة وتقديم محمد الجوهري ،مرجع سبق ذكره ،ص 568 .

2 - Sophie Alimi ,Dominique desjeux ,Isabelle Garabuau-Moussaoui ,les méthodes qualitatives ,Puf deuxième édition .p08

3 -Ibid ,p.08

على النسق التفسيري Le Système Explicatif للأفعال و الظواهر فالغاية من هذه المقاربة هي التفسير والفهم العميق للنوايا المصرح بها من طرف الأفراد ونحن في هذا السياق سوف نركز على آراء وتصورات الباحثين في مخابر البحث وسوف نقوم بفهم أفكارهم و نظرتهم للتوجهات و الأفعال التي تقوم بها المؤسسة الدبلوماسية ومن المميزات الرئيسية لهذه المقاربة هو أنها تقوم بوظيفة فهمية على صعيد ملاحظة الواقع الاجتماعي للمبحوثين وقوة المقاربة الكيفية تتجسد في فهمها العميق لازدواجية الواقع الاجتماعي [1] وكذلك ازدواجية في التصورات و المواقف لدى الباحثين وليس تناقض في المواقف وعلى مستوى النظرة الأكاديمية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية وهناك من يرى بأن توجهات الدبلوماسية هي سليمة ومعيارية وهناك من يرى أنها مؤسسة تعبر عن دولة ضعيفة من حيث البناء المؤسساتي وهذا النوع من الاختلاف على مستوى نظرة البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية هو الذي فرض علينا تبني المنهج أو المقاربة الكيفية من أجل فهم عميق ودقيق لمشكلة بحثنا وهذا كله يندرج في إطار المدخل المنهجي لدراستنا الميدانية .

وفي نفس سياق المدخل المنهجي لدراستنا سوف نقوم باعتماد آلية منهجية وتقنية في إطار بلورة موضوع دراستنا في قالب معرفي وعلمي خاص بحقل علم الاجتماع السياسي ومقارنة مع المدخل النظري لدراستنا سوف نعتمد على التحليل الكيفي للمعطيات وهذا بهدف صياغة تصور علمي وبحثي لموضوعنا هذا لأن المناهج الكيفية ترتكز على عدة مقومات ومعايير تنسجم مع دراستنا و غالبا ما تكون هذه المناهج منسجمة ومتكيفة مع المقابلات الميدانية الموجهة و الغير موجهة .

وما يؤكد محاولتنا أو تصورنا وبرهنتنا على اعتماد هذه المناهج من أجل الوصول إلى نتاج تتعلق بموضوع دراستنا هو أن المنهج الكيفي يسمح لنا بمراجعة فروض دراستنا ونعتمد على مقابلات فردية تهدف إلى تطبيق النظريات من

1- Sophie Alimi ,Dominique desjeux ,Isabelle Garabuau-Moussaoui ,les méthodes qualitatives, .Op-cite .p 11

أجل الحصول على آراء وتصورات و التمثلات بصفة تطبيقية وهذا يساهم في فهم آراء الأفراد ونتمكن من صياغة أجوبة واقعية بل تساعدنا في فهم منطق الفئة التي تزيد دراستها [1] وفي الأخير نتوصل إلى صياغة تمثلات واقعية امبريقية للأفراد وهي تساهم كذلك أو بمعنى تسمح لنا كباحثين من صياغة نسقية لعملية جمع البيانات .

وهذا يوفر لنا عملية بناء نصوص للمعطيات UN CDPUS DE DONNES ينتج لنا دراسة فهمية للمقابلات وهذه النتيجة هي وليدة عملية جمع البيانات LE RECUEIL DES DONNES عن طريق عينة تمثل فئة من مجتمع البحث من خلال تحديد وحدة نموذجية [2]« UNITE TYPE »

التي تتجسد في بحثنا فئة الباحثين على مستوى المخابر البحثية وهذا النوع من العمل الفهمي يسهل علينا عملية التواصل مع الفئة التي نتعامل معها وهذه المقومات المنهجية تتجسد عمليا في دليل المقابلة الميداني الذي يسمح لنا بالتحكم في المعطيات مما يؤهلنا لصياغة تركيب فهمي لمقابلتنا مع فئة بحثنا لذلك يجب أن نراعي كل الشروط و الخصائص الكيفية.

وعملية بناء المقابلة الميدانية تكون منسجمة ومتسقة مع الفرضيات لأنها هي المصدر و المنبع المنهجي و التقني للبحث الذي يعتمد على المنهج الكيفي الذي يركز على فهم التفاعلات بين الباحثين و المبحوثين ويساهم في بلورة التعمق العلمي و المنهجي في موضوع الدراسة عن طريق فهم تحليل المتغيرات المستقلة

في هذه الدراسة سوف نحاول كذلك أن نؤكد الصفة الميدانية و الإجرائية لموضوع بحثنا في سياق أو حقل علم الاجتماع الفهمي وهذا من خلال الربط و التوليف بين النظري و الميدان وهذا الربط هو من التقاليد المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل خاص هذا الربط يكون عن طريق الانتقال من الإطار النظري و المفاهيمي إلى الواقع الميداني من خلال آليات وطرق تمكننا من اختبار فروضنا على أرض الواقع بمعنى آخر

1 - Sophie Alimi ,Dominique desjeux ,Isabelle Garabuau-Moussaoui ,les méthodes qualitatives, .Op-cite .p12

.2- Ibid ,p.13

صحيح إعطاء البعد و الصفة الإجرائية للإطار النظري للبحث وهذه الصفة لا تتحقق إلا بوجود تقنية المقابلة الميدانية التي تستند على الفهم والتفسير عن طريق التواصل والاحتكاك مع المبحوثين مما يجسر عملية الانتقال من النظري إلى الميداني .

وهذا الانتقال لا يكون إلا بوجود رصيد نظري للباحث فيما يخص موضوع الدراسة وهذه المؤهلات النظرية و العلمية للباحث تمكنه من أن يقوم بمواجهة نقدية بين الإطار النظري والعمل الميداني [1] و الهدف من هذه المواجهة صياغة معرفة امبريقية تعطي الصفة الإجرائية و الميدانية للدراسة.

و المقابلة باعتبارها تفاعل لفظي [2] بين الباحث و المبحوث تساهم في تسهيل عملية الوصول للمعلومة وجمع المعطيات فهي ليست تقنية منهجية في موضوعنا بل هي آلية تواصلية تسهل علينا فهم نظرة المخابر الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية لأنها تستند على الفهم لمختلف أنماط التفكير وهذا النوع من التقنيات هو الذي يساعدنا في عملية البناء المنهجي و العلمي للدراسة الميدانية التي تعطي المصداقية لبحثنا.

فنحن لا نركز على فهم واقع البحث العلمي فقط بل نركز على فهم خبايا هذه المخابر وما تعانيه من واقع بل سنركز على تفسير تشفير المعاني التي تحصلنا عليها من خلال عملية المقابلة بل سوف نحلل تمثلات هذه الفئة الاجتماعية ونتعمق في عملية فهم توجهات هذه الفئة التي تحمل خطاب أكاديمي وعملي يترجم في مواقف ونظرة ربما تساهم في بنية الدولة الجزائرية.

بل نركز على توضيح رؤيتهم للفعل الدبلوماسي ومدى تأثيره على الدولة و مؤسستها وكذلك المجتمع بكل أطيافه و بالخصوص الطبقة المثقفة و العلمية فالمقابلة مع هذه الفئة تتطلب نوع من الجهد و المعرض و الرصيد العلمي

. 1 - Jean –claude Kaufmann, l'entretien compréhensif ,Armand Colin ,p.24

2 - Benoit Gauthier ,recherche sociale de la problématique à la collecte des donnés ,Presse de l'université de Québec,4 édition 2003 ,p.293

من أجل إنجاح التحاور و التواصل و الوصول إلى نتائج تكون فعالة أصلية وهذا المردود لا يكون إلا بإتقان تقنية المقابلة الميدانية و التحكم فيها بطريقة منهجية سليمة ومحكمة .

تندرج فيما يلي تشخص الارتباطات و تحديدها بين المتغيرات و تحديد أبعاد المقارنة بين الفئات مجتمع الحراسة عن طريق الفهم و التعمق وتوضيح معالم الارتباط بين الأجزاء و الكل و العمل على تحديد درجة الارتباط و العكس صحيح أي العمل على توضيح ارتباط الكل بالأجزاء .

قمنا بالاعتماد كذلك على منهج تحليل المحتوى حيث سنتعامل مع محتوى الوثائق التي تحصلنا عليها في عملية جمع البيانات حيث سنقوم بتفكيك مضامين أجوبة المبحوثين في المقابلة [1] لأن هذه المقابلات تعد بمثابة نصوص مكتوبة ونعمل كذلك على التعريف مجتمع الدراسة.

ومن حيث المنهج فإن اختيار منهج تحليل المضمون أو المحتوى يقوم على دراسة الأوضاع الراهنة في المجتمع وكذلك دراسة العلاقات التي تربط المجتمع بالأنساق الأخرى [2] وهنا سوف نركز على العلاقة بين فئة الباحثين في الفضاء الجامعي و الدولة ومؤسساتها وهذا المنهج يمكننا أن نحلل شعور المبحوثين ووجهات نظرتهم الحقيقية[3].

4-3- المدخل النظري للدراسة.

هذا من حيث البناء المنهجي و التقني أما من حيث البناء النظري و السوسيولوجي للدراسة فسوف نقوم بتوظيف حقول متعددة في علم الاجتماع السياسي وهم كالتالي علم اجتماع النخب la sociologie des élites وسوسيولوجيا الآراء la sociologie des opinions و سوسيولوجيا التمثلات la sociologie des

1- منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في انجاز بحث سوسيولوجي ،نادية عيشور مع مجموعة من الباحثين ، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع ، الجزائر 2017،ص.221

2- المرجع نفسه ،ص.222 -

3- المرجع نفسه ،ص.222

représentations لأن دراستنا بدأت مع المراكز الفكرية لكن حصرناها في مجال مخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية .

لأننا سوف نشخص واقع الباحثين داخل المخابر باعتبارهم جزء من النخب و المثقفين وسنركز كذلك على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية و سنبحث في العلاقة بين الخطاب الأكاديمي الجامعي المتمثل في الباحثين و الخطاب السياسي العمومي المتجسد في الفعل الدبلوماسي لذلك سوف نعتمد على التوليف بين هذه التخصصات لكي نستسيغ دراسة ميدانية إجرائية ترتكز على أطر ومصادر نظرية تساعدنا في بناء معرفة سوسيولوجية لدراستنا الميدانية وفي السياق المتصل سوف نقوم بدراسة المثقف العربي بوجه عام و المثقف الجزائري على نحو خاص في الواقع الجزائري وكيف يساهم المثقف المنتمي لمؤسسات الدولة في بلورة نظرة أكاديمية تترجم إلى مواقف تجاه الدولة ومؤسستها ولاسيما على عدة تخصصات متداخلة فيما بينها لكي نحقق المعيارية الميدانية La Normativité Empirique وهذا من أجل استيفاء الشروط المنهجية واستكمال العناصر الميدانية سوف نستعمل دراستنا الميدانية في مجال سوسيولوجيا النخب لأن عينة دراستنا هي الباحثين في المخابر الفكرية وركزنا على الباحثين الذي لهم إسهامات علمية على شكل مقالات و ملتقيات علمية ساهمت في فعالية المخابر الذين ينتمون إليها.ومن هنا سوف نعمل على تصنيف هؤلاء الباحثين في سياق المثقفين و النخب و أصحاب الرأي.

و وجدنا في دراستنا الميدانية أن واقع الباحثين كنخبة علمية لا تؤثر في المجال السياسي وهذا بسبب اتساع الفجوة بين السلطة السياسية و النخب ومن خلال ملاحظتنا المباشرة بحكم احتكاكنا المباشر مع هذه النخب وجدنا أن النخبة العلمية هي من تتأثر بالدولة ومؤسساتها وليس العكس بمعنى إخفاق مؤسسات الدولة ينعكس سلبا على النخب العلمية وهذا ما أفشلها و أحبط مشروع النخب بأن تصبح فضاء ثقافي يعتبره

السياسي كمصدر لرؤاه وتوجهاته[1]ووجدنا بأن مواقف هذه النخب لا تعبر سوى عن واقعهم ومصالحهم حتى أنهم كانوا يعبرون عن مواقف تجاه الدولة ومؤسساتها بعبارات ونظرات نابعة من صراعاتهم مع الإدارة و المسئولين في الجامعة .وهذا ما جعلنا نلمس نوع من انعدام النقد البناء ونوع من الانكسار في روح البحث العلمي وغياب ذهنية وثقافة البحث من أجل البحث [2]هذا الواقع الذي تعيشه النخب العلمية الباحثة جعلها تعيش نوع من العزلة و الانطواء وهذا بسبب تردي العلاقة بين السياسي و الأكاديمي لأن النخب العلمية في الجزائر وبعد مرحلة العشرية السوداء لم تساهم بشكل مباشر وفعال في عملية التوجيه السياسي لمؤسسات الدولة [3]ولم تتموقع في عملية القيادة و التخطيط لهذا لاحظنا نوع من التذمر لدى المبحوثين و لاحظنا غياب التعمق و الاهتمام بالمسائل السياسية في الجزائر ففي غالب ملاحظتنا ومقابلاتنا لهم لم نلمس أي تأثر بواقع الدبلوماسية الجزائرية وتوجهاتها بل لاحظنا نخبة علمية تمارس استقالة سياسية و لا تكترث بالواقع السياسي للجزائر و بالخصوص تتبع الدبلوماسية الجزائرية وتوجهاتها بل لاحظنا نوع من الانقسامية la segmentation داخل هذه النخب بل وجدنا أن هذه النخب تقيس أداء المؤسسة الدبلوماسية استنادا على ممارسات الإدارة فغالبا يقولون ليس كل شيء في محله [4]

هذه المرحلة النظرية فرضت علينا التعامل مع الأساتذة الباحثين في المخابر باعتبارهم يمثلون الطبقة المثقفة التي تحمل تصورات ومواقف تجاه الدولة ككيان مؤسساتي فنحن في دراستنا لا نركز على الصورة النمطية للمثقف أو النخب العلمية بل سندرس الواقع و العنصر الأساسي الذي يهم دراستنا هو طبيعة المعايير التي تكتسبها و البحث في علاقتها مع الدولة و الشعب [5]

1- إلياس عمر شرفة ، علم اجتماع النخب ،دراسة تحليلية ،دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،ط1،2016،ص 137 .
2- المرجع نفسه ،ص. 138 .
3- المرجع نفسه ،ص .138 .
4- إلياس عمر شرفة ، علم اجتماع النخب ،دراسة تحليلية ،مرجع سبق ذكره ، ص 146 .
5- شمس الدين الكيلاني ،المثقف العربي والتحول إلى الديمقراطية ، دار السوسن للنشر والتوزيع والطباعة ، دمشق سوريا ط1،2003ص. 137.

والسبب الرئيسي الذي أرغمنا على التعامل مع مفهومي المثقف و النخبة راجع إلى طبيعة دراستنا الكيفية التي تقبل التحول و التعقد في عملية إجراء البحث وهذا بسبب المتغيرات العلمية و المنهجية وكذلك تغير موضوع أو عينة بحثنا التي سرعان ما أدخلنا في حتمية منهجية وعلمية و هي التعامل مع المخابر البحثية باعتبارها صورة مصغرة للمراكز الفكرية و بحكم دراستنا الميدانية سوف نتعمق في البحث عن العلاقة بين النخبة الجامعية و مراكز الفكر وما هو الدور الذي تمارسه هذه النخب داخل هذه المخابر كمؤسسات تابعة للدولة الجزائرية ومدى مساهمتها في ممارسة الرقابة على الدولة مؤسساتها عن طريق المقلات العلمية و الملتقيات وحتى النقاشات العمومية.[1]

هذا المدخل النظري يفرض علينا التعمق الميداني من حيث دراستنا للمواقف و الآراء التي تكوّن النظرة النقدية للطبقة المثقفة تجاه الدولة ومؤسساتها لأن دراستنا لنظرة هذه المخابر لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية تتضح لنا في مدى التزام أو انعزال الطبقة المثقفة عن المشهد السياسي بالمفهوم العامي الشائع ومن هنا سوف نركز على الخطاب المثقف سياسيا داخل الفضاء الجامعي يعني سوف نركز على ميولات الباحثين وتوجهاتهم السياسية وحتى المعرفية بل سنعمل على بلورة هذه التصورات التي تصدر عن مواقف هؤلاء الأساتذة و الباحثين الذين يمثلون مخابر البحث باعتبارها مؤسسات علمية تسيير من طرف طبقة علمية مثقفة وهذا راجع كذلك إلى اختلاف التخصصات و التوجهات العلمية ومن هنا سنعمل على جمع كل هذه الآراء و بوتقتها في بوتقة واحدة وهي نظرة الطبقة العلمية أو ما تعرف بالنخبة العلمية المثقفة .

1- المرجع نفسه ، ص .138 .

هذه الدراسات التي صادفناها نابعة من عمق اهتمامنا بمواقف الطبقة المثقفة التي تساهم في بلورة البحث العلمي وتطويره وكذلك أننا صادفنا واقع مزري للطبقة المثقفة التي تعاني نوع من التهميش و النقص في شروط البحث العلمي.

وفي نفس السياق المتعلق بدراستنا قمنا كذلك بدراسة السياقات الزمنية للطبقة المثقفة فركزنا على مرحلة ما بعد الربيع العربي من جانب المدخل النظري للدراسة الميدانية بمعنى أصح و أدق ركزنا على تأثير التحولات التاريخية على نظرة الأساتذة كعينة من المثقفين تجاه أداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية وعلى هذا النحو بالذات قمنا بدراسة و تفكيك التحولات التاريخية للجزائر ومدى تأثيرها على النخب المثقفة حتى أننا وجدنا من خلال عملية تفريغ البيانات و تحليل مضمون المقابلات وبحكم اختلاف السن بين المبحوثين وجدنا اختلاف شاسع على مستوى الرؤى و النظرة للدولة الجزائرية و الواقع السياسي المعاش وهذه التحولات ربما منعت أو حالت دون تشكل أو بناء منظومة قيمية مشتركة [1] تشترك فيها الطبقة المثقفة أو النخبة العلمية وتمكنها من صياغة نظرة موحدة تجاه المؤسسة الدبلوماسية .

وهنا لم نركز على رمزية المثقف أو النخبة العلمية بل ركزنا عليه كفاعل علمي و أكاديمي يدافع عن المسار السياسي و الاجتماعي ويراقب كيف يؤثر هذا المسار على تركيبة المجتمع ومؤسساته[2] وهذا من خلال ممارسته لوظيفته النقدية .

1- دور المثقف في التحولات التاريخية ،مجموعة مؤلفين ،إعداد و تنسيق مراد دياني ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1،بيروت أبريل 2017،ص. 398 .

2- المرجع نفسه ،ص 399.

وبهذا نتمكن من تحديد العلاقة بين النخبة العلمية و التحول التاريخي للدولة الجزائرية وكيف أثر مسارها التاريخي على تصورات المثقفين ومدى فهمهم لتوجهات الدولة وخيارتها وصياغتها للسياسات العامة ومن هنا ركزنا على عمق العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث وتحديد نقطة الالتقاط بينها في عنصر التحولات التاريخية لأننا لاحظنا في بعض المقابلات نوع من الافتخار لدى بعض الباحثين في المخابر و لاسيما كبار السن الذين يتجاوز سنهم 50 سنة حيث يمجدون عهد الحزب الواحد وفترة الرئيس بومدين و يصفون الدبلوماسية الجزائرية بأنها كانت تعبر عن مصالح دولة قوية .

بينما بعض الباحثين الشباب يرون أن مردود المؤسسة الدبلوماسية في الوقت الحاضر مردود سلبي بسبب التحولات التاريخية التي عرفتها الجزائر و المنطقة مؤخرا فهذه التحولات التاريخية ساهمت في ظهور رؤى مختلفة تجاه المؤسسة الدبلوماسية توجهاتها لأن كل فئة عمرية عرفت تحولات تاريخية معينة وبدورها تساهم التحولات التاريخية في بلورة المواقف لدى النخبة العلمية المثقفة .

و المثقف في المفهوم السوسيو سياسي هو فاعل ملتزم يتميز بالصفة الفعالة و الممارسة العلمية و العملية ويتميز بالاستقلالية و لذلك سنتبنى المقاربة السوسيولوجية الواقعية التي تعبر عن دور المثقف في الرقي بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية بمعنى أننا سنركز على البعد الوظيفي للطبقة المثقفة الفاعلة التي تساهم في طرح حلول تكون في شكل أبحاث علمية وملتقيات تندرج تحت سلطة مخابر البحث .

وبهذا سنخوض نوع من المغامرة العلمية حيث سنقوم بالبحث عن الدور الاجتماعي الفعلي[1] لهذه النخب داخل الفضاء الجامعي لأننا سنبحث في فعالية هذه المخابر التي تتميز بوظائف علمية وثقافية و كيف تؤثر في بلورة الفضاء السياسي .

1- جيرار ليكلرك ،سوسيولوجيا المثقفين ، ترجمة جورج كتورة ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط1، بيروت يناير 2008 ، ص. 65.

وطبيعة موضوعنا هي التي فرصت علينا التعمق في هذه النقطة باعتمادنا على التحليل السوسيولوجي لهذه الفئة الاجتماعية فبحثنا لا يقتصر على كيفية ظهورها أو تواجدها بل قمنا بدراسة العلاقات التي تربط هيكلة هذه الفئة الاجتماعية مع مختلف أشكال العمل الفكري [1] ومن منطلق سوسيولوجي ميداني قمنا كذلك بدراسة الوظيفة الفكرية لهذه الفئة الاجتماعية التي تنحصر في النخب أو المثقفين الذين يتميزون عن باقي الفئات العلمية بالبحث العلمي.بل يتميزون بصفة فاعلة أخرى وهي الاحترافية في الفكر بمعنى أصح المثقف الذي ينتمي لمخابر البحث العلمي يتميز بالقدرة على الإبداع و الابتكار العلمي وهذا ما يعطيه صفة المفكر المحترف.

وهذه المقاربة التي تستند على الاختصاص السوسيولوجي تفرض علينا التعامل مع هذه العينة أو الفئة الاجتماعية على أساس أنها فئة علمية مثقفة و علمية تقوم بوظيفة فكرية داخل الفضاء الجامعي.

وهذا الإطار النظري الذي اعتمدنا عليه كممهد لعملنا الميداني راجع إلى تقيّدنا بحقل علم الاجتماع السياسي حيث قمنا بالبحث في عدة دراسات وأعمال فكرية و سوسيولوجية تؤكد أن الباحثين في المخابر الفكرية وغالبية المبحوثين في دراستنا الميدانية كانوا من الأساتذة لذلك تبيّن لنا من كتاب سوسيولوجيا المثقفين للمفكر **جيرار ليكلراك** هو أن الأساتذة الجامعيين هم نخبة علمية أو فئة مثقفة تمارس وظيفة فكرية [2] وهذه الوظيفة الفكرية تتجسد في البحث العلمي داخل المخابر الفكرية أو المختبرات البحثية في الفضاء الجامعي.

وهذا ما يؤهل النخبة العلمية والمثقفة أن تقوم بوظيفة **التفكير و التنظير** لأن هذه النخبة هي التي تقوم بصياغة الأفكار و العلم وحل المشكلات التي تتعلق بالقضايا العامة. وفق الأساليب العلمية و الأكاديمية و القيام بالأبحاث و الدراسات[3].وصياغة نظريات تؤطر وتنظر للمجال السياسي.

1- المرجع نفسه ، ص. 65.

2- جيرار ليكلرك ،سوسيولوجيا المثقفين ، ترجمة جورج كتورة ،مرجع سبق ذكره ،ص68

3- عبد الله كبار ،النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد الحادي عشر /جوان 2013،ص 215 .

ولكي نثري دراستنا الميدانية قمنا بالاعتماد على عدة مرجعيات علمية ومعرفية في مجال علم الاجتماع وكل الحقول التي تتداخل مع علم الاجتماع السياسي وفي هذا السياق قمنا بالاعتماد على حقل جديد في مجال علم الاجتماع والذي ينسجم علميا ومنهجيا مع دراستنا وهو علم اجتماع الآراء Sociologie Des Opinions فهذا الحقل هو عبارة عن بارد يغم أو حقل معرفي سوسيولوجي يعمل على التحقيق في الآراء.

وهذا النوع من **الباراديغمات** يستمد مرجعية الفكرية و العلمية من فكر ماكس فيبر المنظر أو المصدر الفعلي لكل التخصصات السوسيولوجية وجوهر الارتباط أو نقطة الالتقاء بين السوسيولوجيا الفيبيرية وهذا التخصص هو أن الرأي يعد بمثابة فعل اجتماعي وهذا كان من جهة نظر عالم الاجتماع **اميل دوركايم** [1] ومن هنا كان يجب علينا أن نتعامل مع آراء المبحوثين كأفعال اجتماعية وهذا لكي نعطي بعد امبريقي لدراستنا.

بينما يرى ماكس فيبر المرجع الفعلي لهذا التخصص هو أن الرأي l'opinion هو يعد كنشاط اجتماعي[2] قابل للتحقيق الإجرائي بمعنى أن رأي المبحوثين هو قابل وخاضع للمعايير الإجرائية و الميدانية وهذه التصور الفيبيري يساعدنا في عملية فهم و تفسير آراء المبحوثين في دراستنا بل سوف تكون عملية حصولنا على نظرة المخابر الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية بطريقة سوسيولوجية خالصة بمعنى لآخر وصحيح حصولنا على نظرة سوسيولوجية تتميز بالثقة و العمق و الوضوح.

وبحكم طبيعة دراستنا التي تستند على المنهج الكيفي سنحصر هذا الحقل في دراسة العلاقة بين الرأي و الموقف [3] لذلك سوف نقوم بعملية جمع بين الموقف و الرأي لكي نتحصل على نظرة واضحة وسليمة من كل الرواسب الاجتماعية و الفكرية بمعنى أصح نحصل على نظرة تتميز بالموضوعية و النظرة التي سوف نتحصل عليها تكون منبثقة ومتأثرة بالوضع الاجتماعي ومن هنا سوف ندرس الموقف ATTITUDE كحالة عقلية وعصبية

1- Claude Dargent ,Sociologie des opinions ,Armand Colin ,p12

2 -Ibid ,p25

3 - Claude Dargent ,Sociologie des opinions ,Op-Cite ,p.165

وسنعمل على ترجمتها عمليا و إجرائيا إلى نظرة من خلال التجربة التي تمارسها الفئة الاجتماعية التي قمنا بالبحث عن محدداتها وتوجهاتها العلمية و السياسية وما تنتجه من تصورات وأفكار تجاه عمل و أداء المؤسسة الدبلوماسية لأن الرأي في السياق السوسيولوجي هو وليد تفاعل بين أداء المؤسسة الدبلوماسية ونظرة مخابر البحث المتمثلة في النخبة الجامعية الباحثة في مجال البحث العلمي .

رسم توضيحي يبين الحقول والتخصصات السوسيولوجية المستعملة في الإطار النظري الدراسة الميدانية

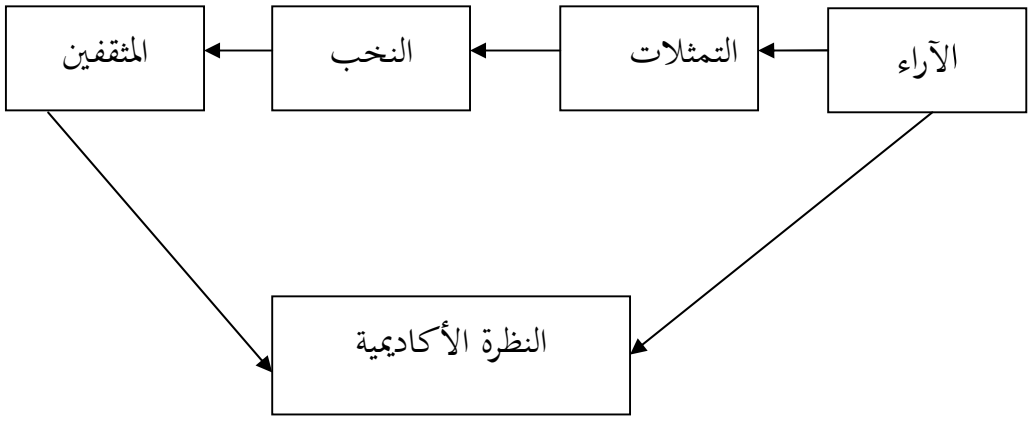

رسم توضيحي يحدد المجال البحثي لدراستنا و المتمثل في دراسة النخب العلمية الباحثة

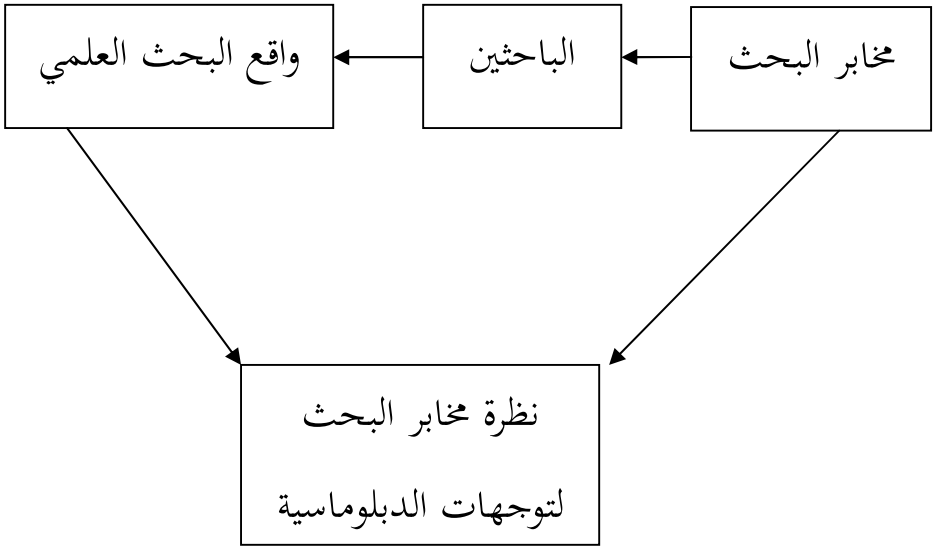

4-4- الدراسة الميدانية :

4-4-1- نظرة مخابر البحث لبنية الدولة الجزائرية :

في هذا السياق قمنا بتحليل نظرة مخابر البحث لبنية الدولة الجزائرية من حيث النسيج المؤسساتي لذلك كانت نظرة هذه المخابر متمثلة في الباحثين الذين ينتمون إليها فهناك يرى بان البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية تختلف مع اختلاف المؤسسات ومهامها.

لذلك تحصلنا على عدة نظرات تتميز بالاختلاف الناتج عن تصورات الباحثين للدولة الجزائرية لأن هذه التصورات أو المواقف تجاه البنية المؤسساتية للدولة تعبر عن الأفكار السياسية للباحثين وتوجهاتهم وحتى ميولاتهم السياسية وعامل السن لعب دور في تحديد هذه النظرة.

هناك من يرى بأن مميزات الدولة الجزائرية تتمثل في الاختلاف بين المؤسسات وطبيعتها فعلى سبيل يصرح أحد لباحثين ويقول "يختلف التمييز من مؤسسة لأخرى فمؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية في النظام الجزائري تعتبر مؤسسات محورية ومركزية بينما مثلا المؤسسة الدستورية والبرلمان بغرفتيها تفتقد الكثير من الفعالية "[1] بل هناك من يرى بأن البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية تتميز بالقدرة و الفاعلية إلى حد ما لذلك لم نستطع تحديد وجهة النظر بصفة قطعية بل هناك من ينظر على أن فاعلية الدولة الجزائرية تبقى محدودة و هذا ما يصرح به أحد الباحثين ويقول "تظل هذه الفاعلية محدودة " [2]لأنها عرفت عدة تغيرات بسب تغير المراحل وهذا راجع إلى المسار السياسي و التاريخي للدولة الجزائرية لذلك نجد أن هناك من الباحثين في احد مخابر دراستنا وهو يقول " مرت فترة تميزت فيها الدولة الجزائرية بالقدرة و الفاعلية أما اليوم فالمعطيات تغيرت و لا أعتقد أنها على نفس الحال"[3].

1- أنظر الحالة رقم :12

2- أنظر الحالة رقم :2

3-أنظر الحالة رقم :1

في هذا السياق وعن طريق تعمقنا في الملاحظة وتواصلنا المباشر مع المبحوثين تبيّن لنا أن هذه التصريحات تدل أو تعكس مواقف سياسية تجاه الدولة مؤسساتها ،وفي بعض الأحيان كانت هناك نظرة متذبذبة تتميز بالضبابية وعدم الوضوح فهناك أستاذ في مخبر يصرح لنا بأنه "في بعض الأحيان " [1]ويقصد في رأيه أن الدولة الجزائرية تتميز بقدرة وفاعلية مؤسساتية وهذا يدل على نوع من الغموض في فهم الدولة و مميزاتها المؤسساتية لذلك نظرة مخابر البحث لبنية الدولة الجزائرية لم تكن واضحة ومتكاملة المعالم.

بل هناك نقطة مفصلية في هذا العنصر هو أن هذه النظرة لم تسند على موقف أحادي متكامل بل هناك من حصر هذه النظرة في المراحل التي شكلت نشوء واكتمال الدولة الجزائرية لذلك فان صورة الماضي السياسي كانت حاضرة في أغلب المقابلات وهذا ما ضيق الخناق على مقابلاتنا وهذا راجع إلى عامل السن لدى المبحوثين بسبب اعتمادهم على مبدأ التمييز بين المراحل وأن عنصر الفاعلية و القدرة المؤسساتية شيء من الماضي كونهم عاشوا مرحلة العصر الذهبي للدولة في فترة الستينيات و السبعينيات.

هذا التصور للبنية المؤسساتية للدولة يؤكد على أن الدولة الجزائرية تفتقد للفاعلية والقدرة المؤسساتية فأحد الباحثين يقول : " لابد من التمييز بين عدة مراحل حتى نستطيع الإجابة على السؤال فإذا كان القصد المرحلة الآنية فالإجابة تكون بالنفي " [2]بمعنى صريح و صحيح أن الجزائر في الوقت الحالي تفتقد معايير القدرة و الفاعلية المؤسساتية بسبب التغيرات التي مرت بها في مسارها السياسي و التاريخي.

1- أنظر الحالة رقم 11

2- أنظر الحالة رقم 9

وفي سياق متصل وجدنا نظرة أو موقف تجاه بنية الدولة الجزائرية ككيان مؤسساتي بل هذه النظرة كانت أكثر عمق ودقة لأنها ذكرت عنصر أساسي يتحكم في وجود وفاعلية الدولة وهذا العنصر يتجسد واقعيا في فكرة المواطنة التي بدورها تعتبر الغطاء الشرعي الذي تحتمي به أي دولة لكي تحقق وجودها وهذا من خلال سهر الدولة على تقديم خدمات للمواطنين ورعايتهم وتكفل لهم الحقوق والواجبات وتسمح للمواطنين بالمشاركة في المساءل العامة لذلك فهذه النظرة لقد أرغمتنا على تفحصها و تفكيكها بكل دقة و وضوح واعتمادنا على مقاربات تسمح لنا بتفسيرها وفق ما تقتضيه دراستنا و التي تعمل تفكيك و تحليل مفهوم النظرة كتصور يترجم إلى مواقف

ومحتوى هذه النظرة هو كالتالي :" ليس إلى حد كبير بدليل عجز الكثير من المؤسسات عن تحقيق أوجه صحيحة لعلاقة المواطن بهذه المؤسسات" [1]هذه النظرة التي يتبناها أحد الباحثين تدل على غياب التواصل المؤسساتي بين المواطن و الدولة وسبب تركيز أو استعمال هذا الباحث لمفهومي المواطنة و التواصل راجع إلى طبيعة تكوينية الفلسفي لان التواصل و المواطنة في حقل الفلسفة السياسية هم الدعائم و الركائز لمشروع الدولة.

إن نظرة مخابر البحث من خلال الباحثين لمميزات الدولة الجزائرية و التي تتعلق بالقدرة و الفاعلية المؤسساتية كانت تعبر عن عدة مؤثرات و قرائن فعامل السن لعب دور أساسي في صياغة هذه النظرة لأن غالبية المبحوثين يتجاوزوزن سن الأربعين لذلك كانت نظرتهم مخضرمة أي بمعنى أنهم مزجوا بين الماضي السياسي و الحاضر للدولة الجزائرية ومعايشتهم للمتغيرات الدولية مثل القطبية الثنائية و القطبية الأحادية وعايشوا كذلك المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية من فترة الحزب الواحد و التعددية الحزبية وعايشوا بشكل مباشر فترة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر و أدخلتها في نفق التعطل السياسي و المؤسساتي و الدستوري بسبب الأزمة السياسية التي أثرت في البنية المؤسساتية والدستوري بسبب الأزمة السياسة التي أثرت في البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية و أفقدتها معايير

1- أنظر الحالة رقم 3

القدرة و الفاعلية وهذا ماساهم في زعزعة ثقة المجتمع الجزائري بكل أطيافه تجاه الدولة الجزائرية و بالخصوص طبقة النخب المثقفة و العلمية .

وما توصلنا إليه أن قدرة وفاعلية مؤسسات الدولة الجزائرية هي متغير تابع متأثر بالتغيرات السياسية و الاجتماعية و التاريخية و بالخصوص عند طبقة الباحثين ولاسيما مخابر البحث الجامعة الجزائرية لأن هذه النظرة ساهمت في بلورة خطاب أكاديمي يصدر أو ينتج تصورات ومواقف مختلفة تجاه البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية.

وفي نفس موضوع نظرة الباحثين لبنية الدولة وبالخصوص القدرة و الفاعلية المؤسساتية هناك من المبحوثين من نفي تميز الدولة الجزائرية بالقدرة و الفعالية بل يرى بأنها غير فاعلة وجوابهم كان النفي بمعنى الإجابة كانت ب لا [1] وهناك من يؤكد هذه الإجابة يعني تأكيد نفي القدرة المؤسساتية و الفاعلية للدولة الجزائرية وهذا رغم اختلاف التخصص و السن فأحد المبحوثين بصرح كالتالي : لا هي تفتقد للمؤسسة [2] هذه النظرة تؤكد الالتقاء بين المبحوثين على مستوى النظرة و التصورات لبنية الدولة الجزائرية أنهم يتبنون موقف مشترك، وفي نفس السياق لا حظنا هذا النفي من طرف باحثة في أحد المخابر حيث تؤكد هي على حسب تعبيرها بأن الدولة الجزائرية تفتقد للصفة المؤسساتية وهي تصرح بالموقف التالي: " لا للأسف ليست دولة مؤسسات"[3] وهذا دليل وتأكيد على نفي الباحثين للصفة المؤسساتية للدولة الجزائرية ونفس التحليل للمقابلات صادفنا نوع من التصريح وهو يتميز بالعمق السياسي و الأكاديمي وركز على تفسير القدرة و الفاعلية المؤسساتية على الصعيد التاريخي والمقترن بعملية نشوء الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال وهذا الباحث في مخبر العلوم السياسية وبالخصوص مخبر السياسات العامة يقول أو بمعنى يصرح : " تجتمع الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على مجموعة من المؤسسات المدنية والعسكرية التي تحاول خلق توازن سلطوي بينها لكنها تفتقد للفاعلية الحقيقية بسبب ضعف التكوين المؤسسي البيروقراطي

1- أنظر الحالة رقم : 4
2- انظر الحالة رقم : 07 .
3- أنظر الحالة رقم: 05 .

السليم إضافة إلى عدم التجديد في الكادر التسييري وطغيان التشكيلات الأمنية و العسكرية على النخب الحاكمة في مؤسسات مدينة[1] فهذا التحليل يمس بصورة مباشرة مسألة الشرعية و النظام فهذه النظرة تنفي في مفهومها البعد المؤسساتي للدولة وحتى القدرة و الفاعلية بينما وجدنا مواقف أو نظرة للدولة الجزائرية باعتبارها دولة مؤسسات ولها قدرة وفاعلية لكن هذا النوع من التصريحات تبدو متفرد وهذا ربما راجع لعامل السن أو التخصص بل ربما راجع إلى قناعات شخصية فأحد الباحثين يرى بأن الدولة الجزائرية تتميز بقدرة وفاعلية مؤسساتية ويصرح ب "نعم "[2]

4-4-2- تأثير بنية الدولة على توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية :

لا يمكن فهم توجهات الدبلوماسية الجزائرية بمعزل عن الدولة الجزائرية و نحن نركز على مفهوم البنية la structure كبناء مؤسساتي و قانوني عقلاني ومن هنا قمنا بتحليل هذه المواقف التي تتعلق بهذا العنصر و المتمثل في تأثير بنية الدولة على العملية الوظيفية للمؤسسة الدبلوماسية فغالبية الحالات كان جوابها "نعم" [3] هذا النوع من المواقف أو الأراء كان سطحي ولم يكن يتميز بالعمق في الإجابة وهذا لم يفرض علينا من الجهد في عملية الفهم و التقصي لهذه المواقف.

وفي مقابلات أخرى أي حالات أخرى تحصلنا على أجوبة أو آراء تتميز بالدقة و العمق بل وجدنا نوع من الوصف الدقيق لهذا التأثير فأحد الباحثين في أحد مخابر العلوم السياسية يصرح برأيه كالتالي: " بطبيعة الحال لأن الدبلوماسية هي جزء من السياسة الخارجية و أداة من أدوات تحقيقها وهي تعبر عن سلوك الدولة كفاعل عقلاني يعبر عنه صانع القرار الفردي و الجماعي لذلك يمكن الجزم بأن طبيعة البناء المؤسساتي لأي دولة يؤثر بشكل

1- أنظر الحالة رقم : 06

2- أنظر الحالة رقم :08

3- أنظر الحالات التالية رقم :10،11،8،9،5،1،2،4

مباشر في طبيعة الدبلوماسية"[1] هذا الرأي أو الموقف يتميز بالبعد العلمي و العمق في فهم أدوار مؤسسات الدولة وكذلك نابع من التخصص العلمي في مجال العلوم السياسية و الإلمام بالقضايا السياسية.

وهناك موفق آخر يتميز بالدقة و العمق حيث يصرح أحد الباحثين في مخبر التحولات السياسية في الجزائر جامعة وهران ويرى بأنه يوجد تأثير كبير لكنه يوضح رأيه وفق نظرة سوسيولوجية و سياسية حيث يصرح :" في الغالب يكون هناك تأثير كبير لكن اعتقد أن التركيبة السوسيو مؤسساتية في بلدنا مازالت بعيدة عن هذا التأثير"[2] وهناك من يرى بأن التأثير موجود لكنه مرتبط بعوامل تاريخية وإيديولوجية حيث يصرح لنا أحد الباحثين في أحد المخابر ب " نعم ويظهر ذلك تاريخيا وإيديولوجيا"[3]

وهناك من الباحثين من يرى بأن هذا التأثير كان محصور في مدة زمنية معينة وهذا الموقف أو التصور لتأثير بنية الدولة على توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية راجع لطبيعة التخصص الأكاديمي لهذا الباحث و الذي يعتبر كمختص في التاريخ السياسي للجزائر ولقد استنتجنا هذا الميل للباحث من خلال توصلنا واحتكاكنا معه بطريقة مباشرة ومتواصلة لعدة أيام وإجراء نقاشات تتعلق بالواقع السياسي للجزائر لذلك يصرح لنا في هذا الجواب" في فترة الستينيات و السبعينيات كان لها تأثير واضح من خلال مؤسسات و المنظمات الدولية مثل حركة عدم الانحياز المنظمة الآفرو آسيوية و الجامعة العربية أما في الفترة الحالية اختفت ملامحها في ظل العولمة والأحادية القطبية[4] هذه النظرة تحمل في طياتها ومضمونها المسار السياسي و التاريخي للدبلوماسية الجزائرية لذلك يمكننا القول أنها نظرة تاريخية ففي هذا العنصر كانت غالبية الحالات أو المقابلات ترى بان بنية الدولة تؤثر على توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية.

---

1 – أنظر الحالة رقم :6

2– أنظر الحالة رقم :3

3– أنظر الحالة رقم :7

4– انظر الحالة رقم :12

4-4-3- تأثير مخابر البحث على بنية الدولة :

في هذا العنصر سوف نركز على تأثير مخابر البحث على بنية الدولة وما نقصده بالتأثير هو مدى مساهمة هذه المخابر في توجيه مؤسسات الدولة و العمل على صيانتها من خلال المنجزات العلمية و المعرفية و من هنا سوف نعمل على تحديد دور المخابر البحثية في تدعيم الدولة بأبحاث ودراسات علمية تعمل على تعزيز مؤسساتها .

وهذا التأثير لا يندرج في سياق تخصص المخابر فنحن سنركز على تخصصات المخابر التي تنسجم مع موضوعنا ولذلك سوف نستسيغ هذا التأثير في العلاقة بين المخابر و مؤسسات الدولة وكيف تساهم هذه المخابر في تسيير الدولة و المؤسسات مثل الجامعات و الوزارات وكذلك هيئات الدولة التي تعتمد على خبرات النخب العلمية و المثقفة وهذا سيسمح لنا بالبحث في فعالية هذه المخابر و لاسيما مهامها ودورها في إنتاج البحث العلمي ودعم الدولة ومؤسستها وهذا ما لاحظناه في دراستنا الميدانية.

لأننا وجدنا بعض المواقف تؤكد على عدم فعالية هذه المخابر وهذا اعتراف يدل على عدم تدخل هذه المخابر في شؤون تسيير و مراقبة الدولة ومؤسساتها وهناك من يرى بأن هذه المخابر هي موجودة على مستوى الشكل فقط ولا تمارس أي دور فعّال أو تأثير على الدولة ومؤسساتها حيث يصرح لنا أحد الباحثين في أحد المخابر وهو برتبة أستاذ دكتور أن هذه المخابر لا تؤثر في بنية الدولة بل تتميز " بعدم الفاعلية"[1] ومن منظور آخر يرى أحد الباحثين أن المخابر لا تؤثر على بنية الدولة وهذا يعبر عن واقع بعيشة هذا الباحث ويصرح بالموقف التالي" لا تأثير لها " [2]

وهناك آراء أخرى تعزز وتدعم هذا الموقف السابق الذي يرى بأن هذه المخابر هي مجرد هيئات شكلية لا فاعلية لها من حيث الواقع و التطبيق.لذلك وجدنا أن هناك من الباحثين من يقر و يعترف بوجود هذه المخابر لكنه لا

1- انظر الحالة رقم : 4 .

2- انظر الحالة رقم :8 .

يعترف بعملها في أرض الواقع وهذا ما نلمسه في مقابلة أحد الأساتذة الباحثين حيث يصرح " رغم وجود مخابر البحث إلا أن دورها منعدم ولا توجد علاقة بينها وبين بنية الدولة و الدور التنموي لها [1] هذا الموقف ينفي صفة التأثير لمخابر البحث على مؤسسات الدولة وغياب التأثير راجع لغياب عنصر التفاعل بين هذه المخابر و الدولة كبنية مؤسساتية وهذا ما يصرح لنا به أحد الباحثين حيث يصرح بخصوص هذا العنصر : " لا يوجد تفاعل بين مخابر البحث كمخرجات و البنية الدولة كمداخلات فاقد الشيء لا يعطيه، نظام الدولة مبني على الشخص لا على مؤسسات [2].هذا الموقف يؤكد غياب صفة التأثير الذي تمارسه مخابر البحث على بنية الدولة ومؤسساتها .

وفي نفس السياق وجدنا مواقف وآراء أخرى تؤكد على وجود نوع من التأثير تقوم به مخابر البحث على بنية الدولة ومؤسساتها بل هناك من يراها طرف مساهم في عملية بناء و تسيير الدولة ومؤسساتها فأحد الباحثين يصرح برأيه الذي كان عبارة عن رؤية لعملية التأثير التي تقوم بها هذه المخابر على مؤسسات الدولة وهو يصرح بالرأي التالي: " إنتاج الأفكار التي من شأنها أن تتحول إلى عقود اجتماعية قائمة على المواطنة و المساواة"[3] هذا الرأي يعطي صفة التاثير و الفعالية لمخابر البحث ويعترف بوجودها كهيئة فاعلة في بناء الدولة وتسيير مؤسساتها باعتبارها مؤسسات بحثية وعلمية تساند الدولة في قرارتها و سياساتها.

وهناك باحث آخر يرى بأن المخابر البحث نوع من التأثير النسبي لبنية الدولة وهو يصرح برأيه

كالتالي : " حسب معلوماتي المتواضعة فهناك تأثير نسبي[4] وهناك مواقف أخرى تؤكد تأثير هذه المخابر على الدولة بل وجدنا مواقف أو بمعنى آخر موقف يؤكد فعالية هذه المخابر و الدور الفعال الذي تقوم به من أجل التأثير لأن الدولة تستشير هذه المخابر واستشارة لهذه المخابر يدل على فاعليتها وهذا ما نلمسه كذلك في موقف

1- انظر الحالة رقم :7 .

2- انظر الحالة رقم : 12 .

3- انظر الحالة رقم : 10.

4- انظر الحالة رقم :9

أحد الأساتذة حيث يرى بأن مخابر البحث " تعتبر هيئات استشارية [1] وهناك موقف آخر يؤكد الطرح السابق بمعنى الاعتراف بفعالية مخابر البحث وتأثيرها المباشر على الدولة حيث تصرح باحثة في أحد مخابر البحث بخصوص تأثير المخابر على بنية الدولة وهي تصرح في موقفها الذي يؤكد العلاقة بين المخابر و الدولة وهي تصرح " تتجسد العلاقة في إعطاء الدولة نتائج البحوث حتى تتطلع على الوضع الراهن" [2] هذا الموقف يعبر عن فعالية المخابر ودورها في توطيد العلاقة بين الدولة و المجتمع وهناك نظرة تتميز بدقة ورؤية علمية لدور المخابر وفعاليتها في التأثير على مؤسسات الدولة وتعطيها صفة الفاعل الأساسي في عملية رسم السياسات العامة للدولة بل يؤكد الدور الفعلي لهذه المخابر باعتبارها مؤسسات بحثية وهو يوضح معنى الدولة وهذا يدل على تفاعل الباحث مع الموضوع بل تعمق في تحليل موضوعنا وركز على دور وأهمية المخابر الفكرية و تأثيرها على بنية الدولة ويصرح برأيه "تعتبر مراكز البحث أو مراكز الفكر think tanks، من ابرز فواعل الدولة الحديثة، وذلك من خلال تأثيرها بشكل مباشر في طبيعة السياسات العامة المرسومة لدى الدول، لذلك يجب أولا تعريف معنى بنية الدولة التي اعتقد أنها مرتبطة بالقواعد والأسس والأنساق التراتبية التي تسمح بتشكل سليم للدولة المؤسساتية، ومن هذا المنطلق تؤثر مخابر البحث بشكل كثيف في تغذية مدخلات الدولة من حيث رسم السياسات والاستشراف والمرافقة العلمية للبرامج والمشاريع" [3] ربما يمكننا القول أن هذه النظرة هي نظرة معيارية لا يمكنها أن تقترن بموضوعنا وهذا بسبب الواقع الذي تعيشه المخابر .

و نفس العنصر الذي يتعلق ب التأثير و التفاعل بين بنية الدولة و المخابر البحثية وجدنا نوع من النظرة تتميز بعدم الوضوح بمعنى هذه النظرة لا تسند على رؤية " حدية " يعني لا سلبية أو إيجابية بل ركز بعض الباحثين على ما ينبغي أن يكون ولم تركز نظرتهم على واقع علاقة التأثير بين المخابر و بنية الدولة بمعنى صحيح هذه النظرة

[1]- انظر الحالة رقم :11 .

2- أنظر الحالة رقم : 5

3- أنظر الحالة رقم :6

ركزت على ما ينبغي أن يكون و المأمول يعني وجدنا نوع من الابتعاد عن الواقع المعاش لهذه العلاقة .لأننا نركز في علاقتنا على الواقع فأحد الباحثين وكانت جل مواقفه وآراءه تتميز بالعمق و الدقة حول موضوعنا فهو في هذا العنصر يصيغ نظرة تجاه علاقة التأثير بين الدولة و المخابر و نظرته جاءت في تصريحه التالي الذي جاء عبارة عن تصور أفضل لواقع المخابر الفكرية حيث يقول " لو يقرب الأكاديمي الباحث إلى أجهزة الدولة وخاصة المؤسسات التي تشّرع وتصنع القرار يمكن أن تلعب المخابر دورها والعكس صحيح " [1]هذا يدل على رفض هذه الفئة للتهميش الذي تتعرض له هذه المخابر ولكن الإجابة أو النظرة لم تكن واضحة بل جاءت كتصور معياري لأدوار المخابر ودورها في بناء السياسات العامة.

ومن جهة أخرى يرى أحد الباحثين في مخبر التحولات السياسية في الجزائر بخصوص عملية التأثير التي تمارسها مخابر البحث على بنية الدولة حيث يصرح : "تأثيرها يتحدد حسب توجهات واهتمامات هذه المخابر فالبحوث الأكاديمية خاصة منها المتعلق باختصاصات اجتماعية و إنسانية من المفترض استثمار أعمالها في تسيير شؤون الوزارات ومجالس وهيئات الدولة العليا" [2]

هذه النظرة تعبر عن الدور العادي لكل مخبر موجود في أي دولة لكننا لم نلمس الدور الواقعي لمخابر البحث في الجزائر.وهناك رأي كذلك يصرح بأنه للمخابر دور و لابد أن يكون لها تأثير في بنية الدولة المتجسدة في مؤسساتها ويصرح : " المفروض أن يكون تأثير ايجابي "[3] هذا الرأي كذلك لا يتميز بالواقعية .

1-أنظر الحالة رقم :1

2-انظر الحالة رقم : 3

3- انظر الحالة رقم :2

4-4-4-نظرة مخابر البحث للدولة الجزائرية:

نظرة مخابر البحث للدولة الجزائرية هي عنصر مهم ومحوري وأساسي في موضوعنا وهذا ما سيساعدنا في فهم العلاقة بين الدولة كمؤسسة مركزية ومخابر البحث كمؤسسات علمية وأكاديمية وهذه النظرة غالبا تتجسد في مواقف تعبر عن رؤية علمية أكاديمية.

لذلك وجدنا عدة مواقف بمعنى لكل باحث نظرة خاصة به تجاه الدولة الجزائرية ووجدنا بعض

الباحثين يتبنون نظرة إيجابية فاحد الباحثين في أحد المخابر البحثية بأن نظرته للدولة الجزائرية هي نظرة :"إيجابية "[1] اكتشفنا نوع من الرضا لبعض الباحثين تجاه الدولة الجزائرية وهذا ربما راجع إلى عامل السن أو التخصص وهناك نظرة تدل على حسب رأي الباحثين أن الدولة الجزائرية لا تزال تسيير في طريق النمو وهي تتميز بنوع من الحداثة التاريخية لأنها جديدة الوجود بسبب الاستقلال الحديث فيصرح أحد الباحثين في مخبر تاريخ الجزائر وحوض المتوسط : " دولة فتية حديثة الاستقلال تحاول شق طريقها رغم العقبات "[2] بمعنى أنه لا يمكن تحديد نظرة معينة للدولة الجزائرية وهذا راجع لعمرها السياسي و التاريخي الذي يندرج في سياق الاستقلال الحديث.

ووجدنا كذلك نظرة أو موقف منافي ومغاير للنظرة السابقة فهذه المواقف تكاد تدل على نظرة سلبية للباحثين أو المخابر البحثية تجاه الدولة الجزائرية فمثلا أحد الباحثين يصرح ويقول بخصوص نظرته للدولة الجزائرية"دولة قديمة في التاريخ لها مؤسساتها الدستورية إلا أن أصحاب المال الوسخ سيطروا على الوضع"[3] هذه النظرة يمكن أن نقول أنها تعبر عن تناقص لكن يمكننا أن نقول أن هذا الباحث استند في نظرته على الواقع وهذا ما لمسناه من خلال تفاعلنا وتواصلنا المباشر معه أثناء قيامنا بعملية المقابلة وهناك أحد الباحثين يصرح بنظرته ويقول : " دولة ذات نسيج اجتماعي لا علاقة لها تماما بالتركيبة الاقتصادية التي تعمل على احتواء هذا النسيج بالعكس عن تركيبة

1- انظر الحالة رقم :4

2- انظر الحالة رقم : 8 .

3- انظر الحالة رقم : 1 .

الجهاز السياسي " [1]هذه النظرة تدل أو تؤكد النظرة السلبية لمخابر البحث تجاه الدولة الجزائرية ولهذا ركزنا على فهم هذا العنصر وفق الآليات و المعايير السوسيولوجية التي تربط الظاهرة بالواقع بل عملنا على ربط هذه النظرة بالواقع المعاش على مستوى مجتمعنا لذلك كانت مقابلاتنا ثرية من حيث التصورات و المواقف ففي هذه المقابلة مثلا لأحد الباحثين الذي كانت لنا معه نقاشات مباشرة ومتسلسلة حول الموضوع لاحظنا أن نظرته للدولة الجزائرية تستند على موقف تاريخي بل أنه يتبنى نظرة تستند على خلفية تاريخية و سياسية وهو يصرح بنظرته في شكل موقف مبني على مسار التاريخي للدولة الجزائرية و يقول:

" تعد الدولة الجزائرية دولة ناشئة أخرجت من نظام كولونيالي أثقل كاهلها بميراث دام 132 سنة تم جاءت خيارات بناء الدولة الحديثة وفق أيديولوجية اشتراكية مستقلة بعباءة القومية العربية الوهمية ثم جاءت نهاية الثمانينات و إفرازاتها ،مظاهرات أكتوبر 1988 وتغيير الدستور في فيفري 1989 وانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعديدية ومن النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ثم توقيف المسار الانتخابي في 1992 ودخول دوامة العشرية السوداء خلق فراغ وفجوة بينها و بين العالم المتقدم جعلها دائما تبحث عن نفسها ومكان بين مختلف القوى العالمية " [2] هذا التصريح يبين جليا العمق التاريخي أو بمعنى أخر العمق السياسي و التاريخي لنظرة هذا الباحث للدولة الجزائرية .

كذلك يرى أحد الباحثين أن الدولة الجزائرية هي لا تستوفي الشروط التي تؤكد وجودها ككيان مؤسساتي وما نلمسه في الواقع هو أن نظرته جاءت تحمل في طياتها نوع من التناقض أو الازدواجية حيث يصرح "الدولة الجزائرية مقارنة بدول إقليمية أو قارية هي دولة مؤسسات راسخة إلى حد ما بعد تجاوز تعثرات مرحلة الاستقلال لكنها تفتقد إلى الفاعلية و اليقظة التصور و الاستشراف الذي يرتبط أساس بالذكاء و الإنتاج المعرفي"[3].

1- أنظر الحالة رقم : 3

[2]- انظر الحالة رقم : 12 .

[3]- انظر الحالة رقم : 6

وهناك نظرة أخرى تتجسد في العلاقة بين المخابر و الدولة بمعنى هذه النظرة لم ترتكز على الشق السياسي بل ركزت على العمق العلمي وعلاقة الدولة بواقع البحث العلمي حيث يصرح أحد الباحثين حول نظرته للدولة الجزائرية ويقول : " لا يوجد تنسيق بين مخابر البحث وتوجهات الدولة التنموية وطغيان الشخصنة في التسيير "[1] هذه نظرة سلبية مستمدة من واقع العلاقة بين الدولة ومخابر البحث.

بينما وجدنا نوع من النظرة الخاصة بواقع مخابر البحث أو الدعم الذي تتلقاه هذه المخابر من طرف الدولة ويصرح أحد الباحثين ويقول " الدولة توفر جميع الوسائل الضرورية للبحث العلمي" [2]بل وجدنا نظرة أخرى تساند هذا الطرح أو تدخل معه في مجال واحد يعبر عن نظرة مشتركة للباحثين للدولة ويقول هذا الباحث " نظرة المتطلع لدعم أكبر للبحث العلمي " [3]

4-4-5- تقييم المخابر الفكرية لأداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988

لا يمكننا أن نستثني هذه النقطة في عملية بحثنا بل يمكننا القول أننا دخلنا في صميم موضوعنا و الذي يتجسد في العلاقة المباشرة بين الدبلوماسية كفعل سياسي نابع من مؤسسة سياسية و تقييم المخابر الفكرية باعتبارها فعل أكاديمي نابع من مؤسسة علمية بحثية .

وعلى ضوء هذا التحليل الكيفي للبيانات و المعطيات التي تحصلنا عليها في عملية المقابلة الميدانية واعتمادنا كذلك على تقنية تحليل المحتوى سنعمل على تحليل وتفكيك هذه الآراء التي سوف نعتمد عليها في عملنا الميداني.

1- انظر الحالة رقم : 7.
2- انظر الحالة رقم : 11
3- انظر الحالة رقم : 2 .

ولقد تحصلنا على العديد من الآراء و المواقف التي تعبر عن تقييم مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية وهناك من الباحثين في المخابر من يرى بأن توجهات الدبلوماسية تتميز بالفاعلية ونجاعة التوجهات لذلك وجدنا أحد التصريحات لأحد الباحثين نقول ، بأن أداء الدبلوماسية هو " جيد" [1]وهذا يدل على قناعة هذا البحث حول أداء الدبلوماسية الجزائرية ووجدنا كذلك رأي آخر يدعم طرح ورأي هذا الباحث و هي باحثة في مخبر علم الاجتماع السياسي في جامعة وهران 2 وهذه الباحثة هي تجمع بين تكوين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي لذلك تعاملنا مع رأيها بكل دقة علمية ومنهجية من أجل صياغة رؤية موضوعية تجاه تقييمها لأداء الدبلوماسية الجزائرية فهي تصرح برأيها كالتالي " هناك دور لها خاصة في ظل الأزمة، حيث تحدت كل الصعاب بعد الركود الذي أصاب الجزائر وحلت العديد من الأزمات وتدخلت في الحد من بعض النزاعات في إفريقيا " [2]وهذا الرأي هو الرأي إيجابي بمعنى تقييم ايجابي وفي الجانب الأخر لبعض الباحثين وجدن آراء بمثابة النقيض بمعنى وجدنا تقييم سلبي لبعض المخابر لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية فأحد الباحثين في أحد المخابر حيث كان له تقييم سلبي لأداء الدبلوماسية إلى أكبر حد بل تجسد لنا رأيه في مفهوم الضعف حيث يصرح ويقول " ضعيف لا يتعدى الجغرافيا الإفريقية " [3]هذا الرأي يدل على مدى النظرة السلبية للمخابر لأداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ووصفوا أداءها بالضعيف و الغير قوي.

ووجدنا تقييم آخر لأحد الباحثين في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية و الذي يؤكد رأي الباحث الذي سبقه من حيث التقييم السلبي وعرفنا رأيه السلبي تجاه الأداء الدبلوماسي ويصرح الباحث الثاني و المختص كما قلنا في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ويقول " تراجع كبير للدبلوماسية الجزائرية مع ازدهار طفيف مطلع الألفية و تراجع من جديد بحيث يمكن الحكم على الأداء بالضعيف" [4]، وفي رأي آخر لأحد الباحثين في أحد

1- انظر الحالة رقم : 8 .
2- انظر الحالة رقم : 5 .
3- انظر الحالة رقم : 3
4- انظر الحالة رقم :7.

المخابر التي تعمل في التاريخ السياسي للجزائر و الذي سبق لنا أن ذكرنا بأن نظرة هذا الباحث تستدعي موقف تاريخي تجاه الدولة الجزائرية ومؤسساتها لذلك سوف نعمل على نقل هذا الرأي وفق ما يمليه علينا الضمير العلمي و أخلاقيات البحث ونرى بأن موقفه يدل على تقييم سلبي لأداء الدبلوماسية حيث يصرح " الأحداث التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في 1992 جعل الدولة الجزائرية منعزلة عن العالم و الدبلوماسية الجزائرية تعيش أحلك أيامها تريد الخروج من عنق الزجاجة بالبحث عن أصدقاء ومجتمع دولي يقف معها ضد ما يسمى بالإرهاب فلم تجد الدعم لا من القريب (إغلاق الحدود مع المغرب الأقصى 1994) ولا من بعيد فرنسا وخطابها ? Qui TU Qui وبعد خروجها من العشرية السوداء ،اللعبة الدبلوماسية تغيرت قواعدها أصبحت تعتمد على التكتلات و الولاء و البراء للو.أ.م" [1]

هذا الذي هو يدل على تأثير الأوضاع الداخلية و الظروف السياسية للجزائر و التي أثرت في أداء الدبلوماسية الجزائرية وهناك رأي آخر لأحد الباحثين الذي يدعم هذا الرأي الذي يحمل أبعاد تاريخية في تقييمه لأداء الدبلوماسية ويصرح هذا الباحث و المختص في التاريخ المعاصر و السياسي للجزائر ويقول : " الأوضاع الداخلية و الدولية انعكست على الدبلوماسية الجزائرية ثارة بالإيجاب وأحيانا كثيرة بالسلب ولعب التعميم و الإعلامي دوره في إخفاء الكثير من الحقائق "[2] بمعنى هذا الرأي يدعم نظرية أو طرح تأثير الظروف الداخلية و السياسية للجزائر في مرحلة العشرية السوداء على أداء الدبلوماسية وتوجهاتها".

وهذا ما نلمسه كذلك في إحدى المقابلات التي تؤكد تأثر الدبلوماسية الجزائرية بالعوامل الداخلية التي أرهقتها وجعلت منها دولة معطلة بسبب فقدانها لعنصر التمثيل الخارجي وهذا كله راجع إلى العوامل التاريخية التي عاشتها الجزائر و التي ساهمت في خلق أزمة سياسية عرفتها الدولة والمجتمع.

1-انظر الحالة رقم :12

2- انظر الحالة رقم : 1

حيث يصرح لنا أحد الباحثين ويقول " تميزت بالتراجع بسبب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر غير أنها استرجعت عافيتها شيئا فشيئا منذ 1999 "[1]

وهناك تقييم آخر لأحد الباحثين في مخبر السياسات العامة في جامعة الجزائر في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية فهو كذلك يقوم بإعطاء تقييم للأداء الدبلوماسية الجزائرية لكن مع مراعاة المسار التاريخي و السياسي للجزائر و الظروف الأمنية و السياسية التي عاشتها الدبلوماسية كفاعل فقد فعاليته في المجتمع الدولي ويصرح بالتقييم التالي " بعد الدستور التعددي ل 1988، دخلت الجزائر في ضبابية سياسية وحالة استقطاب شديد للمكونات المجتمعية والسياسية الموجودة حينها، لتدخل بعدها الجزائر في أزمة أمنية داخلية مدمرة في ظل سياق دولي افرز سقوط المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب العراقية الإيرانية 1988، ثم دخول العراق إلى الكويت ونشوب ما يعرف بحرب الخليج، فكانت الدبلوماسية الجزائر دبلوماسية اللاموقف بفعل الأزمة الداخلية وانتشار التطرف والإرهاب، فأصبحت الجزائر محل تدخل خارجي واستقطاب دولي غربي وعربي بفعل ارتباط تشكيلات سياسية داخلية بالخارج إيديولوجيا وسياسي وحتى عسكريا" [2]وهذا الرأي يدل على أن التصدعات الداخلية للجزائر و عدم الاستقرار السياسي و الأمين هو الذي كان يتحكم في أداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية .

وهناك آراء وجدناها تدل على مواقف معتدلة أو ربما مواقف أو تقييمات تحمل نظرة ازدواجية وهناك من يربط هذا التقييم بالمتغيرات السياسية و التاريخية بل حتى العنصر البشري فهو يقيم أداء الدبلوماسية حسب الشخص الذي يسيّرها ويمثلها ويصرح لنا أحد الباحثين " باستثناء فترة لعمارة فانه أداء باهت" [3] فهذا تقييم يدل على نظرة الباحثين للشخص الذي يمثل الدبلوماسية و ليس المؤسسة.

1- انظر الحالة رقم : 10

2- أنظر الحالة رقم :6

3- انظر الحالة رقم : 2

ومن بين التقييمات الازدواجية نرى بعض الباحثين أنهم لا يصدرون رأي واحد ومحدد بل يجمعون في نظرتهم بين التقييم السلبي و الإيجابي لتوجهات الدبلوماسية وأداءها حيث يصرح أحد الباحثين: " هناك نجاحات و إخفاقات" [1]

وهناك رأي آخر يربط تقييمه للدبلوماسية بالمتغيرات سوءا السياسية أو التاريخية فأحد الباحثين يوضح لنا كذلك موقفه الازدواجي الذي يدعم الرأي أو التقييم الذي سبقه ويقول" هناك نقاط قوة ونقاط ضعف بما أن الدبلوماسية تختلف من فترة إلى آخرى "[2] بمعنى أنه يمكن القول أننا صادفنا نوع من التقييم لأداء الدبلوماسية يحمل طابع أو معنى ازدواجي في عملية تقييم أداء الدبلوماسية بينما وجدنا رأي أحد الباحثين في مجال الفلسفة السياسية و التحولات الجيو إستراتيجية حيث يقول بأن أداء الدبلوماسية يتميز " ببعض الفعالية"[3]

4-4-6- نظرة مخابر البحث لواقع العلاقة بينها و بين المؤسسة الدبلوماسية .

لا يمكننا أن نتعمق في موضوعنا دون أن نركز كل جهودنا على العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية كفاعل سياسي ومخابر البحث كفاعل علمي لذلك سوف نركز على " العلاقة " و التفاعل " لكي نصيغ رؤية علمية واقعية مستمدة من واقع دراستنا لذلك سنعمل على توضيح هذه العلاقة وفق طرق علمية ومنهجية تمكننا من الوصول إلى نتائج نرجوها في دراستنا.

ومن هنا سوف نركز على الأسباب و المؤشرات التي تبني هذه العلاقة و نركز على دور توجهات الدبلوماسية في بناء هذه العلاقة بمعنى سنركز على الطرح السببي وسف نركز كذلك على العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث خارج نطاق البحث في مدى تأثير توجهات الدبلوماسية على العلاقة بينهما.

1- انظر الحالة رقم :09

2- انظر الحالة رقم :11

3- أنظر الحالة رقم :4

فأحد الباحثين وكان سؤالنا له بخصوص مساهمة توجهات الدبلوماسية في خلق تفاعل علمي وسياسي بين المؤسسة الدبلوماسية و مخابر البحث كان رأيه بخصوص هذه العلاقة السببية كالتالي" لا ألمس هذا إطلاقا و الدليل هو حال الباحث في الجزائر" [1] وفي سياق العلاقة بدون تأثير التوجهات الدبلوماسية يقول " كلما كانت العلاقة محكمة كانت مسارات الأيديولوجيات مضبوطة"[2].

وفي نفس السياق يرى أحد الباحثين أن توجهات الدبلوماسية لا تساهم في خلق العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث ويقول:" لا تساهم التوجهات الدبلوماسية في خلق تفاعل علمي وسياسي بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث" [3] وبخصوص العلاقة بدون التوجهات بمعنى علاقة خارجة عن نطاق التوجهات الدبلوماسية يقول في نفس المقابلة ويقر بوجود علاقة ويقول " نعم من خلال الاعترافات التي يقدمها معهد الدراسات الإستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية"[4] ونحن هنا في هذا العنصر لا نريد أن نحصل على ازدواجية المواقف بل نعمل على تفكيك كل نظرة بمعزل عن الأخرى بمعنى نبحث في العلاقة السببية و العلاقة الواقعية وهناك باحث آخر يرى بأنه توجد علاقة سببية وليس مطلقة وهو يقول أن توجهات الدبلوماسية تساهم بشكل نسبي في العلاقة بين مخابر البحث و المؤسسة الدبلوماسية ويقول " نسبيا"[5]وبخصوص العلاقة الثانية يقول " علاقة ضعيفة"[6] لذلك لاحظنا نوع من التباين على مستوى المواقف و النظرة الواحدة لأننا تعمدنا إعادة الأسئلة وفي مقابلة أخرى نجد أنه توجد علاقة سواء بتأثير التوجهات و أو غيابها بمعنى العلاقة هي موجودة بين مخابر البحث و المؤسسة الدبلوماسية ونجد باحثة مختصة في علم الاجتماع السياسي تصرح وتقر بوجود العلاقة و تقول" نعم"

1- انظر الحالة رقم : 3
2- نفس الحالة
3- انظر الحالة رقم : 11
4- نفس الحالة
5- انظر الحالة رقم :09
6- نفس الحالة .

[1]بمعنى التوجهات الدبلوماسية تقوم بخلق تفاعل علمي وسياسي بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث وتصرح كذلك " نعم إلى حد ما لأن أغلب الدبلوماسيين أكاديميين [2] وعلى النقيض أي المقابلات التي تنفي وجود العلاقة سواء بوجود تأثير للتوجهات أو بدون وجودها وجدنا عدة مواقف وآراء تنفي هذه العلاقة التفاعلية بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث فأحد الباحثين يصرح لنا برأيه حول واقع هذه العلاقة ويقول " لا و غائب ذلك تماما و لا يوجد اهتمام لصانع القرار بمخابر البحث وبخاصة في العلوم السياسية"[3] وفي السياق الخاص بالعلاقة خارج نطاق تأثير التوجهات يقول: "نعم توجد علاقة لكن ف الجزائر مغيبة" [4]هذا الرأي يدل على أحادية الموقف في نفي العلاقة بين المخابر و الدبلوماسية.

ونجد تصريح لباحث آخر في مخبر العلوم السياسية ويقول بخصوص مساهمة توجهات الدبلوماسية في خلق العلاقة التفاعلية ويقول " لا يوجد تفاعل بين مخابر البحث والدبلوماسية حيث أن وزارة الخارجية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على معهد الدبلوماسية على مستوى الوزارة، ولا تسعى إلى خلق ديناميكية متشابكة مع شركاء المعرفة" [5]وهذا الرأي ينفي العلاقة التفاعلية بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث ويؤكد على وجود فجوة عميقة بين الخطاب العلمي والقرار السياسي يؤدي إلى غياب ديناميكية علمية وسياسية بين مؤسسات الدولة وهو يؤكد كذلك في الرأي الثاني الذي ينفي العلاقة بين المخابر البحثية والمؤسسة الدبلوماسية ويقول "في الدول المتقدمة نعم في الجزائر لا "[6]

ويصرح لنا باحث آخر بخصوص طبيعة وواقع هذه العلاقة ويصرح لنا " المفروض أن المؤسسة الدبلوماسية دائمة الارتباط بالجامعة التي تكوّن النخبة إلا أن الحال في الجزائر بعيد عن هذا التصور فتهميش المخابر العلمية و

1- انظر الحالة رقم : 5

2- نفس الحالة

3- انظر الحالة رقم: 7

4- نفس الحالة .

5- أنظر الحالة رقم :6

6- نفس الحالة

الباحثين جعل التفاعل العلمي باهت حتى لا نقول منعدم"[1] بمعنى النخب العلمية لا تتفاعل مع المؤسسة الدبلوماسية ولا تمارس أي تأثير على المؤسسة الدبلوماسية لأن النخبة العلمية الباحثة تعاني التهميش وبخصوص السؤال الثاني يصرح ويقول " لا اعتقد ذلك " [2] بمعنى تأكيد لنفي وجود العلاقة التفاعلية بين المخابر والمؤسسة الدبلوماسية ويصرح لنا أحد الأساتذة بجواب مباشر وهو " لا" [3] وفي الشق الثاني من السؤال يصرح " لا توجد "[4]فهذا كان عبارة عن رأي أو نظرة تؤكد نفي العلاقة بين المخابر الدبلوماسية كمؤسسة تصنع قرار سياسي عقلاني وموضوعي يستند على كفاءات علمية وسياسية.

وموقف آخر كانت نظرته نافية للعلاقة ويصرح "لا" [5]ويؤكد نظرته لنفي هذه العلاقة في الشق الثاني من السؤال المتعلق بالعلاقة بينهما ويقول " لا" [6] ونفس الجواب و النظرة التي كانت قطعية بخصوص غياب العلاقة ويصرح أحد الباحثين بـ "لا" [7]ويؤكد ها مرة ثانية في الجزء الثاني من السؤال يصرح "لا" [8] وهذه الآراء أو النظرة التي تنفي تنفي العلاقة بين المخابر البحثية و المؤسسة الدبلوماسية يؤكدها أحد الباحثين في مخبر الدراسات الاستشراقية وهو رئيس تحرير المجلة الصادرة عن هذا المخبر ويقول " لا توجد أي علاقة بين الطرفين" [9] فهو يؤكد لنا نفي العلاقة بين المخابر و المؤسسة الدبلوماسية ويصرح لنا كذلك في العنصر الثاني من السؤال ويقول " حاليا لا توجد أي علاقة "[10]

---

1 - أنظر الحالة رقم :1

2- نفس الحالة

3- أنظر الحالة رقم :4

4- أنظر الحالة رقم :4

5- أنظر الحالة رقم:10.

6- نفس الحالة

7- أنظر الحالة رقم :8

8- نفس الحالة

9- أنظر الحالة رقم :الحالة 2

10- نفس الحالة

4-4-7- تصورات مخابر البحث للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية :

في هذا العنصر سوف نركز على عنصر التصورات و الآراء Les Opinions وذلك لكي نؤكد الارتباط العلمي والمنهجي بين الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية وهذا بهدف تأكيد العمق الإمبريقي للدراسة ووجدنا عدة تصورات للمخابر التي كانت جزء من دراستنا وما تتبناه من تصورات حول الدبلوماسية الجزائرية لكي نبقى في مجال علم الاجتماع السياسي ركزنا على عنصر " تصورات مخابر البحث للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية" فهذا العنوان الذي كان عبارة عن سؤال في مقابلتنا الميدانية يتميز بالصفة السوسيولوجية فهو كعنوان يحمل البعد السوسيولوجي في موضوعنا وهذا راجع إلى تقيدنا بسياق وتخصص علم الاجتماع فمن بين التصورات التي ركزنا عليها وعملنا على تحليلها وفق آليات كيفية حيث عملنا على ترجمة هذه التصورات إلى مواقف أو بمعنى نظرة هذه المخابر للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية من خلال التصورات فأحد الباحثين في أحد المخابر يصرح لنا بتصوره للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية ويصرح بتصوره كالتالي " الحياد المتذبذب "[1]

هذا أحد التصورات بينما هذا التصور يعبر عن رؤية جيو إستراتيجية بحكم تخصص الحالة وعملها المستمر في مجال العلاقات الدولية و الجيو إستراتيجية بينما هناك تصور آخر كذلك وهو كالتالي" الدبلوماسية تتغير بتغير السياقات الدولية وسلوكات الدول في عالم متغير طغت عليه التكنولوجيات الحديثة، لذلك على الدبلوماسية أن لا تتخلف عن تجديد آليات العمل المؤسسي وتحديث الجهاز الوظيفي الفاعل" [2] وهذا التصور هو راجع لعامل السن و الظرف باعتبار ان الباحث أو الحالة 6 هو باحث في مخبر السياسات العامة في الجامعة بوزريعة وبحكم السن الواقع المعاش يرى بأن التغييرات السياسية و التطور التكنولوجي هي التي تساهم في بناء وتشكل تصوره للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية وهو يرى من خلال تصوره أن لا تتخلف الدبلوماسية الجزائرية عن هذه المتغيرات وأن تجدد آليات عملها الدبلوماسي وتعمل على تحديث جهازها الوظيفي الفاعل.

1- أنظر الحالة رقم :4

2- أنظر الحالة رقم :6

بينما نجد تصور آخر من حالة أخرى التي تجسد لنا تصورها للوظيفة المؤسساتية الجزائرية بل تصوره كان مبني على جملة من التغيرات على عمل الدبلوماسية الجزائرية حيث يصرح : "تغيرت ركائزها و أصبحت ذات أبعاد اقتصادية أكثر منها سياسة مثل التحرك في إطار الشراكة الجديدة للتنمية الافريقية NEPAD ومع باقي القوى العالمية أو في إطار OPEC ....أما تكتلات العهد القديم أصبحت عالة أكثر من أنها فاعلة في المحافل الدولية مثل جامعة الدول العربية ،الإتحاد المغاربي " [1]هذا التصور هو نابع من تصور الباحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية و المتغيرات التي طرأت عليها مع مرور الزمن.

وفي سياق متصل بهذا العنصر وجدنا تصور آخر حيث يصرح لنا باحث وهو مختص في التاريخ السياسي و المعاصر للجزائر ويقول بخصوص تصوره لأداء الدبلوماسية " تواجه الدبلوماسية الجزائرية الآن تحديات دولية وإقليمية بات من الضروري أن تتكيف مع المستجدات الراهنة"[2] فهذا التصور يحصر الوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية لمواجهة التحديات الدولية و الإقليمية وقدرتها على التفاعل معها بل يؤكد على مواجهتها للمستجدات الراهنة .

بينما صادفنا تصورات جاءت عبارة عن طرح حلول و استشارات بخصوص الوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية وهذا راجع إلى تصورهم الواقعي و المعاش للدبلوماسية الجزائرية فأحد الباحثين يصرح لنا بتصوره التالي " أعادة تنشيط الهياكل على الصعيدين الداخلي و الخارجي قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الجيواستراتيجية و الاقتصادية "[3]وفي حالة أخرى تدخل في نفس الإطار الاستشاري و الإصلاحي بل كانت عبارة عن اقتراحات جاءت في صورة أو محاولة للتقريب بين المؤسسات الأكاديمية بمعنى خلق تواصل بين المؤسسات العلمية و المؤسسات السياسية بهدف خلق أداء دبلوماسي يستند على ركائز علمية وهذا ما نجده في تصور هذا الباحث حيث يقول : " المطلوب من القائمين على وزارة الخارجية في بلدي التفاعل مع المؤسسات الأكاديمية و

1- أنظر الحالة رقم :12

2- أنظر الحالة رقم :11

3- أنظر الحالة رقم : 10 .

الهيئات الإقليمية و الدولية و المشاركة في الحركة الدبلوماسية العالمية دون تنازل عن المبادئ الشخصية و الوطنية"[1] بينما وجدنا تصورات أخرى تؤكد وتصرح بأن تصور مخابر البحث للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية يتجسد حسب تصوراتهم للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية تتجسد و تنحصر في خدمة الدولة و تعزيز مصالحها حيث يصرح لنا احد الباحثين بان تصوره للدبلوماسية من خلال أداءها وظيفتها المؤسساتية تتجسد في " تعزيز مصالح الدولة "[2] بل تحصلنا على تصور في نفس السياق وهو يتميز بالعمق و الدقة و بالخصوص في سياق موضوع دراستنا وهذا التصور كان في لب وصميم علم الاجتماع السياسي حيث أعطانا تصور يؤكد الصفة العلمية و الأكاديمية لدراستنا التي تندرج في سياق علم الاجتماع السياسي وهي الاعتماد على مفاهيم أساسية في علم الاجتماع السياسي وهي الفصل بين مفهومي الدولة و النظام وهذا ما لفت انتباهنا في سياق موضوعنا حيث يصرح لنا أحد الأساتذة بتصوره التالي بخصوص الوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية ويقول " خدمة مصالح الدولة الجزائرية و ليس النظام القائم"[3] ونحن هنا و بحكم تخصصنا يمكن أن نحكم على هذا التصور بالتناقض و الازدواجية على مستوى المفاهيم و التصورات.

وفي الأخير حصلنا على تصور كان في غاية الإيجابية فمن أول تصور لنا هذا الباحث بأن الدبلوماسية هي مؤسسة وهذا ما بدأ به تصوره وتصريحه حيث يقول " مؤسسة حافظت على توجهها منذ الاستقلال في الكثير من القضايا وحازت تهنئة العديد من الدول"[4] .

1-أنظر الحالة رقم : 1

2- أنظر الحالة رقم : 7

3- أنظر الحالة رقم :9

4- أنظر الحالة رقم : 8

4-4-8- نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية :

في هذا العنصر سوف نركز على أهم نقطة محورية ومفصلية في بحثنا وهي نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية وبذلك سوف نركز على النظرة أو الرؤية التي تحصلنا عليها عن طريق التواصل المباشر من خلال عملية المقابلة وبهذا سوف نقوم بتحديد معالم التباين على مستوى مخابر البحث .

وعلى هذا الأساس صادفنا العديد من الرؤى والنظرات بخصوص موقف مخابر البحث من الدبلوماسية كمؤسسة تقوم بتبني فعل دبلوماسي يحافظ على مصالح الدولة والمجتمع و نركز على التوجهات ومن هذا المنطلق لاحظنا بل لامسنا التباين والاختلاف بين مخابر البحث والمتمثلة في الباحثين وكانت نظرتهم سلبية بل لم تكن تحمل رضا تجاه الدبلوماسية الجزائرية ففي سياق المقابلة سألنا أحد الباحثين عندما وجهنا له سؤال مباشر بخصوص نظرته للدبلوماسية فقال " مؤسسة معزولة عن المؤسسات الأخرى ،فاعلة على مستواها غير فاعلة على مستوى مؤسسات الدولة الأخرى "[1]

هذا الموقف أو النظرة تعبر عن رؤية تفيد بأن فاعلية المؤسسة الدبلوماسية لا تشمل باقي المؤسسات بمعنى غياب الترابط المؤسساتي بين مؤسسات الدولة وهي تكرس نوع من العزلة وتنأى بنفسها عن باقي المؤسسات وهذا راجع لغياب الفعالية .

ومن جهة أخرى ركزنا على نظرة أحد الباحثين المختصين في مجال الدبلوماسية ولهم تواصل مباشر مع معهد الدبلوماسية والعلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية لذلك كانت نظرته للمؤسسة الدبلوماسية تتميز بالدقة والعمق والوضوح النابع من المعرفة والدراية الكاملة بالموضوع و يصرح بخصوص نظرته للدبلوماسية كالتالي "غير فعالة بشكل يعكس قدرات الدولة الجزائرية ،ضبابية ،دبلوماسية لا موقف ، لا تتجدد ، دبلوماسية أفراد لا مؤسسات

1- أنظر الحالة رقم :4

" [1]هذه النظرة تسقط أو تنفي إن صح القول الصفة المؤسساتية على الدبلوماسية الجزائرية بمعنى أصح هذه النظرة توحي بتذمر الباحثين في مجال العلوم السياسية من أداء الدبلوماسية الجزائرية وتؤكد سيطرة النزعة الفردية و الشخصية على الدبلوماسية التي كان يفترض أن تكون مؤسسة مبنية على كفاءات وليس أشخاص .

وفي نفس المجال نجد نظرة أخرى تؤكد سابقتها فلقد صرحت لنا باحثة في أحد مخابر علم الاجتماع السياسي في جامعة وهران 2 و التي كانت تتبنى نظرة نقدية واقعية مستمدة من الواقع الاجتماعي الذي يساهم في صياغة رؤى سياسية تجاه الدولة ومؤسساتها وبالتالي فهي تصرح لنا بنظرتها للدبلوماسية على النحو التالي "هناك تذبذب لأداء الدبلوماسية الجزائرية ناتج حركية المجتمع و النظام السياسي و توجهات الدولة " [2]هذه النظرة كانت تحمل معاني سوسيولوجية سياسية بحتة لأن الباحثة ركزت على مفهومي المجتمع والنظام السياسي لأن كلاهما يعمل على تحقيق عنصر الدولة التي تكون نتاج عملية تكاملية بين المجتمع والنظام السياسي .

ونجد أحد الباحثين و المختصين في مجال التاريخ السياسي للجزائر و كانت له نظرة تاريخية للدبلوماسية حيث يرى بأن فعالية الدبلوماسية مقترنة بفترة تاريخية معينة فقط وهو يصرح بخصوص نظرته كالتالي "الدبلوماسية الجزائرية قوية منذ الثورة الجزائرية وكان لها مسار معين خلال العقدين الأولين منذ الاستقلال غير أنها بدأت تتراجع مع نهاية الثمانينات " [3]هذه النظرة تعبر عن موقف أكاديمي مستند على قاعدة تاريخية ترى بأن الفعالية الدبلوماسية كانت متجسدة في حقبة تاريخية معينة فقط و هذا نلمسه في أحد الباحثين في مخبر التاريخ الحديث والمعاصر للجزائر ويصرح بنظرته تجاه الدبلوماسية و يصرح "متغيرة وتحتاج إلى تحديد والبحث عن آليات أخرى من أجل التأثير

1- أنظر الحالة رقم :6
2- أنظر الحالة رقم :5
3- أنظر الحالة رقم :9

والحصول على امتيازات تخدم الدولة الجزائرية "[1] هذه النظرة تعبر عن غياب الفاعلية و الراهنية للدبلوماسية و فشلها نوعا ما في مسايرة المتغيرات والتطورات الإقليمية و الدولية .

ووجدنا نظرة أخرى كانت إيجابية فأحد الباحثين يشعر بنوع الرضا تجاه المؤسسة الدبلوماسية ويقول "أداء جيد " بمعنى الدبلوماسية تقوم بأداء سليم وفي المستوى .

هذه الآراء التي كانت عبارة عن نظرة معمقة ركزنا عليها في عملنا الميداني ساهمت في بلورة نظرة علمية وأكاديمية وفي نفس السياق تحصلنا على نوع من النظرة والمواقف كانت بمثابة تصوير مفاهيمي أو تعريف للدبلوماسية فأحد الباحثين يصرح "أداة مهمة للدولة و أداة لتقوية وتعزيز مصالح الدولة " [2]فمن هنا نستسيغ أن نظرة الباحث في مجال العلوم السياسية للدبلوماسية تتجسد في تركيزه على الوصف الأداتي و المهام الموكلة إليها وفي مقابلة أخرى يصرح لنا أحد الباحثين بنظرته التي تندرج في سياق التعريف بمهام الدبلوماسية و يقول "هي وسيلة للتفاوض بين الأمم باستعمال الذكاء و الكياسة للحفاظ على المصالح المتبادلة وهي تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية " [3] وإظافة إلى هذه المواقف التي تجسدت في تعريف الدبلوماسية ولم تقتصر على النظرة المستمدة من الموقف العلمي للباحثين ويضيف أحد الباحثين في مخبر التحولات السياسية في جامعة وهران 2 و يتابع عملية التوصيف و يقول "الدبلوماسية هي أفعال اللغة المتحكمة في الوضع المستجد " [4]هذا التوصيف يعود غلى طبيعة التكوين والتخصص العلمي للباحث و هو باحث في مجال الفلسفة هذا كله يعطي توصيف للمؤسسة الدبلوماسية بمعنى النظرة تجسدت في مفهوم أو تصور .

1- أنظر الحالة :12

2- أنظر الحالة رقم :7

3- أنظر الحالة رقم :10

4- أنظر الحالة رقم :3

بينما تحصلنا على إجابات كانت عبارة عن نظرة للدبلوماسية مستمدة من الواقع السياسي للدولة الجزائرية بمعنى أن نظرة هؤلاء الباحثين تجسدت في تصوير واقعي للدبلوماسية الجزائرية ويصرح لنا أحد الباحثين بخصوص نظرته للدبلوماسية و يقول "هي المرآة العاكسة لما يجري في البلد " [1]هذا التوصيف ربما يكون أقرب للتوصيف العامي بمعنى غياب الدقة العلمية والأكاديمية و العلمية .

ويضيف أحد الباحثين في مخبر الدراسات الإستشراقية وهو مختص في التاريخ السياسي للجزائر ومختص في مجال الحركة الوطنية والنخب و يصرح بنظرته التي تؤكد نظرة سابقه في نفس المجال والتخصص و يقول "لا شك أنها مرآة سياسة الدولة "[2]

4-4-9- الدبلوماسية من منظور مخابر البحث هي مؤسسة دولة أم جهاز .

لا يمكننا وضع دراستنا في سياق خارج عن أبجديات علم الاجتماع السياسي وذلك لكي نتقيّد بالتخصص فيما يخص طبيعة دراستنا و لقد ركزنا على هذه النقطة بالذات و هي نظرة مخابر البحث للدبلوماسية على أساس هل هي مؤسسة دولة أم جهاز تابع لنظام سياسي لذلك ركزنا على هذا السؤال في مقابلتنا لكي نؤكد الصفة والعمق السوسيوسياسي لدراستنا وقمنا بصياغة أسئلة مقابلتنا وفق مفاهيم سوسيولوجية محضة

لذلك صادفنا غالبية الأجوبة التي كانت تنظر إلى الدبلوماسية كجهاز وليس مؤسسة تؤمن بالعمل الجماعي و التنظيم العقلاني والقانوني و تحدد جوهر مصيرها في تحقيق المصلحة العامة للدولة لذلك جاءت نظرة الباحثين نظرة سلبية للدبلوماسية باعتبارها جهاز فأحد الباحثين ويصرح بخصوص نظرته للدبلوماسية و يرى بأنها مجرد جهاز ويقول " جهاز[3] "بمعنى ينفي عنها الصفة المؤسساتية ونجد نظرة أخرى تؤكد سابقتها ويصرح لنا أحد الباحثين في مخبر تابع للعلوم السياسية و يؤكد طرح الباحث الذي سبقه في النظرة للدبلوماسية ويصرح بأنها "جهاز

1- أنظر الحالة رقم :9
2- أنظر الحالة رقم :2
3- أنظر الحالة رقم :8

"[1] و من هنا يمكننا القول أننا تحصلنا على نظرة موحدة بين أغلب الباحثين الذين كانوا ينظرون غلى الدبلوماسية باعتبارها جهاز من أجهزة الدولة و هذا ما صرح لنا به 5 باحثين من مخابر مختلفة حسب التخصص و التوجه العلمي و كانت نظرة المخابر للدبلوماسية على لسان أو تعبير الباحثين المنتمين إليها وهي كالتالي "جهاز من أجهزة الدولة "[2] "هي جهاز من أجهزة الدولة "[3] "جهاز من أجهزة الدولة "[4] "جهاز من أجهزة الدولة "[5] " هي جهاز تابع للدولة أو بالأحرى لرئاسة الجمهورية "[6]

هذه النظرة الموحدة جاءت تؤكد بأن الدبلوماسية ليست مؤسسة وهي مجرد جهاز و وجدنا مقابلة في هذا السياق تؤكد السياق العلمي بمعنى العلاقة المباشرة بين دراستنا وحقل علم الاجتماع السياسي وجدنا نظرة احد الباحثين تنسجم كل الانسجام مع تخصصنا و تؤكد السلامة السوسيو سياسية لأسئلتنا من حيث الصياغة حيث يصرح لنا بخصوص نظرته للدبلوماسية ولا يرى بأنها مؤسسة وإنما هي مجرد جهاز ويقول "هي مجرد جهاز تابع للنظام وليس للدولة " [7]هذه النظرة هي تندرج في سياق تخصصنا لأنها تبنت مفاهيم تبين الاختلاف بين مفهومي الدولة والنظام بينما المقابلات التي كانت ترى بأن الدبلوماسية هي جهاز من أجهزة الدولة لم تكن تتميز بالدقة و العمق في التوصيف العلمي للمفاهيم.

بينما كانت هناك نظرة مخالفة للنظرة السابقة والتي تؤكد الصفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية وهنا يمكننا أن نرد هذه النظرة أو نربطها بطبيعة تخصص الباحثين والمخابر و ربما نربطها بالقناعات الشخصية فنحن لا نهتم بالتناقض لدى مخابر البحث حول نظرتهم للدبلوماسية بل نقوم بنقل هذه النظرة بكل حيادية ومصداقية أخلاقية يفرضها

1- أنظر الحالة رقم :6
2- أنظر الحالة رقم: 4
3- أنظر الحالة رقم: 10
4- أنظر الحالة رقم :7
5- أنظر الحالة رقم :5
6- أنظر الحالة رقم :12
7- أنظر الحالة رقم :9

علينا البحث العلمي فأحد الباحثين يصرح لنا ويقول بخصوص نظرته للدبلوماسية ويقول "هي مؤسسة لها تاريخ وجذور " [1] لذلك وجب علينا أن نتعامل مع هذه النظرة بكل حيادية ولا يمكننا أن نصنفها فيما يعرف بلغة الخشب بل نتعامل معها كنظرة تعبر عن موقف أكاديمي و علمي محض بل صادفنا نظرة اخرى تؤكد هذا الطرح الذي يعطي الصفة المؤسساتية للدبلوماسية و يصرح لنا أحد الباحثين ويقول بخصوص نظرته للدبلوماسية "مؤسسة تعمل مع ما يتماشى و مصلحة الدولة "[2] هذه النظرة التي اشترك فيها باحثين من نفس المخبر وهو مخبر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بينما وجدنا نظرة أخرى هي بمثابة رأي يعطي الصفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية وهي نظرة لباحث في مجال الفلسفة ويقول "في اعتقادي هي مؤسسة "[3]

4-4-10- نظرة مخابر البحث للفعل الدبلوماسي كمعيار قوة أو ضعف للدولة الجزائرية

معيار القوة أو الضعف في دراستنا لا يتجسد في القوة الإقليمية أو المحورية للدولة الجزائرية وهذا يندرج في حقل العلوم السياسية وإنما نريد أن هذه المعايير في مدى انسجام الفعل الدبلوماسي كفعل مؤسساتي ينسجم مع باقي مؤسسات الدولة .

ومعيار القوة في سياق دراستنا يتجسد في قوة العمل الجماعي والمؤسساتي وتحقيق مصلحة المجتمع والدولة بمعنى خلق توازن عقلاني وتفاعلي بين مؤسسات الدولة وهذا التحديد المعياري لفكرتي القوة والعنف يدخل في صميم علم الاجتماع السياسي .

ومن هنا سوف نقوم ببلورة عدة تصورات للمخابر البحثية بخصوص هذه النقطة الأساسية و التي تعتبر كحلقة مهمة في إشكالية دراستنا باعتبارها تساؤل مهم من بين جملة تساؤلاتنا الفرعية في الإشكالية المعتمدة من أجل إنجاز هذه الدراسة وفق الأطر و الآليات المنهجية والتقنية .

1- أنظر الحالة رقم :1

2- أنظر الحالة رقم :11

3- أنظر الحالة رقم :3

في خضم عملية تحوير وبلورة هذه النظرة واجهنا العديد من المواقف لبعض الباحثين في المخابر حيث كانت لهم نظرة ربما غير منسجمة مع طبيعة السؤال بل لاحظنا نوع من القصور في فهم السؤال وهذا ربما راجع غالى عامل التخصص أو الميل العلمي فتحصلنا على نوع من الإجابات البعيدة عن السؤال المطروح وصرحوا لنا بمجرد وجهة نظر بمعنى سوسيولوجي أدق لم نلمس العمق المعياري في الإجابة .

لذلك فسؤالنا كان على النحو التالي :هل يمكن أن نستنتج معايير القوة والضعف لدى الدولة الجزائرية من خلال الفعل الدبلوماسي ؟ هذا السؤال يتميز بالوضوح والدقة وموجه على شكل صيغة مباشرة لذلك وجدنا أجوبة ربما كانت كرد مباشر لنا ربما بدافع عدم التعمق أو عدم الاهتمام بطبيعة السؤال وما يحمله من معاني ودلالات بل تحصلنا في 4 مقابلات لباحثين من مخابر مختلفة على جواب مباشر و هو "نعم " [1]

بينما كان جواب أحد الباحثين في أحد المخابر البحثية التابعة لجامعة وهران 2 يتميز بعدم الجواب وذلك بسبب غموض وضبابية الفعل الدبلوماسي لذلك هو يصرح لنا "لا يمكن ذلك مادام الفعل الدبلوماسي في الجزائر في حد ذاته لم يفهم بعد قوة الدبلوماسية خارج حدوده والتي جعلت من حضوره في المناسبات العالمية لا يزيد عن كونه مجرد حضور وليس تفعيل " [2]هذه النظرة لم تتجسد في الرؤية المعيارية بل ركزت على فعالية الفعل الدبلوماسي و تأثيراته على الدولة من حيث التمثيل في المجتمع الدولي لكننا لامسنا نوع من التقارب بين جوابه وسؤالنا وهذا بسبب تركيزه على عنصر الفعالية .

ومن بين الرؤى التي تحصلنا عليها في هذا العنصر هو أن بعض الباحثين ركزوا على غياب التأطير المؤسساتي للدبلوماسية وهذا ما يبعد صفة الوضوح عن الدبلوماسية الجزائرية وعلى هذا الأساس صادفنا نظرة أحد الباحثين للفعل الدبلوماسي كمعيار للقوة والضعف و هو يرى بأن الدبلوماسية تفتقد للبعد المؤسساتي ويحصرها في

1- أنظر الحالات رقم : 7، 8، 9 ، 10

2- أنظر الحالة رقم :3

الأشخاص و يقول بخصوص نظرته المعيارية "يمكن ذلك لأن الدبلوماسية مرتبطة بشكل أكبر بصانع القرار كفرد لا كمؤسسات لذلك يعلق الكثيرون على الدبلوماسية الجزائرية بكونها ضبابية وغير مفهومة "[1] فهنا الباحث وباعتباره باحث في مجال العلوم السياسية يصرح بنظرة تخص مميزات الدبلوماسية في الوقت الحالي ولم يحصرها حصر مباشر بمعياري القوة والضعف على مستوى البناء المؤسساتي .

وفي سياق متصل وجدنا نظرة أخرى تختلف نوع ما عن سابقتها ومعيار الاختلاف بينهما هو تركيز أو بمعنى توصيف النظرة الثانية للفعل الدبلوماسي و لكنها لم تؤكد على النظرة المعيارية وهذا التصور بمعنى النظرة كانت نابعة من طرف باحث مختص في مجال التاريخ السياسي ويصرح بنظرته كالتالي "الفعل الدبلوماسي الجزائري في تذبذب منذ مغادرة رمطان لعمامرة وزارة الخارجية والوزير الذي خلفه لا علاقة له بالدبلوماسية وغير معروف "[2]هذه النظرة تعمل على نفي الصفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية وهي نظرة مبنية على أداء الأشخاص لا المؤسسات لذلك لم تكن واضحة و دقيقة وهذا ما أرغمنا على تحليلها بكل دقة وعمق وربما بكل حيطة علمية ومنهجية في سياق دراستنا .

وفي نفس العنصر والمتجسد في النظرة المعيارية تحصلنا على نظرة بمثابة استنتاج لكنه لم يكن معياري بل كان مستنتج بسبب رؤية الباحث لتوجهات الدبلوماسية في القوت الراهن لذلك هو يصرح بنظرته التالية "أهم استنتاج نخرج به في الفترة الحالية هو تماسك الدبلوماسية الجزائرية ونضجها في تعاملها مع القضايا الجهوية مثل أزمة الساحل ،ليبيا ،تونس ،والقضايا العالمية ،محاربة الإرهاب ،وحق الشعوب في تقرير مصيرها "[3]

وف الأخير تحصلنا على نظرة معيارية لمخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية وهذه النظرة جاءت منسجمة ومتسقة مع طبيعة موضوعنا وسؤالنا وذلك بسبب حصولنا على جواب مباشر يحمل مضمون معيار القوة والضعف بكل

1- أنظر الحالة رقم :6

2- أنظر الحالة رقم :1

3- أنظر الحالة رقم :12

كانت تتميز بالوضوح وكانت ذات طابع مباشر وهذا راجع إلى فهم كنه السؤال و جوهره الذي يرتبط ارتباط عضوي بحقل علم الاجتماع السياسي .

فأحد الباحثين في حقل التاريخ وبالخصوص التاريخ المعاصر للجزائر وباحث في الحركة الوطنية وتاريخ الثورة وهو يصرح بنظرة معيارية ويرى بان الفعل الدبلوماسي هو معيار قوة للدولة الجزائرية وهو يستند في نظرته على إنجازات الدبلوماسية الجزائرية حيث كانت نظرته المعيارية كالتالي "من أهم معايير القوة هو التاريخ المشرف للدبلوماسية الجزائرية و الانتصارات التي حققتها في فترة السبعينات و الثمانينات – موقف الحياد الإيجابي من الأحداث داخل الدول العربية – مبدأ عدم التدخل خارج حدود الدولة " [1]هذه النظرة التي تعبر عن معيار القوة للدولة الجزائرية من خلال أداء الفعل الدبلوماسي هي نظرة مستندة و مرتكزة على رؤية مبدئية بمعنى أدق مبادئ الدبلوماسية و المعبر عنها من طرف الفعل الدبلوماسي هو معيار قوة الدولة الجزائرية وأن سياسة عدم التدخل كمبدأ ساهمت في تفعيل الفعل الدبلوماسي المعياري الذي أصبح يعبر عن دولة تتميز ببنية قوية .

وكانت هناك نظرة أخرى لباحث مختص في مجال الفلسفة السياسية وبالخصوص الفلسفة والتحولات الجيو إستراتيجية الذي كانت له نظرة معيارية لقوة الدولة بسبب الفعل الدبلوماسي الذي حافظ على مشروع الدولة الوطنية بل يرى بأن قوة الدولة الجزائرية تجسدت في قدرة وحنكة فعلها الدبلوماسي على التموقع والاصطفاف الحكيم والمثمر والحياد وهو يصرح بنظرته ويقول "القوة في الموقف الحيادي والانصهار في الدول المرافعة عن وجود وبقاء الدولة الوطنية " [2]فهذا الباحث يحصر معيار قوة الدولة الجزائرية في حيادية الفعل الدبلوماسي الجزائري و قدرته الحفاظ على مكاسب الدولة وبقاء المشروع الوطني .

1- أنظر الحالة رقم :11

2- أنظر الحالة رقم :4

وفي نفس العنصر وبالخصوص النظرة المعيارية المشتركة بين الباحثين حول دور الفعل الدبلوماسي في تقوية الدولة ككيان مؤسساتي وجدنا نظرة باحثة في مخبر علم الاجتماع السياسي بجامعة وهران وهي باحثة في علم الاجتماع السياسي و لها تكوين سابق في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في طور التدرج فهي قامت بصياغة نظرة معيارية تحدد فيها معايير القوة والضعف لذلك كانت نظرتها أو استنتاجها لقوة أو ضعف الدولة الجزائرية بمثابة نظرة جامعة لكنها وضحت معايير الضعف و القوة وهي تصرح بنظرتها وتقول "نعم ، تتجلى القوة في التحدي والمغامرة من خلال حل النزاعات والتدخل في إدارة أخرى رغم الظروف الصعبة . أما الضعف فيتجلى في العزلة وعدم التدخل في العديد من القرارات الدولية وكذا ضعف أدائها تجاه الجالية الجزائرية في المهجر " [1]هذه النظرة هي نظرة معيارية سوسيولوجية لأنها تركز على اندماج وتواصل و تفاعل الدبلوماسية مع المجتمع الدولي بل ركزت على الدور الاجتماعي للفعل الدبلوماسي حيث ركزت على الجالية باعتبارها عنصر مهم من المجتمع الجزائري و هذا كله يمكننا من استنتاج رؤية معيارية للباحثة حول دور الفعل الدبلوماسي في صياغة معايير الضعف والقوة للدبلوماسية الجزائرية .

ومن هنا جاءت نظرة أخرى تعتبر مكملة لسابقتها حيث يصرح لنا احد الباحثين وهو رئيس تحرير لمجلة الحوار المتوسطي التي تصدر عن مخبر الدراسات الاستشراقية في جامعة سيدي بلعباس ويرى بأن معياري الضعف والقوة تتجسد في مدى قدرة الفعل الدبلوماسي على تقديم خدمات للدولة و هو يصرح بنظرته كالتالي " تبرز معايير القوة و الضعف من خلال خدمة الدبلوماسية للدولة من عدمه "[2]

1- أنظر الحالة رقم :5

2- أنظر الحالة رقم :2

4-4-11- نظرة الباحثين لمهام مخابر البحث في الجامعة الجزائرية :

الباحث في مخابر البحث يكون على اطلاع مباشر بمهام المخابر التي يعمل فيها والتي ينتمي إليها كذلك لذلك سوف نحاول أن نفهم ونفكك نظرة أو رؤية هذا الباحث للمهام العلمية والحضارية الموكلة لهذه المؤسسات التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي وتكون آلية من آليات صيانة مؤسسات الدولة .

فهذه النظرة ربما تكون كحجر أساس في دراستنا الميدانية التي نود فيها أن نحلل واقع البحث العلمي والباحثين ونريد أن نبحث في مردودية المؤسسة الجامعية على الصعيد العلمي والمعرفي بمعنى نريد أن نركز على الجامعة كمدخل إنتاجي لذلك في هذا العنصر سوف نعمل على تفسير نظرة الباحثين لمهام المخابر والوجهة العلمية التي تتبناها من أجل تفعيل البحث العلمي .

ومن هذا المنطلق سوف نحاول الجمع أو التوليف بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون لكننا سوف نركز على الواقع بمعنى نظرة الباحث باعتباره ممارس ومتفاعل مع هذه المخابر وكونه عايش هذا المناخ بكل ايجابياته و سلبياته ونحاول كذلك أن نوضح تطلعات هذه المؤسسات البحثية و معرفة أهدافها .

صادفنا عدة مقابلات في سياق هذا العنصر المفصلي في دراستنا ولقد وتعرفنا على عدة أجوبة والتي شكلت نظرة مشتركة للباحثين فيما يخص مهام هذه المخابر بمعنى جل الأجوبة التي شكلت نظرة الباحثين لمهام المخابر التي ينتمون إليها كانت في سياق أو إطار ما هو كائن فأحد الباحثين يصرح لنا بنظرته حول مهام المخابر البحثية داخل الفضاء الجامعي ويصرح "للمخابر العلمية مهام متعددة من أهمها خدمة المجتمع ودعم الاقتصاد " [1] هذه النظرة تستند على البعد المجتمعي لمهام هذه المخابر و التي تعتبر شريك في عملية التنمية على حسب تعبير هذا الباحث في أحد المخابر التابعة لجامعة سيدي بلعباس

1- أنظر الحالة رقم :2

بينما يرى أحد الباحثين بأن مهمة هذه المخابر هي إنتاج المعرفة و ركز على عنصر التخصص الوظيفي من حيث مجالات البحث والاهتمام و يصرح لنا "إنتاج المعرفة كل مخبر في مجال تخصصه " [1]بمعنى كل المخابر تساهم في عملية الإنتاج المعرفي حسب تخصصاتها والمجال العلمي الذي تنتمي إليه .

ونجد باحث آخر في أحد المخابر التابعين لجامعة شلف و يرى بأن مهام المخابر البحثية هي مهام تتعلق بالبحث العلمي و يصرح "البحث العلمي " [2]بمعنى إجابته كانت مباشرة واضحة بينما نجد كذلك باحث آخر في أحد المخابر التابعة لجامعة وهران 2 حيث يصرح بنظرته حول المهام العلمية للمخابر ويصرح "العمل الأكاديمي الحر والذي تنشق عنه الإنتاجات العلمية و الاقتصادية " [3]والباحث هنا يعطينا نظرة شاملة لمهام المخابر كمؤسسة أكاديمية تساهم في عملية الإنتاج العلمي في شتى المجالات والتخصصات .

وفي نفس السياق و بخصوص النظرة المشتركة للباحثين حول مهام مخابر البحث يصرح لنا أحد الباحثين في أحد مخابر جامعة الجزائر ويصرح لنا بخصوص نظرته لمهام المخابر ويقول " الإنتاج العلمي بكل مخرجاته ، ومرافقة الدولة الجزائرية في كل البرامج الإنمائية و التحديثية ، مرافقة الطلبة الباحثين في مشاريع بحث متعددة ، الدفع بعملية البحث العلمي إلى آفاق إنتاجية أوسع ، المرافقة والاستشراف " [4]هذه النظرة تختلف عن سابقاتها من حيث التعمق و التدقيق في مهام المخابر بل كانت نظرة واسعة وشاملة بخصوص وجهة المخابر البحثية و تعدد مهامها داخل المؤسسة الجامعية .

1- أنظر الحالة رقم :8
2- أنظر الحالة رقم :7
3- أنظر الحالة رقم :3
4- أنظر الحالة رقم :6

وتضيف باحثة في أحد المخابر التابع لجامعة وهران 2 وهي تؤكد نظرة سابقها و تصرح بنظرتها كالتالي "متابعة الباحثين وتنظيم أيام دراسية ومؤتمرات دولية ووطنية ،ندوات علمية بهدف تشخيص ظاهرة معينة " [1]فهذه النظرة تنسجم مع سابقتها وهناك عدة تداخلات بينها وبين سابقتها والتي تتجلى في المهمة الأكاديمية للمخابر البحثية .

بينما يرى أحد الباحثين في أحد المخابر التابعة لجامعة سيدي بلعباس والذي يرى من خلال نظرته التي تؤكد نظرة سابقيه بخصوص الوجهة والمهام العلمي والأكاديمي لمخابر البحث ويصرح "المشاركة في تحصيل المعرفة وتحسين المعارف ونشر المعلومات العلمية ،ترقية وتشجيع البحث العلمي وضمان مناخ متميز للبحث والنشاط العلمي "[2]

ويضيف باحث من نفس المخبر ويبين نظرته كالتالي "حل المشكلات المستعصية ،مساعدة هيئات الدولة ، الاستشراف " [3] ويضيف باحث وهو من نفس المخبر كذلك حيث يؤكد نظرة من سبقوه بخصوص نظرتهم لمهام المخابر البحثية التي ينتمون إليها ويقول "تقديم وجهة نظر علمية حول الأحداث المختلفة و اقتراح الحلول الممكنة [4]"

هذا من حيث التصور العام الذي تبناه الباحثين حول مهام المخابر البحثية بمعنى تصورات بديهية تربط المخابر بالبحث العلمي وطرح الحلول والتنظير بينما تحصلنا على نظرة أخرى وهي مغايرة تماما لنظرة من سقوها في سياق عنصر نظرة الباحثين لمهام مخابر البحث فهي لا تعبر عن المهام الموكلة للمخابر بل ترى بأن المخابر هي مجرد شكل أو بناء علمي موجود لكنه مفرغ من محتواه ووجهته العلمية الأكاديمية بمعنى لم تكن هذه النظرة كسابقتها التي نظرت إلى مهام مخابر البحث من خلال ما هو كائن بل تبنت نظرة لمهام المخابر التي ينتمون إليها من خلال ما ينبغي أن يكون ويصرح أحد الباحثين في أحد المخابر التابعة لجامعة وهران 2 ويصرح بخصوص نظرته للمخابر

1- أنظر الحالة رقم :5
2- أنظر الحالة رقم :10
3- أنظر الحالة رقم :9
4- أنظر الحالة رقم :11

بشكل عام كالتالي "ما ينبغي أن يكون هو التنظير للوجود الاجتماعي و الاقتصادي و العلمي للمجتمع والدولة الجزائرية "[1] فهو في نظرته ينفي صفة التنظير عن المخابر البحثية ونظرته تحمل في طياتها عدم الرضا عن مهام المخابر .

في نفس السياق تحصلنا على نظرة لباحث في أحد المخابر التابعة لجامعة سيدي بلعباس و هذا الباحث هو جد متعمق في آراءه و تصوراته التي تحصلنا عليها في عملية المقابلة الميدانية بل وجدنا أن نظرته لمهام مخابر البحث تدخل في صميم وعمق دراستنا لأنه ربط مهام مخابر البحث بالدبلوماسية و يرى بأن المخابر البحثية هي بمثابة وعاء علمي من حيث الشكل فقط و لا تتميز بالفاعلية والوجود على أرض الواقع ويصرح بنظرته كالتالي "هي وعاء بحثي يفرز أفكار و رؤى لكنها تبقى حبر على ورق لا تنفع ولا تضر لأنها حبيسة الأدراج ولا تدرج في توجهات الدبلوماسية الجزائرية ولا في باقي مؤسسات الدولة " [2] بمعنى أن المخابر البحثية هي بعيدة عن مؤسسات الدولة ومعزولة عنها وهذا بسبب تهميشها وغياب الفعالية لأنها مجرد حبر على ورق حسب نظرة الباحث .

4-4-12- مخابر البحث من منظور النخبة الباحثة هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي؟

هذا العنصر هو يعد بمثابة نقطة تحوّل في مهام ووجهة مخابر البحث في الجامعة الجزائرية فهل هي مجرد مؤسسات علمية ذات طابع أكاديمي أم مؤسسات ضغط سياسي على مؤسسات الدولة وتوجهاتها لذلك سوف نركز على عنصري الوجهة la vocationو الإطار الذي تتقيد به بمعنى هل تتميز بطابع علمي أم سياسي .

ومن هنا سوف نستسيغ هذه الوجهة للمخابر من خلال استنطاقنا لآراء الباحثين كنخب فاعلة تنتمي لهذه المخابر وباعتبارها تمارس مهمة البحث العلمي بصفة مباشرة وهذا من خلال تتبعنا لمنجزاتهم العلمية ونشاطاتهم

1- أنظر الحالة رقم :4

2- أنظر الحالة رقم :12

في المجال العلمي سواء عن طريق الملتقيات والندوات العلمية التي تنظم من طرف المخابر وكذلك الإصدارات العلمية التي تنشرها المجلات التابعة للمخابر .

لذلك صادفنا العديد من الأجوبة التي تؤكد الوجهة العلمية لمخابر البحث بل صنفتها في خانت البحث العلمي وأعطتها الصفة الأكاديمية وهذا ما صرح لنا به جل الباحثين الذين يتميزون بعنصر الفعالية وبالخصوص النشاط العلمي وقدرتهم في بلورة النقاشات العمومية التي تناقش واقع هذه المخابر والواقع المعاش للبحث العلمي .

فتصرح لنا باحثة في مخبر في مجال علم الاجتماع السياسي التابعة لجامعة وهران 2 وبحكم تخصصها السوسيو سياسي ركزت على مفهوم المؤسسة لذلك كانت نظرته لوجهة المخابر البحثية كالتالي "مؤسسات علمية أكاديمية "[1] بل صادفنا آراء تؤكد رؤية هذه الباحثة لكن بمفهوم مختلف عن المؤسسة العلمية واستعمالهم لمفهوم المنظمات العلمي و كانت كالتالي "منظمات علمية أكاديمية "[2]

هذه النظرة المشتركة لبعض الباحثين بخصوص الوجهة والعلمية و الأكاديمية لمخابر البحث كانت عبارة عن نظرة مباشرة بمعنى جواب مباشر يحصر المخابر في السياق العلمي و البحثي لا غير وفي نفس السياق والمتعلق بهذا العنصر هو أننا وجدنا نظرة مشتركة للباحثين بخصوص السياق العلمي للمخابر ولكن هذه النظرة تؤكد عمق الفجوة بين المخابر البحثية و المؤسسات السياسية بمعنى غياب التواصل بينهما مما أدى إلى تعمق هذه الفجوة و هذه النظرة كانت تتميز بالعمق الواقعي والدقة في التصوير لوجهة وطبيعة المخابر فأحد الباحثين في أحد المخابر في مجال التاريخ يؤكد لنا هذه النظرة التي تقر بحقيقة هذه الفجوة بين المخابر و رجال السياسة ويصرح بنظرته كالتالي "هي بعيدة عن السياسة أصلا و السياسيون لا يأبهون للمخابر " [3]وهذا يؤكد غياب العلاقة بين الرجل السياسي و الأكاديمي ويصرح لنا باحث كذلك في احد المخابر المختصة في مجال التاريخ المعاصر و يؤكد لنا البعد

1- أنظر الحالة رقم :5

2- أنظر الحالة رقم :7،9،10،11

3- أنظر الحالة رقم :8

الأكاديمي للمخابر و لا يرى بأنها تمارس الضغط السياسي بحكم المناخ السياسي الذي تعيشه هذه المخابر ويصرح لنا بنظرته التالية "لا تخرج عن الإطار الأكاديمي البحث فهي ليست وسيلة فقط لأنها معطلة في زمن الرداءة السياسية و المؤسساتية " [1]هذه النظرة ترى بأن وجهة مخابر البحث تحددها البيئة السياسية و الواقع السياسي .

بينما وجدنا في نظرة لأحد الباحثين في مجال الفلسفة السياسية وهو يشرف على أحد المخابر التابعين لجامعة وهران 2 ويصرح بخصوص نظرته لوجهة المخابر هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي فكانت نظرته على النحو الآتي "منظمات علمي لم ترتقي للضغط السياسي " [2]هذه النظرة هي نظرة حدية تنفي صفة الضغط السياسي على مخابر البحث بل تحصرها في الشق العلمي فقط .

ويرى أحد الباحثين كذلك في مجال الفلسفة وهو باحث في مخبر التحولات السياسية في الجزائر وهو هو ينفي كذلك صفة الضغط السياسي الذي تمارسه المخابر على الدولة ومؤسساتها بل لا تعد كشريك في العملية السياسية في الجزائر و هو يصرح بنظرته التالية " لا أرى أي مجال للضغط " [3]بمعنى هو يستمد نظرته من الواقع المعاش الذي تعيشه هذه المخابر و يؤكد نظرة سابقه و الذي يتشارك معه في التخصص لذلك يمكننا القول أن عامل التكوين هو الذي ساهم في صياغة هذه النظرة المشتركة للباحثين .

بينما صادفنا نظرة لأحد الباحثين في مجال العلوم السياسية وباحث في مخبر رسم السياسات العامة في جامعة الجزائر فنظرته تكمن في دور بنية الدولة في تحديد هوية ووجهة المخابر بمعنى الدولة هي التي تساهم بشكل مباشر في رسم وجهة المخابر فهي من تجعل منها منظمة علمية أو مؤسسة ضغط سياسي بسبب إشراكها في المساءل العامة وكانت نظرته كالتالي "سبق وقلنا أن بنية الدولة هي من تحدد الأدوار الأساسية لمخابر البحث ،يمكن للدول

1- أنظر الحالة رقم :12

2- أنظر الحالة رقم :4

3- أنظر الحالة رقم :3

أن تستخدم المخابر للضغط من خلال المخرجات الكثيفة المؤثرة في السياسات العامة و في الرأي العام ،لكن الدور الأساسي التقليدي الموضوعي هو دور أكاديمي علمي دقيق"[1]

هذه النظرة ترى بأن وجهة ومهمة المخابر البحثية مرهونة بالإرادة السياسية للدولة ونشاطها محصور بنشاطات الدولة ومؤسساتها بينما صادفنا نظرة مختلفة عن نظرة سابقيها من الباحثين في مخابر مختلفة و هذه النظرة لم تفصل بين الوجهة العلمية والسياسية للمخابر بل حصرتها في نظرة سلبية تنفي الصفة العلمية و الأكاديمية وكذلك مهمة ممارسة الضغط السياسي و يصرح بنظرته كالتالي " هي مجرد وحدات للقاءات و الكلام " [2]فهذه النظرة تميزت بالتفرد و التميز عن سابقتها بل يمكننا القول أنها خرجت عن المألوف و المعتاد الذي اعتدنا عليه في مقابلاتنا .

وفي الأخير تحصلنا كذلك على نظرة تحصر أو بمعنى تنادي بضرورة بقاء المخابر البحثية في مجال البحث العلمي والحفاظ على هويتها الأكاديمية و عدم وضعها في الوجهة السياسية و عدم ممارسة الضغط السياسي و هو يصرح بنظرته في هذا الرأي "يجب أن ينحصر دورها في العلم والعمل الأكاديمي "[3]

4-4-13- نظرة الباحثين لواقع المخابر و البحث العلمي في الجزائر:

في هذا العنصر والذي يعتبر عنصر أساسي في دراستنا و بالخصوص الإطار النظري للدراسة حيث خصصنا مدخل أو مفهوم للبحث العلمي والنخب وقمنا بصياغة تعريفاتها وفق مقاربات سوسيو سياسية ومن هنا سوف نركز على واقع المخابر والبحث العلمي وهذا من منظور الباحثين الذين سوف يقيمون المناخ العلمي الذي ينتمون إليه وعلى ضوء هذا الإستنطاق الذي قمنا به مع الباحثين في هذه المخابر توصلنا إلى عدة نظرات بخصوص واقع المخابر والبحث العلمي .

1- انظر الحالة رقم:6

2- أنظر الحالة رقم :1

3- أنظر الحالة رقم :2

من بين النظرة التي تختص بتفحص واقع المخابر والبحث العلمي في الجزائر اتضح لنا أن واقع المخابر هو واقع مزري ولا يرتقي لمعايير البحث و الإبداع على مستوى كل الأصعدة وبل صادفنا نظرة أو بمعنى تحصلنا على نظرة لأحد الباحثين بخصوص نظرته لواقع المخابر ويصرح بنظرته كالتالي "واقع مر "[1] رأي هذا الباحث ليس معزول عن زملائه ومن يتشاركون معه في النظرة السلبية أو الموقف الذي يعبر عن عدم الرضا تجاه المخابر وواقعها العلمي والبحثي وهذا ما نلمسه في نظرة احد الباحثين في احد المخابر ويصرح بنظرة أكثر حدة لواقع المخابر ويقول بخصوص الواقع المعاش للمخابر "بائس" [2]ويصرح أحد الباحثين كذلك في نفس السياق"بعيدة نوعا ما عن الأداء المطلوب "[3]بينما يرى باحث آخر ربما ينفي الصفة البحثية للمخابر ويرى بأنها لا تمارس في عملية التنمية وان أبحاثها لا تتميز بالفعالية والانتشار ونظرته هي "لا تقوم بدورها التنموي كما ينبغي وبقاء الأبحاث حبيسة المكتبات "[4]

ويرى باحث آخر في الشق المخصص لغياب الدور التنموي للمخابر البحثية في الجامعة الجزائرية بل يحصر دور المخابر في خدمة المصالح الشخصية فقط ويقول "إن المخابر العلمية على مستوى جامعتنا لا تخدم التطور وأن البحوث المنجزة لا تخدم أهداف البحث العلمي و ما ينجز منها يبقى للترقية المهنية التي تخدم الصفة الشخصية فقط "[5] هذه النظرة تعبر عن واقع مزري للمخابر و تبين طغيان المصلحة الشخصية على البحث العلمي وأن مهام المخابر يندرج في سياق الترقية المهنية للأشخاص ولا يوجد هامش ربح علمي تستفيد منه الدولة و المجتمع .

1- انظر الحالة رقم :9
2- أنظر الحالة رقم :4
3- أنظر الحالة رقم :8
4- أنظر الحالة رقم :7
5- أنظر الحالة رقم :10

ويؤكد لنا باحث آخر غياب الدور التنموي والبحثي للمخابر ولا تؤدي الوظائف المطلوب منها وهو يصرح بنظرته التالية "حاليا لا تؤدي الدور المنوط بها "[1] بينما نجد باحث آخر كذلك يؤكد نظرة سابقيه ولكنه يحصر الدور التنموي للمخابر بسبب الفجوة والقطيعة الموجودة بين المخابر وصناع القرار السياسي ويقول "ليس لها أي دور مادام أصحاب القرار بعيدون العلمية والأكاديمية "[2] وهناك نظرة لدى بعض الباحثين في المخابر ترى بأن واقع المخابر متأثر بشكل مباشر بسبب غياب الفعالية و التسيير الحسن والعقلاني الذي يؤمن بقيم الانتاجية العلمية والمعرفية وفي هذا السياق يصرح لنا أحد الباحثين بنظرته الواقعية للمخابر وهي "واقع يحتاج إلى طاقة الشباب لتفعيل وبعث نشاط في المخابر ،و إقحام الباحثين بقوة خاصة في الدراسات الإمبريقية ونقصد هنا أهمية الدراسات الميدانية المحلية لمعرفة أكثر بالمجتمع الجزائري " [3]هذه النظرة تحصلنا بشكل مباشر من طرف الباحث الذي أكد على غياب عنصر الشباب في المخابر وهيمنة فئة عمرية معينة وهي فئة الكهول على المخابر و تسييرها

ويقول أحد الباحثين أن واقع مخابر البحث في مجتمعنا ونقصد المجتمع الجامعي والعلمي ينحصر فقط في التصورات النظرية ويصرح بخصوص واقع المخابر "من المفترض هي ملتقى العقول النخبوية في حين لم يزد نشاطها عن حدود التصوري النظري "[4] ويرى أحد الباحثين كذلك أن غياب الدور التنموي للمخابر راجع إلى غياب آليات التفعيل لكي تكون لها قدرة في التأثير على المؤسسات وبالخصوص المؤسسة الدبلوماسية ويصرح "يجب تفعيلها و تفعيل دورها حتى يتسنى لها التأثير في مختلف مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة الدبلوماسية "[5] بينما نجد باحثين يروا بأن مخابر البحث من خلال واقعة تتميز نوعا بالنجاعة والفعالية وهو يصرح بما يلي "متوسطة النجاعة والفعالية "[6]

1- أنظر الحالة رقم :2

2-أنظر الحالة رقم :1

3- أنظر الحالة رقم :5

4- أنظر الحالة رقم :3

5- أنظر الحالة رقم :12

6- أنظر الحالة رقم :6

4-5-نتائج الدراسة :

لا يمكن أن نقوم بدراسة دون أن نحصل على نتائج مرجوة منها لذلك لقد قمنا أو حاولنا الوصول إلى نتائج تتعلق بدراستنا و هذه الدراسة لم تكن وليدة الصدفة و بالخصوص طبيعة موضوعنا التي فرضت علينا دراسة نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 فهذه النتائج كانت منسجمة مع فرضيات دراستنا وقمن كذلك بمطابقتها مع الدراسات السابقة .

وفي هذا العنصر بالذات سوف نعمل على تحليل نتائج الدراسة بصفة مركزة ودقيقة بمعنى سوف نعرض نتيجة كل عنصر من عناصر الدراسة وهذا لكي نوضح نتائج الدراسة بكل وضوح وتمعن ونتجاوز كل لبس لكي نؤكد مدى الانسجام و الترابط المنهجي بين فصول دراستنا و النتائج هي كالتالي حسب كل عنصر من عناصر الدراسة الميدانية

بخصوص نظرة مخابر البحث لبنية الدولة الجزائرية كانت النتائج المتحصل عليها كالتالي :

في هذا العنصر صادفنا 7 حالات من الحالات التي أجرينا معها المقابلة خلال العمل الميداني صرحت بمواقف ونظرة تنفي القدرة و الفعالية المؤسساتية للدولة الجزائرية .

بينما 4 حالات كانت مواقفهم ونظراتهم تتميز بالتذبذب وعدم الوضوح بل لا مسنا ولا حظنا نوع من الازدواجية على مستوى الخطاب و التصريحات وكانت و النتيجة الأساسية كانت تتجسد في نظرة واحدة فقط تؤكد القدرة والفاعلية للدولة الجزائرية .

بخصوص تأثير بنية الدولة على توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية :

في هذا العنصر توصلنا إلى نتيجة مفادها أن غالبية المواقف كانت ترى بأن بنية الدولة تؤثر بشكل مباشر في توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية

بخصوص تأثير مخابر البحث على بنية الدولة:

النتيجة المتوصل إليها في هذا العنصر الذي يدرس أو يركز على عنصر التأثير لذاك كانت النتيجة غير محددة بمعنى لم نحصل على نظرة متكاملة ومنسجمة حول هذا العنصر لذلك كانت آراء الباحثين مختلفة حسب اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم السياسية و العلمية وكذلك باختلاف نظرتهم لواقع المخابر.

فلقد كانت أراء 4 مقابلات ترى بأن مخابر البحث لا تملك أي تأثير على بنية الدولة وأعطوها صفة عدم الفعالية.

وكانت آراء 5 مقابلات ترى بأن المخابر تقوم أو تمارس تأثير على بنية الدولة بسبب دورها ووظيفتها العلمية.

بينما كانت آراء 3 مقابلات غامضة وغير واضحة بل لم تركز على الواقع السوسيولوجي للمخابر و البحث العلمي وركزت على نظرة بعيدة عن الواقع وصاغت نظرة تتجسد فيما ينبغي أن يكون .

والنتيجة التي توصلنا إليها تكمن في تغير نظرة الباحثين حسب تغيير مواقفهم توجهاتهم.

بخصوص نظرة مخابر البحث للدولة الجزائرية:

النتيجة المتحصل عليها في هذا العنصر هو أن نظرة المخابر الفكرية للدولة الجزائرية لم تكن نظرة موحدة بمعنى صحيح لم تكن تعبر عن موقف واحد لذلك وجدنا أن نظرة باحثين يعني 2 مقابلتين كانت لهم نظرة إيجابية للدولة الجزائرية بينما كانت 7 مقابلات تعبر عن نظرة سلبية للمخابر الفكرية تتبناها تجاه الدولة الجزائرية ووجدنا امتناع 3 باحثين عن الإجابة لذلك قمنا بنقل هذه النظرة لجميع الأساتذة وفق ما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي و الأمانة العلمية.

بخصوص تقييم المخابر الفكرية لأداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988

النتيجة التي تحصلنا عليها في هذا العنصر هو أن تقييم مخابر البحث كان في 4 مستويات فالمستوى الأول كان بمثابة تقييم سلبي وهذا وجدناه في مقابلتين

والمستوى الثاني كان بمثابة تقييم إيجابي لأداء الدبلوماسية الجزائرية والمستوى الثالث هو أن تقييم مخابر البحث لأداء الدبلوماسية الجزائرية كان راجع إلى الظروف الداخلية للجزائر وكذلك الظروف الدولية.

بينما المستوى الرابع حيث نرى بأن تقييم مخابر البحث لأداء الدبلوماسية كان يحمل نوع من الازدواجية بمعنى تقييم يحمل السلبي و الإيجاب.

بخصوص نظرة مخابر البحث لواقع العلاقة بينها و بين المؤسسة الدبلوماسية .

النتيجة التي تحصلنا عليها في هذا العنصر هو أن العلاقة بين مخابر البحث و المؤسسة الدبلوماسية هي علاقة منعدمة وغير موجودة على أرض الواقع وهذا من وجهة نظر غالبية مخابر البحث.

حيث نرى بأن 8 مقابلات بمعنى 8 باحثين من مخابر مختلفة يؤكدون غياب هذه العلاقة وانعدامها ومقابلتين 2 مقابلات ترى بأن العلاقة موجودة بوجود التوجهات وتكون علاقة ضعيفة وأن للتوجهات تأثير نسبي ومقابلة واحدة نقول بأن التوجهات الدبلوماسية لا تساهم في خلق العلاقة التفاعلية بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث وتوجد علاقة من خلال وجود مخابر تابعة لمؤسسة الرئاسة تنسق وتتواصل مع المؤسسة الدبلوماسية بمعنى علاقة سياسية –سياسية بين الرئاسة و المؤسسة الدبلوماسية وليس علاقة علمية مع مخابر البحث

ونجد مقابلة واحدة تؤكد أو تصرح بوجود علاقة بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث وهو أن توجهات الدبلوماسية تساهم في خلق هذه العلاقة وأن جل الدبلوماسية بين هم أكاديميين لذلك كانت هذه النظرة متعددة

المواقف و الآراء وهذا راجع إلى اختلاف الباحثين حسب تخصصاتهم و ميولاتهم العلمية .وكذلك عامل السن و الرؤية السياسية و العلمية.

بخصوص تصورات مخابر البحث للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية الجزائرية :

النتيجة التي تحصلنا عليها في هذا العنصر هو أن تصورات مخابر البحث للوظيفة و الأداء المؤسساتي للدبلوماسية كانت مختلفة ومتباينة وهذا التباين كان يرجع إلى طبيعة التخصص و السن و اختلاف الرؤية الوظيفية فوجدنا 4 مقابلات جاءت عبارة عن تصورات للواقع الوظيفي للدبلوماسية وبينما 2 مقابلات جاءت عبارة عن حلول استشارات من أجل الرقي بالوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية ووجدنا 2 مقابلات ترى بأن تصورهم للوظيفة المؤسساتية للدبلوماسية تنحصر في خدمة الدولة وتعزيز مصالحها لا غير ومقابلة واحدة كان لها تصور جيد لأداء الدبلوماسية ووظيفتها المؤسساتية

في ما يتعلق بنظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية :

أهم نتيجة تهمنا في بحثنا هي نتيجة هذا العنصر بخصوص نظرة مخابر البحث للدبلوماسية الجزائرية وهذا من خلال أداءها ووظيفتها المؤسساتية وهذا بسبب تركيزنا على هذا العنصر لذلك يمكن القول أن جل المقابلات كانت تعبر عن نظرة سلبية تتبناها مخابر البحث تجاه الدبلوماسية وتوجهاتها بمعنى 5 مقابلات كانت لها نظرة سلبية حدية بمعنى صريحة وواضحة و مقابلتين كانت لهم نظرة سلبية غير مصرح بها لأنها ربطت نظرتها بالواقع السياسي للدولة الجزائرية وما يحدث في البلد حسب تعبيرهم بينما وجدنا مقابلة واحدة تعبر عن رضا بالأداء الدبلوماسي للجزائر و ووصفها بالأداء الجيد بمعنى أن النتيجة التي تحصلنا عليها هي أن نظرة مخابر البحث تجاه الدبلوماسية وتوجهاتها ما بعد 1988 كانت نظرة سلبية .

في ما يتعلق بالدبلوماسية من منظور مخابر البحث هي مؤسسة دولة أم جهاز .

نتيجة هذا العنصر هو أن الدبلوماسية من منظور مخابر البحث هي جهاز من أجهزة الدولة بل هي جهاز تابع لنظام سياسي و هي تفتقد للمعايير المؤسساتية بمعنى غياب العمل الجماعي و التخطيط العقلاني والتنظيم القانوني وتغييب مصلحة الدولة والمجتمع وهذه النظرة يشترك فيها 8 باحثين من مخابر مختلفة مع اختلاف التخصص و التكوين العلمي بينما نجد 3 مقابلات تنظر إلى الدبلوماسية باعتبارها مؤسسة تنسجم مع الدولة ومصالحها و نجد باحث واحد طالب بتحديد المفهوم بمعنى أن نوضح له مفهوم الجهاز والمؤسسة لذلك لم يجبنا على سؤالنا

نظرة مخابر البحث للفعل الدبلوماسي كمعيار قوة أو ضعف للدولة الجزائرية

النتيجة المتوصل إليها في هذا العنصر هو أن نظرة مخابر البحث للفعل الدبلوماسي كمعيار قوة أو ضعف للدولة الجزائرية لم تكن موحدة من حيث عدد المبحوثين لكن تحصلنا في نهاية المطاف التي تؤكد النظرة المعيارية لمخابر البحث بمعنى خرجنا بنتيجة مثمرة في هذا العنصر .

وعلى هذا الأساس تصلنا على4 مقابلات كان تصرح بجواب مباشر و هو نعم وهذا الجواب لم يكن معلل أو مفسر .

بينما كانت 4 مقابلات تعبر عن غموض الفعل الدبلوماسي و تنفي الصفة المؤسساتية على الدبلوماسية وحصرتها في أشخاص و لم تكن هذه المقابلات منسجمة ومتسقة مع سؤالنا وموضوع دراستنا

وفي الأخير تحصلنا على 4 مقابلات تركز على معياري القوة والضعف بمعنى كانت نظرتهم في صميم موضوعنا و كانت تستند على تفسير وتعليل النظرة المعيارية و عملت كذلك على توضيح معايير القوة والضعف للدولة الجزائرية للفعل الدبلوماسي ومن هنا يمكن لنا نحن كباحثين أن نستنتج أن معايير القوة والضعف للدولة الجزائرية هي مرتبطة بالفعل الدبلوماسي واستنتجنا معيار القوة في هذا العنصر .

نظرة الباحثين لمهام مخابر البحث في الجامعة الجزائرية :

النتيجة المتوصل إليها في هذا العنصر هو أن نظرة الباحثين لمهام مخابر البحث التي ينتمون إليها هي نظرة عامة تتجسد في الدور البديهي لها بمعنى نظرة مبنية على المهام الرسمية لهذه المخابر وهذه كانت نظرة جل الباحثين الذي قمنا بمقابلتهم .

بينما صادفنا باحثين لهم نظرة خاصة وهي أن هذه المخابر لها وجود شكلي فقط ولا تتميز بالفعالية ولا تشارك حتى في رسم توجهات الدولة ومؤسساتها وبالخصوص المؤسسة الدبلوماسية لأن هذه المخابر هي مجرد حبر على ورق .

مخابر البحث من منظور النخبة الباحثة هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي؟

النتيجة الأهم في هذا العنصر و الذي قمنا بصياغة سؤال على النحو الآتي : **مخابر البحث من منظور الباحثين هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي؟**

ومن من خلال أجوبة بعض الباحثين في المخابر التي تناولناها في دراستنا ومن هذا المنطلق تبيّن لنا بان جل الباحثين كانت لهم نظرة مشتركة و شبه موحدة باستثناء مقابلتين وغالبية التصريحات تبنت نظرة مشتركة وهي أن مخابر البحث هي منظمات علمية وأكاديمية وصادفنا في بعض المقابلات من مجموع 10 مقابلات ترى بأن المخابر البحثية لا ترتقي لمؤسسات الضغط السياسي وأن مهمتها و وجهتها السياسية مقترنة برغبة الدولة في إشراكها في عملية صناع القرار السياسي .

وصافنا مقابلتين كلاهما على طرف بمعنى نظرات مختلفة وغير مشتركة في صياغة الموقف و النظرة لوجهة المخابر فأحد الباحثين بمعنى تحصلنا على مقابلة تحصر وجهة مخابر البحث في الجانب العلمي و الأكاديمي .

ووجدنا نظرة مختلفة ومنعزلة عن باقي النظرات بل تميزت بالحدة والشدة وكانت متميزة و متفردة بخصوص نظرتها لوجهة مخابر البحث فكانت نظرها تنظر إلى المخابر كأمكنة للقاءات و الكلام وقامت هذه النظرة ينفي الصفة السياسية و العلمية للمخابر .

والنتيجة الأساسية هي أن مخابر البحث من منظور الباحثين هي مجرد منظمات علمية وأكاديمية و لا ترتقي لممارسة الضغط السياسي.

نظرة الباحثين لواقع المخابر و البحث العلمي في الجزائر:

النتيجة المحصل عليها في هذا هو أن واقع مخابر البحث من منظور الباحثين هو واقع مر وبائس وأن المخابر البحثية في الجزائر لا تقوم بدورها التنموي و تعاني من غياب الفعالية وطغيان المصالح الشخصية وتغييب عنصر الشباب وغياب الإرادة السياسية بينما رأينا نظرة واحدة ترى بأن المخابر تتميز بنوع من الفعالية والنجاعة المتوسطة و هذا لا يؤثر على نظرة الغالبية من الباحثين .

هذا النتائج التي تحصلنا عليها هي تميز بالنظرة العامة و لكن النتيجة الأساسية والرئيسية التي تحصلنا عليها هي تؤكد بأن نظرة المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية مابعد 1988 مخابر البحث في الجامعة الجزائرية أنموذجا كانت نظرة سلبية .

خاتمة الفصل :

ما نختم به هذا الفصل هو أنه من الضروري القيام بالدراسات الإمبريقية والميدانية وهذا بهدف امتحان الفرضيات والتأكد من صحتها وكذلك تأكيدها أو تفنيدها لذلك ما قمنا به في هذا الفصل هو التقيد بالخطوات المنهجية المتبعة والمتعارف عليها في حقل علم الاجتماع و عملنا على صياغة طريقة تضمن لنا صحة ومتانة دراستنا الميدانية و كذلك نضمن الوصول إلى نتائج تنسجم مع إشكالية وفروض دراستنا وهذا الإنسجام والتداخل على مستوى البناء المعرفي والمنجي لا يكون إلا بتحقق عنصر التطابق بين العناصر التي ذكرناها

مطابقة نتائج الدراسة بالفرضيات

بعد تحليل المقابلات من خلال عملية جمع البيانات أثناء قيامنا بالعمل الميداني و كذلك من خلال تطبيقنا لتقنية تحليل المضمون للمقابلات تأكدنا من صحة الفرضيات التي قمنا باستخراجها من الميدان بشكل تدريجي .

بداية ، نظرة المراكز الفكرية والمتمثلة في مخابر البحث في الجامعة الجزائرية لتوجهات الدبلوماسية هي نظرة سلبية نوعا ما وهذا راجع إلى واقع الدولة و الدبلوماسية و الواقع المعاش لمخابر البحث ما توصلنا إليه في أطروحتنا وخاصة فيما يتعلق بنظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 كانت نظرة سلبية .

-"توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية الناتجة عن بنية الدولة بحد ذاتها تساهم في خلق نظرة لدى المراكز الفكرية " ما توصلنا هو أن بنية الدولة الجزائرية ساهمت في خلق تصورات لدى النخبة الباحثة في المخابر الفكرية التابعة للجامعة الجزائرية وبنية الدولة بدورها تؤثر في توجهات ومواقف الدبلوماسية .

- المؤسسة الدبلوماسية كفاعل سياسي تساهم في خلق نوع من التفاعل بينها وبين النخبة الباحثة في المخابر من خلال تقييمها و تصوراتها المتباينة لأداء الفعل الدبلوماسي فلقد تحصلنا على تصورات بخصوص نوع التفاعل الذي ينتج تصورات لدى النخب الباحثة تجاه توجهات الدبلوماسية الجزائرية وما ما يؤكد صحة الفرضية هو تباين التصورات التي تحصلنا عليها.

- نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية مرتبطة بواقعها المعاش ما يؤكد صحة هذه الفرضية هو أن مخابر البحث في الجامعة الجزائرية تعيش واقع مر وبائس و تعاني التهميش ولا تساهم في عملية صناعة القرار و هي لا ترتقي إلى مؤسسات تمارس الضغط السياسي بل هي مجرد منظمات علمية لا غير و هذا ما جعلها تتبنى نظرة سلبية تجاه توجهات الدبلوماسية الجزائرية و النتيجة التي تتطابق مع فرضيتنا هي أن المخابر البحثية تبنت نظرة مستمدة من واقعها المعاش .

خـــاتمة

ما نستخلصه بعد الانتهاء من هذه الأطروحة أو الدراسة التي كانت بمثابة مغامرة علمية حاولنا أن نتعامل معها بكل حيطة وحذر وهذا لما تميزت به من صعوبات وعوائق واجهتنا في مرحلة إعدادها و لاسيما جدية الموضوع و ارتباطه بالراهن السياسي للدولة والمجتمع الذي ننتمي إليه ولقد قمنا بهذه المغامرة لأننا لاحظنا نوع من عدم الاهتمام بالعلاقة بين الخطاب السياسي و الخطاب السياسي وبالخصوص العلاقة بين المؤسسة الدبلوماسية و المؤسسة العلمية والمتمثلة في مخابر البحث التابعة للجامعة الجزائرية .

هذه الدراسة فرضت علينا التعامل بجدية مع نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية بل حاولنا أن نميط اللثام عن دور المخابر البحثية في المجال السياسي بل كنا نتطلع للحصول على رؤية أكاديمية نابعة من الفضاء الجامعي و توصلنا إلى خلاصة تفيد بأن الدبلوماسية لا تستوفي شروط و معايير مؤسسة سياسية وذلك لكي نؤكد عمق الانتماء السوسيو سياسي لموضوع دراستنا وما لاحظناه هو غياب الدور التشاركي للمخابر في صناعة القرار السياسي.

هذا التوصيف السوسيولوجي لطبيعة دراستنا ساعدنا في عملية الإسقاط المؤسساتي السياسي على الدبلوماسية كمؤسسة فاعلة تساهم في إنتاج فعل دبلوماسي فتبين لنا بأنها مجرد جهاز يقوم بتنفيذ سياسات مسطرة من طرف الدولة و عملنا على إسقاط المهام التي تؤديها مخابر البحث على المخابر البحثية في الجامعة الجزائرية و تبين لنا بأنها تعيش واقع مزري و لا ترتقي بأن تكون كمدخل إنتاجي في عملية التنمية في شتى المجالات المرتبطة بالدولة و مؤسساتها .

و بخصوص توجهات الدبلوماسية الجزائرية فلم تكن تعكس الدولة فقط بل كانت مجرد جهاز لا يستند على مؤشرات ومعايير مؤسساتية لذلك فإن جل المقاربات وأنماط التحليل المعتمدة في الدراسة توحي بأن توجهات الدبلوماسية ما بعد 1988 هي توجهات نابعة من دولة تتميز ببنية هشة وضعيفة وهي تتأثر بنموذج هذه البنية من حيث البناء المؤسسات وهذا ما ساعدنا في أبراز معايير الضعف والقوة للدولة الجزائرية من خلال الفعل

الدبلوماسي لذلك كانت نظرة المخابر البحثية لتوجهات الدبلوماسية تتميز بالتباين والازدواجية وذلك راجع لتنوع الفئات العمرية والاختلاف على مستوى الأجيال بين أفراد مجتمع دراستنا لذلك هذه النظرة كانت تستند على التقسيم التاريخي لمسار الدبلوماسية و تقسيمها إلى مرحلتين مرحلة الحزب الواحد وبالخصوص فترة الستينات والسبعينات وهذه كانت من منظور الباحثين الذين يتجاوزون سن الخمسين و الأربعين و كانوا ينظرون إلى توجهات الدبلوماسية بعين الرضا وفترة التعددية الحزبية التي أعقبت إحداث أكتوبر وكانت هذه الفترة تعبر عن نظرة سلبية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية و حتى نموذج الدولة وهذا راجع لعامل السن بما أن الباحثين الذين ركزوا على هته الفترة جلهم شباب و عايشوا سلبيات التوجهات الدبلوماسية ولا سيما في الآونة الأخيرة بسبب التغيرات التي عرفتها المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر

وما لامسناه على أرض الواقع هو أن هذه المخابر هي مجرد واجهة ولا تتميز بأي نوع من الفعالية والمساهمة في عملية صناعة القرار السياسي من خلال معاينتنا الميدانية للمخابر وواقعها البحثي و العلمي و واجهنا صعوبة في تحديد هوية الباحثين في المخابر فحصرناهم في خانة النخبة الباحثة ذلك لأننا ركزنا على العناصر المنتجة والفعالة في المجال العلمي والبحثي ولكن ظهر لنا جليا أن الواقع والظروف التي تعيشها هذه المخابر حالت بينها وبين المساهمة في عملية صناعة القرار وإشراكها في عملية الدوران المؤسساتي التي يخلق الديناميكية بين مؤسسات الدولة

هذه النظرة السلبية للمخابر تجاه توجهات الدبلوماسية لا يمكننا ردها إلى اعتبارات سياسية أو قناعات إيديولوجية للباحثين في المخابر وإنما هي إفراز سلبي للواقع المزري الذي تعيشه المخابر والباحثين وهذا ما عايناه بشكل مباشر وحي من أثناء قيامنا بعملنا الميداني بل وجدنا باحثين ناقمين على المخابر التي ينتمون إليها وينتقدون أداء المسيرين لها بل كان بعض الباحثين يصدرون نظرة أو مواقف تجاه الدبلوماسية استنادا على الواقع الصراعي الذي يعيشونه في حياتهم العملية والمهنية .

فهذه المميزات هي التي أسقطت صفة البساطة عن دراستنا وذلك باعتمادنا على مقاربات وحقول سوسيولوجية لأننا لم نستطع أن نشكل إطار نظري خاص بحقل علم الاجتماع السياسي لو لم نعتمد أو نستنجد إن صح القول بتخصصات وفروع أخرى في مجال علم الاجتماع ومنها علم اجتماع الآراء وعلم اجتماع النخب وعلم اجتماع المثقفين و علم اجتماع التمثلات و علم اجتماع المنظمات وعلمنا على توليفها بحقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية و السوسيولوجيا السياسية وهذا بسبب تعقد دراستنا وتشعبها وتقيدنا بالإشكالية والبناء المنهجي .

والممتع في هذه الدراسة رغم اتسامها بروح المغامرة هو أنها سمحت لنا بالإبحار في هذه الحقول السوسيولوجية التي اعتمدتاها و التي ساهمت في تشكل نوع من النقد الإبستيمولوجي لعلم الاجتماع السياسي وسمحت لنا بالخروج عن المعتاد و أقحمنا أنفسنا في دخول باراديغمات سوسيولوجية تتميز بالندرة وذلك بسبب المعاناة التي واجهناها من اجل جمع المادة المعرفية وهذا النوع من الصعوبات تعاملنا معه بكل إيجابية وعملنا على تحويله من عائق إلى محفز .

ومن هذا المنطلق لا يسعنا إلى أن نفتح المجال لباحثين جدد في هذا المجال ونقصد به سوسيولوجيا العلاقات الدولية لكي نثري المكتبات الوطنية بكل المستجدات العلمية والمعرفية وبخصوص فتح المجال للباحثين لخوض غمار تجربة جديدة من اجل فهم خبايا العلاقة بين المؤسسات السياسية و المؤسسات البحثية ونزيل الغبار عن العديد من القضايا العلمية و المعرفية في مجتمعنا ومجالانا السياسي و بالخصوص تردي العلاقة بين الخطاب السياسي و الخطاب الأكاديمي و اتساع الفجوة بين النخب السياسية والنخب العلمية لا يسعنا إلا أن نمهد الطريق لمن يريد أن يتعقب خطواتنا لكي يخفف عنا الشعور بمشقة الطريق التي لاقيناها في بحثنا وندله على نهاية طريقنا الغير المنتهي و ولكن بداية هذا الطريق لأي باحث سيتعقبنا ستبدأ بالإشكال التالي :كيف يمكن للدولة الجزائرية أن تنتج فعل دبلوماسي يعبر عن قوتها وقوة مؤسساتها وتكون مخابر البحث هي مصدر إسناده وفعاليته ؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا– الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، 2008-2009.

2. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع 2008.

4. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق، ط1، 2008.

5. أحمد يوسف أحمد ....و آخرون ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ،دراسة حالة :الأردن – الجزائر – السعودية – السودان – سورية – العراق – الكويت – لبنان –مصر – المغرب – اليمن، تحرير وتنسيق نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط،1، 2001.

6. إلياس عمر شرفة، علم اجتماع النخب، دراسة تحليلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط1، 2016.

7. أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن موسكو، بيجين، بيروت، بروكسل.

8. بلال التليدي ،الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية دراسة في أزمة النموذج المعرفي حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، مركز نماء للبحوث والدراسات ،بيروت ،ط1، 2013.

9. خالد وليد محمود ،مراكز البحث العلمي في الوطن العربي الإطار المفاهيمي – الأدوار – التحديات – المستقبل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013.

10. خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، الدوحة يناير 2013.

11. خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم عبود ،نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2000، عمان، الأردن.

12. دور المثقف في التحولات التاريخية، مجموعة مؤلفين، إعداد و تنسيق مراد دياني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1، بيروت أبريل 2017.

13. سعيد سبعون،حفصة جرادي:الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر.

14. سلطان بلغيث :إظاءات منهجية في العلوم الإنسانية:دار ابن طفيل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، الجزائر .

15. سهيل حسين الفتلاوي،الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، 2009.

16. شفيق عبد الرزاق السامرائي،الدبلوماسية، دار الحكمة، لندن، 2008.

17. شمس الدين الكيلاني، المثقف العربي والتحول إلى الديمقراطية، دار السوسن للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق سوريا ط1، 2003.

18. صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، الجزء 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

19. طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2007.

20. عبد الغني عماد:البحث الإحتماعي، منهجيته،مراحله، تقنياته:منشورات جروس برس،ط1، تشرين الثاني 2002.

21. عبد الغني عماد:منهجية البحث في علم الاجتماع "الاشكاليات، التقنيات، المقاربات" :دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، يناير 2007.

22. عدنان أحمد مسلم، أمين صلاح عبد الرحيم ، دليل الباحث في البحث الاجتماعي، العبيكان للنشر،ط1، 2011.

23. عدنان عبد الله رشيد،دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي والعام والقانون الدستوري دراسة تأصيلية–تحليلية–مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة،ط1، 2017.

24. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ط6.

25. علي حسين الشامي :الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، الإصدار الأول :2007.

26. علي حسين الشامي، الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2007.

27. عمار حمداش :تقنيات البحث السوسيولوجي،دفتر طالب علم الاجتماع ط1، 2006.

28. غراهام إيفانز جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

29. فضيل دليو:دراسات في المنهجية ،ديوان الطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط3.

30. مارتن غريفشس،خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 1999.

31. محمد الهلالي،عزيز لزرق:الدولة، دار توبقال للنشر،سلسلة دفاتر فلسفية ،ط1.

32. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، دار مجدلاوي ،عمان 2007 .

33. محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، درا النشر للجامعات مصر، القاهرة، ط1، 2007..

34. معجم القانون، مجمع اللغة العربية، تنفيذ وإخراج، أوديت إلياس اسكندر، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1420هـ،1999م .

35. معمر عبد المؤمن :البحث في العلوم الاجتماعية، الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات : منشورات جامعة 7أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات–إدارة المطبوعات والنشر، ط1، بنغازي ليبيا، 2008.

36. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007.

37. نادية عيشور مع مجموعة من الباحثين، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في انجاز بحث سوسيولوجي، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

38. ناظم عبد الواحد الجاسور،أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية "دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،2001.

39. نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الدوحة ، ط1، 2016.

40. نديم البيطار، المثقفون والثورة ، الأنتلجنسيا كظاهرة تاريخية ،بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام ، ط2 كانون الثاني 2001.

41. -نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

42. هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط،2، 2012.

43. هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، تاريخها، قوانينها،أصولها، مع دراسة معمقة للامتيازات وحصانات الموظفين الدوليين، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2006.

44. هبة جمال الدين محمد العزب ،دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سبتمبر، ط1، 2015.

45. الهلالي محمد و لزرق عزيز، الدولة، المغرب، دار توبقال للنشر، 2011.

ثانيا– المراجع المترجمة:

1. أنتوني جيدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع، ترجمه وقدم له محمد محي الدين، مراجعة وتصدير محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة.

2. أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، ترجمة لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2013.

3. باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، ط1، 2011.

4. بتران بادي /ماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل دار العالم الثالث ..

5. برتران بادي ماري،كلود سموتس، إنقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة، سوزان خليل ، دار العالم الثالث.

6. توماس ميدفيتز ،مراكز الأبحاث في أمريكا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله ،منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015.

7. جاك دوه نيد بيه دي فابر،الدولة، ترجمة أحمد حسيب عباس، مراجعة ضياء الدين صالح، شركة الأمل للطباعة والنشر .

8. جورج بوردو،الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط3، 2002.

9. جيرار ليكلرك، سوسيولوجيا المثقفين، ترجمة جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، يناير 2008.

10. جيريمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة احمد علي سالم، مراجعة سعيد الغانمي، أبوظبي:هيئة أبوظبي للثقافة والسياحة، كلمة،2013.

11. جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

12. روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1966.

13. روجر أوين، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004.

14. ريتشارد أوزبرن، بورن فان لون ، علم الاجتماع، ترجمة حمدي الجابري، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة،ط1، 2005.

15. ريمون بودون، رينو فيول :الطرائق في علم الإجتماع :ترجمة مروان بطش : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ط1، 1431هـ -2010م .

16. ساسكيا ساسن، علم اجتماع العولمة، ترجمة علي عبد الرازق جلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2004.

17. ستيفن بوشيه ،مارتين رويو، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ترجمة ماجد كنج، مراجعة وتدقيق فارس غصوب، درا الفرابي، لبنان، ط1، 2009.

18. سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارع، مراجعة ثائر ديب ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، يناير، 2017 .

19. شارلين هس –بيبر، باتريشيا ليفي ،البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة ، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، ط1، 2011.

20. فيليب برو:علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، 1418-1998.

21. فيليب راينو، ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة محمد جديدي، منشورات الاختلاف،كلمة، ط1، 2009.

22. فيليب كابان ،جان فرونسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية،دمشق،ط1، 2010.

23. كاثرين سميتس، تطبيق النظرية السياسية، قضايا ونقاشات، ترجمة، أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013.

24. لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2008.

25. مادلين غراويتز:مناهج العلوم الاجتماعية، منطق البحث في العلوم الاجتماعية، تر سام عمار، مراجعة فاطمة الجيوشي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر الكتاب الثاني، دمشق، 1993.

26. ماكس فيبر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ، ترجمة صلاح هلال، مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011.

27. ماكس فيبر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ،ترجمة صلاح هلال ،مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري ،المركز .القومي للترجمةط1، 2011.

28. ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة ، 2011.

29. موريس أنجرس : منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية ترجمة :بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، الإشراف والمراجعة:مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر الجزائر، ط2 منقحة.

30. موريس دوفرجيه:المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى ،ترجمة :جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط1، 1992.

31. موريس دوفرجيه:المؤسسات السياسية والقانون الدستوري:ترجمة:جورج سعد:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع:الطبعة الأولى 1992.

32. موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت،1991.

ثالثا– المجلات

1. عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر /جوان 2013.

2. علي الصالح مولى ،الثينك تانكس أو إمبراطوريات الفكر مدخل إلى فهم الوجه الآخر لقوة الولايات المتحدة الأمريكية ،أماراباك ،مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com المجلد الثالث ،العدد الخامس 2012.

3. فتيحة زايدي، عبد الباسط هويدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية "وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية " ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 27، الجزائر، ديسمبر 2016.

4. نبيل حميدشة: المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن جوان 2012.

رابعا– المراجع باللغة الأجنبية

1. Amélie Bas : Think tanks' et politique étrangère américaine : Le cas des décisions stratégiques en Irak , Res Militaris, vol.1, n°2, Winter-Spring/ Hiver-Printemps 2011.
2. Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, Laboratoire OBM (Obligations, Biens, Marchés), UPEC-Université de Paris-Est Créteil, Dynamiques Internationales, ISSN, 2105-2646.
3. Benoit Gauthier, recherche sociale de la problématique à la collecte des donnés, Presse de l'université de Québec,4 édition 2003 .
4. Berg Eugène , Nicole Grimaud. *La politique extérieure de l'Algérie* ,revue de politique étrangère Année 1984 49-3 .
5. Bernard Denni, Patrick Lecomte, Sociologie du Politique, Tome 1 ,IEP-Droit-sciences Eco, Troisième édition revue et augmentée ,Presses Universitaire de Grenoble.
6. Chevallier Jacques, L'Etat poste-moderne, droit et société, Maison des sciences de l'Homme,vol,35,2eme edition, 2004.
7. Constance Villar ,Le discours diplomatique, Paris .L'Harmattan,2008.
8. Damien Bruté de Rémur, « Les Think Tanks. Systèmes autopoïétiques pour la gouvernance par l'information », *Revue internationale d'intelligence économique* 2009/2, (Vol 1).
9. Daniel Béland, Néo-institutionnalisme historique et politiques sociales : une perspective sociologique, Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002.
10. Dictionnaire français juridique, réalisé pour le compte du centre de traduction et de terminologie juridiques, actualise au 13 juillet 2015, faculté de droit, université de Moncton.
11. Elena Stoeva La qualité des relations employés–supérieur et l'engagement organisationnel, Hec Montréal , Aout 2006 .

12. Erin Zimmerman, Think Tanks and Non-Traditional Security Governance Entrepreneurs in Asia ,palgrave macmillan (UK), Series Standing Order ISBN 978–0–230–22896–2 (Hardback) 978–0–230–22897–9 (Paperback).
13. Frédéric Lebaron, la sociologie de A à Z 250 mots pour comprendre Dunod ,Paris 2009. .
14. Geoffrey Geuens, « Avant-propos : think tanks, experts et pouvoirs », *Quaderni* [En ligne], 70 | Automne 2009, mis en ligne le 05 octobre 2011, consulté le 02 octobre 2016. URL : http:// quaderni.revues.org/502 .
15. Geoffrey Geuens, « Idéologies et hégémonie : la classe dirigeante au prisme des think tanks», *Quaderni* [En ligne], 70 | Automne 2009, mis en ligne le 05 octobre 2011, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://quaderni.revues.org/510 ; DOI : 10.4000/quaderni.510.
16. Gérard Bergeron, L'État en fonctionnement, Préface de James D. Driscoll , Les Presses de l'Université Laval, Paris : L'Harmattan, Collection : Logiques politiques, 1993.
17. Guillaume Devin, Sociologie des relations internationales, Edition La Découverte, Paris, 2013.
18. Guillaume Erner :Sociologie des tendances,Que sais-je ? Puf, Deuxième édition mis à jour .
19. Guy Frecon :formuler une problématique-dissertation, mémoire, thèse, rapport de stage .DUNOD éditeur de savoirs 2 édition .
20. Jacques Picotte, juri-dictionnaire, recueil des difficultés et des ressources.
21. Jean Étienne , Françoise Bloess ,Jean-Pierre Noreck, Jean-Pierre Roux dictionnaire de sociologie ,Hatier ,Paris Aout 2004..
22. -Jean-claude Combessie : la méthode en sociologie , La découverte ,cinquième édition juillet 2007 .

23. -Jean-Louis Loubet Del Bayle :Initiation aux méthodes des sciences sociales .Paris-Montréal :édition L'Harmattan 2000.
24. Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard :introduction à la sociologie politique, éditition de boeck université 2eme édition 2009.
25. Kevin Brookes, Benjamin le Pendeven: l'état innovante(1) : renforcer les think tanks, fonda pol fondation pour l'innovation politique .
26. Lucien Bely : «Le paradigme westphalien» au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide– analyse.et
27. LucienBely : «Le paradigme westphalien»au miroir de l'histoire, l'Europe des traites de westes de stphalie, centre thucydide – analyse.et recherche en relation internationales (www.afri-ct.org), Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009
28. Maggi Bruno. Bologna , De l'agir organisationnel. Un point de vue sur le travail, le bien-être, l'apprentissage, TAO Digital Library, 2016.
29. Maria-Antonietta Macciocchi, pour Gramsci ,édition du seuil, Paris..
30. Merle .Marcel. Sociologie des relations internationales .Paris. DALLOZ.1974.
31. Peillon Michel. Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat, Revue française de sociologie, 1983_num_24_3_3683.
32. Raymond Aron ,Une sociologie des relations internationales , Revue française de sociologie, 1963.
33. recherche en relation internationales(www.afri-ct.org), Annuaire Français de Relations Internationales, Volume X, 2009.
34. Rémi Lenoir, L'État selon Pierre Bourdieu, revue Sociétés contemporaines 2012, (n° 87), Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.).
35. Renaud Denoix de Saint Marc, l'Etat, Paris, PUF.

36. Sabine Saurugger, «Avons-nous besoin d'une sociologie des relations internationales pour analyser l'intégration européenne?», Revu *Politique européenne* 2008/2 (n° 25).
37. Serge Paugam :les 100 mots de la sociologie,Que Sais-Je.
38. Simone Goyard-Fabre, L'Etat figure moderne de la politique, Armand Colin/HER, Paris, 1999.
39. Sophie Alimi ,Dominique des jeux, Isabelle Garabuau-Moussaoui, les méthodes qualitatives , Puf deuxième édition .
40. Sumpf Joseph,Hugues Michel, dictionnaire de sociologie, Paris, Librairie Larousse, 1973.
41. Tatjana-Xenia Puhan, Balancing Exploration and Exploitation by Creating Organizational Think Tanks, Gabler Edition Wissenschaft.
42. Urrutia, O., Mered, M., Denoual, R., et al. (2016). La France des Think Tanks 2016. Paris : Observatoire Européen des Think Tanks.
43. Xavier Mauduit ,le ministère du faste : la maison de l'empereur Napoléon 3 , Parlement Revue d'histoire politique 2008/03 n HS4.

الملاحق

دليل المقابلة

1- الأصل الاجتماعي للمبحوث :

1- السن.

2- الجنس.

3- المستوى التعليمي .

4- الحالة العائلية

5- الفضاء السكني

6- المستوى المعيشي

2- مفهوم الدولة كبنية مؤسساتية :

1- هل تتميز الدولة الجزائرية بقدرة وفاعلية مؤسساتية ؟

2- هل تؤثر بنية الدولة في توجهات ومواقف الدبلوماسية الجزائرية ؟

3- كيف تؤثر مخابر البحث على بنية الدولة ؟

4- بصفتكم كباحث في مخبر بحث ما هي نظرتكم للدولة الجزائرية ؟

3- المؤسسة الدبلوماسية كفاعل سياسي :

1- كيف تقيمون أداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 ؟

2- هل تساهم توجهات الدبلوماسية في خلق تفاعل علمي و سياسي بين المؤسسة الدبلوماسية ومخابر البحث ؟

3- هل ترون بأن فاعلية المؤسسة الدبلوماسية مقترنة بعوامل نشأتها ومسارها التاريخي ؟

4- ما هي تصوراتكم للدبلوماسية من خلال أداءها ووظيفتها المؤسساتية ؟ أداء فعال

5- هل يؤثر الارتباط العضوي على الصعيد المؤسساتي بين الدبلوماسية والدولة ككل ؟

6- كيف تؤثر المؤسسة الدبلوماسية على باقي مؤسسات الدولة من خلال تعاملها مع الأزمات والمشاكل الدولية ؟

7- في نظركم هل توجد علاقة بين المؤسسة الدبلوماسية والمؤسسات الفكرية والبحثية ؟

4- نظرة مخابر البحث لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية :

1- ما هي نظرتكم للدبلوماسية ؟

2- هل هي مؤسسة أم مجرد جهاز من أجهزة الدولة ؟

3- كيف تنظرون إلى بنية الدولة من خلال أداء المؤسسة الدبلوماسية ؟

4- هل يمكن أن تستنتج معايير القوة والضعف لدى الدولة الجزائرية من خلال الفعل الدبلوماسي ؟

5- مهام وواقع مخابر البحث في الجامعة الجزائرية

2- ما هي مهام مخابر البحث داخل الجامعة الجزائرية ؟

3- هل هي منظمات علمية أكاديمية أم مؤسسات ضغط سياسي؟

4- هل تساهم مخابر البحث في الجامعة الجزائرية في صناعة القرار السياسي ؟

5- كيف تقيم مخابر البحث توجهات الدبلوماسية الجزائرية ؟

6- كيف تنظرون لواقع هذه المخابر ؟

7-هل تمتلك هذه المخابر امتيازات مؤسسات بحثية ؟

المادّة 10 : تستفيد الشّخصيات المذكورة في الفقرة 4 من المادّة 3 أعلاه، تعويضا يمنح حسب نفس الشروط المقرّرة لصالح الخبراء الّذين تستدعيهم اللّجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه، موضوع المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-22 المؤرّخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 11 : تسجّل نفقات سير اللّجان القطاعيّة في ميزانيّات الوزارات الوصيّة .

المادّة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999.

إسماعيل حمداني

مرسوم تنفيذيّ رقم 99 - 244 مؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.

إنّ رئيس الحكومة ،

- بناء على تقرير وزير التّعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبناء على الدّستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و125(الفقرة 2) منه ،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93- 17 المؤرّخ في 23 جمادى الثّانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلّق بحماية الاختراعات ،

- وبمقتضى الأمر رقم 94 -03 المؤرّخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1995، لا سيما المادّة 146 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 98-11 المؤرّخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمّن التّوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ 1998-2002، لا سيما المادة 19 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرّخ في 18 ذي الحجّة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التّوجيهيّ للتّعليم العالي ،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-427 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1419 الموافق 15 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-428 المؤرّخ في أوّل رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-22 المؤرخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمّن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتّقني وبرمجته وتقويمه ، ويضبط سيرها وتنظيمها ،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92 - 23 المؤرّخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمن إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 94 - 260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 95 - 177 المؤرّخ في 25 محرّم عام 1416 الموافق 24 يونيو سنة 1995 الذيّ يحدّد كيفيات تسيير حساب التّخصيص الخاص رقم 082 -302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للبحث العلمي والتّطوير التّقنولوجي " ،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 99 - 243 المؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذيّ يحدّد تنظيم اللّجان القطاعيّة الدّائمة للبحث العلميّ والتّطوير التكنولوجيّ وسيرها ،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأوّل
أحكام عامّة

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 19 من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه ، يحدّد هذا المرسوم قواعد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك وتنظيمه وسيره، المنشإ داخل مؤسّسات التّعليم والتّكوين العاليين ، وكذا المؤسّسات العموميّة الأخرى .

المادّة 2 : ينشأ مخبر البحث الخاص في إطار إنجاز برنامج البحث بمؤسّسة الإلحاق .

وينشأ مخبر البحث المشترك في إطار إنجازبرنامج موحّد بين مؤسّستين أو أكثر.

وتحدّد كيفيات الشراكة بموجب اتفاقية.

المادّة 3 : يكلّف مخبر البحث الخاص أو المشترك بإنجاز أعمال البحث المتعلّقة بموضوع أو عدة مواضيع في البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ .

المادّة 4 : تطبيقا لأحكام المادّة 12من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه، يكلّف مخبر البحث لا سيّما بما يأتي :

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ في مجال علميّ محدّد ،

- إنجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه ،

- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلّقة بنشاطاته،

- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكّم فيها وتطويرها،

- المشاركة ، على مستواه ، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسّلع والخدمات ، وتطويرذلك،

- المشاركة في التّكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،

- ترقية نتائج أبحاثه ، ونشرها،

- جمع المعلومات العلميّة والتّكنولوجيّة التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطّلاع عليها،

- المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.

الفصل الثاني
قواعد الإنشاء

المادّة 5 : ينشأ مخبر البحث على أساس المقاييس الآتية :

- أهميّة نشاطات البحث بالنّسبة لحاجات التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والعلميّة والتّكنولوجيّة للبلاد،

- حجم وديمومة البرنامج العلمي و/أو التّكنولوجي الّذي تندرج فيه نشاطات البحث،

- أثر النّتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلميّة والتّكنولوجيّة،

- نوعية وحجم القدرات العلمية والتّقنيّة المتوفّرة و/أو الممكن تجنيدها ،

- الوسائل الماديّة والمالية المتوفّرة و/أو الواجب اقتناؤها.

المادّة 6 : زيادة على المقاييس المذكورة في المادّة 5 أعلاه، يجب أن يتكوّن مخبر البحث من أربع (4) فرق بحث على الأقلّ في مفهوم المادّة 11 أدناه .

المادّة 7 : ينشأ مخبر البحث في مؤسّسات التّعليم والتّكوين العاليين ، بموجب قرار من السّلطة الوصيّة بناء على اقتراح مؤسّسة الإلحاق، وبعد أخذ رأي اللّجنة القطاعيّة الدّائمة المعنيّة وفقا للمادّة 19 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه .

المادّة 8 : ينشأ مخبر البحث في المؤسّسات العموميّة الأخرى ، بموجب قرار مشترك بين السّلطة الوصيّة والوزير المكلّف بالبحث ، بعد أخذ رأي اللّجنة المشتركة بين القطاعات المكلّفة بترقية وبرمجة وتقييم البحث العلميّ والتّقنيّ المعنية، وفقا للمادّة 19 (الفقرة 2) من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه.

المادّة 9 : يحلّ مخبر البحث عندما لا تتوفّر فيه الشّروط التي أدّت إلى إنشائه حسب الأشكال نفسها.

الفصل الثالث

التّنظيم والعمل

المادّة 10 : يدير مخبر البحث مدير ، ويزوّد بمجلس مخبر يتكوّن من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

المادّة 11 : تتشكّل فرقة البحث الّتي يديرها باحث مؤهّل من ثلاثة (3) باحثين على الأقلّ.

وتضطلع فرقة البحث بمهمّة رئيسيّة تتمثّل في تنفيذ مشروع أو عدّة مشاريع بحث تدخل في إطار برنامج المخبر.

يشرف على كلّ مشروع بحث مسؤول المشروع.

كما يمكن رئيس الفرقة أن يكون رئيسا لمشروع بحث.

المادّة 12 : تعيّن السّلطة الوصيّة مدير مخبر البحث لمدّة ثلاث (3) سنوات قابلة للتّجديد، بناء على اقتراح مسؤول مؤسّسة الإلحاق ، من بين المترشّحين (2) الأعلى رتبة ينتخبه أعضاء مجلس المخبر من بينهم.

تنهى مهام مدير المخبر حسب نفس الأشكال ويتعيّن عليه تقديم حصيلة نشاطات البحث والتّسيير إلى مجلس المخبر في أجل لا يتجاوز شهرا يحتسب ابتداء من تاريخ إنهاء مهامه.

المادّة 13 : يتولّى مدير مخبر البحث الإدارة العلمية والتّسيير المالي للمخبر.

ويكون الآمر بصرف الاعتمادات المخصّصة للمخبر .

ويعدّ مسؤولا عن السير الحسن لمخبر البحث ويمارس السّلطة السّلميّة على كلّ مستخدمي البحث والدّعم العاملين بالمخبر.

المادّة 14 : تسير مؤسّسة الإلحاق مستخدمي البحث ومستخدمي الدّعم العاملين بمخبر البحث.

المادّة 15 : يمكن مدير مخبر البحث، بتفويض من رئيس مؤسّسة الإلحاق ، أن يبادر بعقود واتّفاقيات ويبرمها بغرض إنجاز أعمال البحث والدّراسات وتقديم الخدمات مع مؤسّسات وطنيّة و/أو دوليّة ذات صلة بمهام المخبر طبقا للتّنظيم المعمول به.

المادّة 16 : يقدّم مدير مخبر البحث برامجه وحصيلة نشاطاته إلى أجهزة التّقييم التّابعة لمؤسّسة الإلحاق لدراستها.

المادّة 17 : يكلّف مجلس المخبر، الّذي يرأسه مدير المخبر ، لا سيّما بما يأتي :

- المشاركة في إعداد البرامج،

- تقييم نشاطات البحث دوريا،

- دراسة حصيلة نشاطات البحث والتّسيير والموافقة عليها،

- المصادقة على الجداول التّقديرية للإيرادات والنّفقات التي يقدّمها المدير،

- السهر على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية والماديّة،

- إعداد نظامه الدّاخلي والمصادقة عليه.

المادّة 18 : يمكن مدير المخبر أن يستعين في إطار مهام المخبر بباحثين يعملون بوقت جزئي ، بعد استشارة مجلس المخبر .

الفصل الرّابع
أحكام مالية

المادّة 19 : يتمتّع مخبر البحث باستقلالية التّسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية.

المادّة 20 : تخصّص في ميزانية مؤسّسات الإلحاق المكلّفة بالتّعليم والتّكوين العاليين ، إعانة مالية لكلّ مخبر بحث.

ويخصّص في الجدول التّقديريّ للمؤسّسات العموميّة المعنيّة خطّ إعانة ماليّة لكلّ مخبر بحث .

المادّة 21 : تتأتّى موارد مخبر البحث ممّا يأتي :

- مساهمات الصّندوق الوطني للبحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ ،

- اعتمادات التّسيير الّتي يفوّضها مسؤول مؤسّسة الإلحاق ،

- نشاطات تقديم الخدمات والعقود،

- البراءات والمنشورات،

- مساهمات المؤسّسات الوطنيّة و/أو الدّولية ،

- الهبات والوصايا.

المادّة 22 : تنقسم نفقات مخبر البحث إلى نفقات التّجهيز ونفقات التّسيير طبقا للتّنظيم المعمول به .

المادّة 23 : يعدّ مدير المخبر الجدول التّقديري لإيرادات مخبر البحث ونفقاته ويعرضه على مجلس المخبر ليصادق عليه . ثمّ يرسل إلى مؤسّسة الإلحاق لتوافق عليه .

المادّة 24 : تبيّن الكتابات الحسابية لمؤسّسة الإلحاق بكيفية منفصلة عمليات النّفقات والإيرادات المتعلّقة بنشاط مخبر البحث .

المادّة 25 : لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تستعمل الموارد المتأتية عن النّشاطات التعاقدية وتقديم الخدمات التي يقوم بها مخبر البحث لغرض آخر غير حاجات المخبر.

المادّة 26 : تعدّ الوسائل المادية لمخبر البحث جزءا من الذّمة المالية للمؤسّسة التي أنشئ فيها.

المادّة 27 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999.

إسماعيل حمداني

ملخص:

حاولنا في هذه الأطروحة دراسة وتحليل نظرة المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 وتوضيح العلاقة بين المخابر الفكرية و المؤسسة الدبلوماسية في سياق علم الاجتماع السياسي و ركزنا على واقع المخابر الفكرية في الجزائر و كيف تؤثر في توجهات الدبلوماسية الجزائرية و كذلك واقع البحث العلمي و تأثيره على النخب العلمية في تصورها للفعل الدبلوماسي و من خلال هذه المعطيات توصلنا إلى نتائج نهائية كانت متطابقة مع الفرضيات التي اعتمدنا عليها و هي أن نظرة المراكز الفكرية لتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ما بعد 1988 والتي تتمثل في مخابر البحث في الجامعة الجزائرية كانت نظرة سلبية .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية ، التوجهات ،النظرة ، المخابر الفكرية

RESUME :

Cette thèse de doctorat se veut l'étude et l'analyse de la *représentation* des orientations de la diplomatie Algérienne après 1988 chez les groupes de réflexion ou laboratoires d'idées (Think tanks) et un éclairage sur la relation/passerelle entre les think tanks et l'institution diplomatique dans le contexte de la sociologie politique ainsi les think tank en Algérie et leur implication dans les orientations de la diplomatie du pays en adéquation avec la réalité de la recherche scientifique .

Il va sans dire que la représentation du fait diplomatique au niveau des élites scientifiques locales reste confortée par les hypothèses posées et vérifiées par des résultats définitifs après collecte de données recueillies dans notre recherche et qui confirment que cette représentation des orientations de la diplomatie Algérienne au niveau des groupes de réflexion de l'élite universitaire nationale reste négative .

Mots clé : la diplomatie, les orientations la *représentation,* les laboratoires d'idées,

Abstract :

We manage along this thesis to study and analyse the vision of the Centers of thought about the Algerian diplomatic trend after 1988 by shedding light over the intelligence laboratories and the diplomatic institution throughout a sociopolitical context.We focused on the real situation of intelligence laboratories influence on the Algerian diplomacy in one hand,and the real situation of the scientific research impact on the scientific elite by showing off its vision of the diplomatic act,in the other. Following this data,we've come up to concluding results true to those we used;an overly negative vision from those centers on the Algerian diplomacy after 1988

Key Word : diplomacy ,trend ,vision , intelligence laboratories